



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية
تخصص : إقتصاد قياسي ، بنكي ومالي

الموضوع :

آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
دراسة قياسية - حالة الجزائر
2014 - 1990

تحت إشراف :

- أ . د . بن بوزيان محمد

من إعداد الطالب :

- زراقة محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	- أ . د . بطاهر سمير
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	- أ . د . بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	- د . بن لدغم فتحي
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	- د . مناقر نور الدين

السنة الدراسية : 2015 - 2016

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا

العمل وأخص بالذكر الأستاذ : محمد بن بوزيان لقبوله الإشراف

على هذه المذكرة وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء

الجوانب العلمية والمنهجية كما لا أنسى جميع عمال الكلية وخاصة

عمال مصلحة ما بعد التدرج وعمال مكتبة العلوم الإقتصادية .

إهداء

إلى ذكرى الغالي على قلبي : جدّي رحمه الله

إلى أعزّ إنسانين في الوجود : والديّ حفظهما الله

إلى جدّتي رعاها الله

إلى كلّ أفراد العائلة الكبيرة بدون إستثناء

إلى كلّ الأصدقاء والزملاء

فهرس المحتويات

	شكر و عرفان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول و الأشكال
01	المقدمة العامة
الفصل الأول : سعر الصرف وميزان المدفوعات : مقارنة نظرية	
07	مقدمة الفصل
08	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الصرف
08	المطلب الأول : تعريف سعر الصرف ، كيفية تحديده و أهم صيغه
10	المطلب الثاني : أنظمة أسعار الصرف المختلفة
16	المطلب الثالث : سياسة تحديد نظام الصرف الملائم
18	المطلب الرابع : أسواق الصرف الأجنبية
23	المبحث الثاني : النظريات المحددة لسعر الصرف
23	المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية
27	المطلب الثاني : نظرية الأرصدة
28	المطلب الثالث : نظرية تعادل معدلات الفائدة
31	المطلب الرابع : نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف
35	المبحث الثالث : الأسس النظرية لميزان المدفوعات
35	المطلب الأول : ماهية ميزان المدفوعات و أهميته الإقتصادية و العوامل المؤثرة فيه
38	المطلب الثاني : هيكل و مكونات ميزان المدفوعات
42	المطلب الثالث : ميزان المدفوعات و مراحل التطور الإقتصادي
44	المطلب الرابع : ميزان المدفوعات و المتغيرات الرئيسية للإقتصاد الوطني

46	المبحث الرابع : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
47	المطلب الأول : مفهوم التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
48	المطلب الثاني : تقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات
49	المطلب الثالث : أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات
53	المطلب الرابع : آليات تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات
56	خاتمة الفصل
الفصل الثاني : علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات	
57	مقدمة الفصل
58	المبحث الأول : مناهج تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف
58	المطلب الأول : منهج المرونات
66	المطلب الثاني : منهج الإستيعاب
71	المطلب الثالث : المنهج النقدي
76	المبحث الثاني : سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات
77	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة تخفيض قيمة العملة
81	المطلب الثاني : عوامل نجاح سياسة التخفيض و أثرها على معدلات التبادل الدولي
85	المطلب الثالث : فعالية سياسة التخفيض في معالجة الإختلال الخارجي في الدول النامية
89	المبحث الثالث : سياسة الرقابة على الصرف و علاقتها بميزان المدفوعات
89	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة الرقابة على الصرف
93	المطلب الثاني : تقنيات و آثار سياسة الرقابة على الصرف
98	المطلب الثالث : سياسة الرقابة على الصرف بين حتمية المحافظة على التوازن الخارجي وضوابط صندوق النقد الدولي
104	خاتمة الفصل
الفصل الثالث : دراسة تحليلية وقياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الفترة 1990 - 2014	

105	مقدمة الفصل
106	المبحث الأول : تطور نظام الصرف و ميزان المدفوعات في الجزائر في فترة الدراسة
106	المطلب الأول : تطور سياسات الصرف و الوضع الإقتصادي في الجزائر
115	المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر
122	المبحث الثاني : دراسة قياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات
122	المطلب الأول : عرض منهجية الدراسة و المتغيرات
131	المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية بإستعمال نموذج الـ ARDL
138	خاتمة الفصل
139	الخاتمة العامة
142	قائمة المراجع والمصادر
150	الملاحق
153	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	أبرز أنظمة الصرف الحديثة	(1 - 1)
39	مثال توضيحي عن معاملات الحساب الجاري	(2 - 1)
44	مراحل التطور الإقتصادي لميزان المدفوعات	(3 - 1)
107	تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1987 - 1991)	(1 - 3)
108	تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1992 - 1994)	(2 - 3)
109	إجراءات نظام الصرف بين 1994 و 1995	(3 - 3)
110	تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1995 - 2014)	(4 - 3)
111	تطور أسعار البترول في الفترة (1986 - 2014)	(5 - 3)
113	تطور عرض النقود ومؤشرات الإقتصاد في الفترة (1990 - 2014)	(6 - 3)
115	تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (1990 - 2014)	(7 - 3)
116	تطور صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (1990 - 2014)	(8 - 3)
119	تطور رصيد حساب رأس المال في الفترة (1990 - 2014)	(9 - 3)
129	نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار ADF	(10 - 3)
130	نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار PP	(11 - 3)
131	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستعمال إختبار الحدود لنموذج الـ ARDL	(12 - 3)
132	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل بغستعمال نموذج الـ ARDL	(13 - 3)
133	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري	(14 - 3)
134	إختبار جودة النموذج المدروس	(15 - 3)
137	نتائج إختبار السببية لـ Toda - Yamamoto	(16 - 3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
61	سعر الصرف وتوازن الميزان التجاري	(1 - 2)
63	حالة المنحنى J	(2 - 2)
69	توازن الدخل الكلي	(3 - 2)
80	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة	(4 - 2)
83	مرونة الطلب على الصادرات والواردات ، النقد الأجنبي وسعر الصرف	(5 - 2)
90	التحديد الإداري لسعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	(6 - 2)
96	مخطط توضيحي لتقنيات الرقابة على الصرف الأجنبي	(7 - 2)
112	تطور المديونية الخارجية في الفترة (1990 - 2014)	(1 - 3)
114	تطور معدلات التضخم في الفترة (1990 - 2014)	(2 - 3)
118	تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري في الفترة (1990 - 2014)	(3 - 3)
121	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة (2010 - 2014)	(4 - 3)
123	تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات في فترة الدراسة	(5 - 3)
135	نتائج إختبار إستقرار معادلة الميزان التجاري	(6 - 3)

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة وعلى وضعية ميزان المدفوعات على وجه الخصوص من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعاينة و التحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء وهو ما فرض على كبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية و على رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع بدرجة من الإسهاب و التنقيح فضلا عن تبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق.

إن الديناميكية الكبيرة التي صارت تتمتع بها أسواق المال الدولية ناهيك عن إتساع حلقة التجارة البينية وتنامي دورها في تحفيز التنمية الاقتصادية جعل سعر الصرف يحظى بأهمية بالغة بإعتباره آلية ربط بين الإقتصاديات الدولية و وسيلة عملية لتسوية المدفوعات المختلفة وكذلك لآثارها المختلفة على متغيرات الإقتصاد الكلي كمعدلات التضخم وأسعار الفائدة والنتاج الإجمالي وميزان المدفوعات .

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الإقتصادي لكونها آلية ناجعة تستطيع حماية الإقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة ، وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الإقتصادي و تكرر نسب الإنتعاش المتوقعة حيث تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وسياسة الرقابة على الصرف الوطني أحد أهم هذه السياسات و التي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

ويرجع مصدر القدر الوافي من الإهتمام بهذا الموضوع إلى كون تقلبات الصرف غير المتحكم بها تتضمن قدرا كبيرا من المخاطر على مجمل معاملات المصدرين و الموردين في الأسواق المحلية و الخارجية وبالتالي على مجمل العمليات ذات الطابع الدولي ، و هو الأمر الذي من شأنه أن يكرس مستويات الإختلال الحادثة في موازين مدفوعات الدول الصناعية و النامية على حد سواء و هو الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى إعادة النظر في سعر الصرف بإعتباره آلية فعالة لإعادة التوازن الخارجي و جعلها تحل محل الوسائل التقليدية كفرض القيود الكمية على الواردات وإتباع سياسات تحفيز الصادرات المحلية .

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات بقدر من الإسهاب و التمهيد يعد أمرا حتميا نظرا للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الإقتصاديات المختلفة و أحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود ، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة العاكسة للأوضاع الإقتصادية الداخلية و الخارجية و مركز هذا السعر القوي يعد دلالة على درجة متانة القاعدة الإقتصادية للدولة إضافة إلى نجاعة السياسات المالية و النقدية فيها ناهيك عن القدرة في الإستجابة للصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الإقتصاد .

إن إتجاه الكثير من الدول خاصة النامية منها إلى تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الصادرات جعل دراسة ومناقشة العلاقة بين تقلبات الصرف و التجارة الخارجية أمرا لا مفر منه و كل هذا بهدف تحقيق التوازن الخارجي ومعالجة الإختلالات المختلفة من خلال رفع حجم الصادرات و كبح المستويات العالية للإستيراد .

يمكن القول كذلك أن الزيادة في حجم الإختلالات الخارجية و الذي تجسدت في صورة عجز دائم في موازين المدفوعات حتم على الدول البحث عن سبل لإعادة التوازن الخارجي و تصحيح المسار الإقتصادي والوصول إلى تحقيق مستويات مقبولة للتنمية الإقتصادية إعتقادا على أساليب و تقنيات مختلفة من شأنها تجسيد هذا الهدف ، و لعل أهم هذه الأساليب تمثل في الإعتقاد على سياسة سعر الصرف كأداة عملية لتحقيق كل هذه الأهداف مع العلم أن الدول إختلفت في تطبيق هذه السياسة بإختلاف ظروفها الإقتصادية والجدير بالذكر أن الدول النامية إعتمدت أساسا على آلية تخفيض سعر الصرف و التي تعد محور التوصيات التي تبنتها معظم الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والتي كانت جوهر النصائح التي قدمتها هذه الهيئات للدول النامية في سبيل تحقيق التوازن الخارجي و تعديل وضع ميزان المدفوعات .

إن الجزائر وبإعتبارها دولة نفطية تعتمد أساسا على أسعار البترول في بناء سياساتها الإقتصادية الأمر الذي جعلها تشهد العديد من الأزمات الإقتصادية المتتالية الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط حتم عليها إجراء إصلاحات إقتصادية من شأنها أن تنهض بالإقتصاد الجزائري وهو الشيء الذي حدث مع نهاية الثمانينات والتي شهدت تحولات جذرية في المسار الإقتصادي للدولة الجزائرية حيث تم التخلي عن النظام الإشتراكي والتحول إلى إقتصاد السوق وهي المرحلة التي واكبت الخروج بإصلاحات متتالية مست القطاع المصرفي وقطاع التجارة الخارجية ونظام الصرف بالأساس .

لقد عانت الجزائر مثل الكثير من الدول النامية من النتائج السلبية للإختلالات الخارجية المتتالية كما شهدت تطورات عديدة في سعر صرف عملتها إضافة إلى أنها من الدول التي أبرمت إتفاقيات كثيرة مع صندوق النقد الدولي و التي عدت اللبنة الأساسية لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المدعومة من طرف الصندوق كما أن الإعتقاد اللامتناهي على البترول كعنصر أساسي لبناء السياسات الإقتصادية حيث يشكل قطاع المحروقات ما يعادل 98 % من صادرات الدولة ربط تحسن ميزان بتحسن الميزان التجاري وهو ما فرض على الدولة إعادة تقييم عملتها لتتلافى التقييم المرتفع لها خاصة مع الصدمة البترولية الأولى سنة 1986 ومنذ ذلك الحين شهد الدينار الجزائري إنخفاضا تدريجيا وصولا لسنة 1992 ليتبعه قيام السلطات النقدية بتخفيضه سنة 1994 بناء على صدور قانون النقد والقرض، ومنذ ذلك اليوم خضعت العملة الوطنية لنظام الصرف المعموم المدار .

على ضوء ما ذكر نجد أنه من الضرورة بمكان أن نقوم بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأثارها المحتملة على وضعية ميزان المدفوعات والذي يمثل الميزان التجاري في حالة الجزائر وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية :

- ما هي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري ؟

وللإلمام بجوانب الموضوع وتدعيم الجوانب النظرية يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما هي أنظمة الصرف المختلفة ؟

- ما هي محددات سعر الصرف ؟

- ما هو ميزان المدفوعات و ما هي مكوناته الرئيسية ؟

- ما هي العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات ؟

- ما هي المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري و كيف تطورت أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر ؟

- ما هي الأساليب المتاحة أمام السلطات الجزائرية لحصر الآثار السلبية لتقلبات الصرف على ميزان المدفوعات ؟

فرضيات الدراسة :

- توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري أي أنهما يتحركان معا في الأجل الطويل و لا يبتعدان عن بعضهما البعض .

- تفترض النظرية الإقتصادية أن سياسة تخفيض قيمة العملة تعمل على تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المحلية و كبح الواردات الأجنبية و عليه فالتخفيض المدروس لقيمة الدينار الجزائري يؤدي على المدى الطويل لتحسين الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف و ميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة إضافة إلى تحديد الآثار المحتملة لكليهما على الآخر .

- معرفة مدى فعالية سياسة الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات و الميزان التجاري على وجه الخصوص .

- تحديد الآليات المثلى للحد من الآثار السلبية لتقلبات الصرف على وضعية التوازن الخارجي و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات .

- محاولة تشخيص المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري ناهيك عن إرتباطه الوثيق بقطاع تصديري وحيد يكرس تبعيته للظروف الإقتصادية التي تحدث في السوق العالمية و هو ما لا ينأى به بعيدا عن التعرض للآثار السلبية التي تحدث نتيجة الأزمات ذات البعد الدولي و هو ما يجعل الإقتصاد المحلي مرتبطا بدرجة وثيقة بالتقلبات الخارجية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف و تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر ناهيك عن إبراز أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري و أبرز سياسات الصرف في الجزائر بدءا من الرقابة على الصرف إلى تخفيض قيمة العملة و إنتهاءا بإنتهاج نظام الصرف العائم المدار إضافة إلى عرض التطور التاريخي لأرصدة ميزان المدفوعات بالتعرض للميزان التجاري و الحساب المالي خلال الفترة (1990 – 2014) و كل هذا مع عدم إغفال الجانب التطبيقي بإعطاء حيز هام للدراسة القياسية التي من شأنها أن تعطينا فكرة شاملة عن صحة النظرية الإقتصادية و طريقة تعاطيها مع مميزات الإقتصاد المحلي و لعل أهمها الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات في وضع و صياغة المخططات الإقتصادية .

منهجية الدراسة :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي بالإعتماد على الدراسات و الوثائق و الإحصائيات و البيانات المختلفة بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى إسقاطها على حالة الجزائر كما تم الإعتماد على الأسلوب القياسي لدراسة أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 – 2014 .

الدراسات السابقة :

- دراسة **Mehmet E.Yaya** و **Xiaoxia Lu** سنة 2012 بعنوان ' العلاقة قصيرة المدى بين سعر الصرف الحقيقي الفعال و الميزان التجاري في الصين ' و التي حطت العلاقة في المدى القصير بين سعر الصرف الحقيقي الفعال و ميزان التجارة في الصين بإستعمال إختبارات السببية لغرانجر و ببيانات شهرية تغطي الفترة الممتدة من جانفي 1994 إلى أوت 2009 ، و أشارت نتائج هذه الإختبارات إلى أنه في المدى القصير الميزان التجاري يسبب تغيرات في سعر الصرف الحقيقي الفعال و لكن العكس ليس صحيح .

- دراسة **Jarita Duasa** سنة 2007 بعنوان ' محددات الميزان التجاري الماليزي : مقارنة إختبار الحدود لنموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة an ARDL bound testing approach ' والتي تناول فيها دراسة العلاقة قصيرة المدى و طويلة المدى بين متغيرات الميزان التجاري و سعر الصرف الحقيقي و الدخل و عرض النقود في حالة دولة ماليزيا خلال الفترة 1974 – 2003 و إستعمل الباحث منهج الحدود لتطوير نموذج إنحدار ذاتي للمتباطئات الموزعة حيث توصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة بمروره على مختلف مراحل التقدير في هذا النموذج و ذلك بإختبار التكامل المشترك بين المتغيرات و صياغة نموذج تصحيح الخطأ ثم وصولا إلى تحليل التباين و دوال الإستجابة الدفعية و هو ما قدم له إستدلالات واضحة بوجود علاقات طويلة المدى بين الميزان التجاري و الدخل و عرض النقود إلا أنها غابت في حالة سعر الصرف الحقيقي و هو ماشكل دلالة قوية على أن شرط مارشال – ليرنر غير محقق في حالة الإقتصاد الماليزي و عليه لا بد من إعادة النظر في كيفية التعاطي مع منهج الإستيعاب و المنهج النقدي لميزان المدفوعات .

- دراسة **خالد محمد السواعي** سنة **2014** بعنوان ' محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ' والتي حاول من خلالها بحث العلاقة قصيرة المدى و طويلة المدى بين الميزان التجاري والدخل و عرض النقود و سعر الصرف الحقيقي الفعال لحالة الإقتصاد الأردني خلال الفترة 1976 – 2013 و ذلك من خلال إستخدام مقاربة الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة لبحث علاقات التكامل المشترك و صياغة نموذج تصحيح الخطأ ، و أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة كما أن عرض النقود و الدخل يلعبان دورا قويا في تحديد سلوك الميزان التجاري كما أن سعر الصرف يساهم في تحسين هذا الميزان .

- دراسة **سمية زيرار** بعنوان ' أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 1970 – 2004 ' ، مذكرة ماجستير في الإقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، **2007** حيث تناولت هذه الدراسة بالتحليل و القياس موضوع تغير سعر الصرف و أثره على الميزان التجاري من خلال تقدير دالة الطلب الخارجي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات و دالة الحساب الجاري بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية و إختبارات التكامل المشترك و خلصت الدراسة في النهاية إلى أن الدخل المحلي و الدخل العالمي لم يكن لهما تأثير على الحساب الجاري كما أن إتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد يكون لها أثر إيجابي على الحساب الجاري من خلال زيادة الصادرات في المدى القصير فقط .

- دراسة **نوحه سلمى** بعنوان ' أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها – دراسة حالة الجزائر ' ، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، **2014 – 2015** ، و قد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف و الميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض قيمة العملة التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي و دورها في تخفيض العجز و هذا بالإعتماد على النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري ، و خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات و الذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك .

- دراسة **سي محمد كمال** بعنوان ' التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر ' أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، **2013 – 2014** ، و كان موضوع هذه الدراسة قياس الأثر الكمي لعمليتي اليورو و الدولار على الصادرات و الواردات الجزائرية بالإعتماد على النموذج القياسي الذي إستخدم فيه دوال الإستجابة IFR و نموذج ال VAR خلال الفترة 2002 – 2011 ، و خلصت هذه الدراسة إلى أن للصدمات الخارجية أثر كبير على التجارة الخارجية الجزائرية كما أن إنخفاض اليورو أمام الدولار له أثر إيجابي على الصادرات و العكس حين ينخفض سعر صرف الدينار أمام اليورو حيث ترتفع فاتورة الإستيراد .

- دراسة **إسماعيل بن قانة و عيسى بهدي** بعنوان ' قياس أثر إختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلية للإقتصاد الجزائري للفترة 1970 – 2012 ' ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 14 ، **2014**

وهدفت هذه الدراسة إلى متابعة تطور سعر الصرف منذ سنة 1970 إلى سنة 2012 وهذا من خلال دراسة أثر هذا التطور على بعض المتغيرات الكلية لنموذج هيكلتي للإقتصاد الجزائري .

وبناء على كل هذا فقد تم تقسيم البحث إلى مايلي :

- الفصل الأول : خصص للإحاطة بالجانب النظري للبحث من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية حول سعر الصرف وهذا بالتعرض لماهية سعر الصرف و أسواق الصرف و أهم النظريات المحددة لسعر الصرف وإضافة إلى هذا سيتم التطرق كذلك للعموميات الأساسية حول ميزان المدفوعات من خلال معرفة مكوناته الرئيسية و آليات تحقيق التوازن على مستواه و سبل تسوية الإختلالات .

- الفصل الثاني : خصص لدراسة العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات من خلال التطرق لسبل إستخدام سياسة الصرف كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وكذلك التطرق إلى سياسة تخفيض قيمة العملة و سياسة الرقابة على الصرف بإعتبارهما أداتين هامتين في يد السلطات النقدية لمواجهة الإختلالات الخارجية والمحافظة على إستقرار العملة الوطنية .

الفصل الثالث : خصص للدراسة التحليلية و القياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الممثل بالميزان التجاري من خلال التطرق للمراحل المختلفة لتطور سياسة الصرف و ميزان المدفوعات في الجزائر ثم القيام بالدراسة القياسية التي تحلل العلاقات المختلفة بين المتغيرات الأساسية في الدراسة ومعرفة إتجاهات السببية بينها .

الفصل الأول

سعر الصرف وميزان

المدفوعات

مقاربة نظرية

مقدمة الفصل :

إن معظم المعاملات الإقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير و الإستيراد لمختلف السلع و الخدمات ورؤوس الأموال ، وبذلك فإن أي دولة وبحكم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي لتسوية إنتزاماتها الدولية المختلفة ، فهي إذا بحاجة إلى ديناميكية معينة لتسهيل عمليات التبادل وذلك لإختلاف العملات فيما بين الدول ، وهنا يبرز مفهوم الصرف الأجنبي كأداة لتبسيط هذه العمليات وذلك من خلال تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية المتفق عليها في عمليات التبادل .

فمن الطبيعي إذا أن يكون لسعر الصرف أهمية بالغة لما له من تأثير مباشر على العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية ، ويتضح هذا التأثير جليا على رصيد ميزان المدفوعات و الذي يعد بدوره مؤشرا هاما يبرز علاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الخارجي كونه يعكس درجة تداخل الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات إقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الإقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى إستجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا .

بناءا على هذا كله فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث لإدراك مختلف المفاهيم فيما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الصرف

لقد إرتبط ظهور النقود بمفهوم التبادل السلعي و الناتج أساسا عن التخصيص و تقسيم العمل و بذلك فقد تطورت أشكال النقود بتطور النشاط الإقتصادي حيث إنتقلت من الأشكال السلعية التقليدية إلى الأشكال الحديثة وهو الشيء الذي يجعل من دراسة سعر الصرف شيئا جوهريا لا غنى عنه .

لقد ذكرنا في مقدمة هذا الفصل أن المعاملات الدولية على عكس المحلية تتم تسويتها بالعملات الأجنبية كما أنه من شأن التباين في أنواع العملات و قيمتها أن يؤدي إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤداها : كيف يتم قياس هذه القيم النقدية ، وكيف تتم معادلتها و من ثم تسويتها ؟

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف ، طرق تحديده و أهم صيغه

1 - تعريف سعر الصرف :

يقصد بسعر الصرف : نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى ، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها . كذلك يعرف سعر الصرف على أنه : النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ، و نقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الإعتمادات و المدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات و الشيكات السياحية و الكمبيالات .⁽¹⁾

يعرف سعر الصرف بشكل أدق على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات من العملة الوطنية ، فمثلا سعر الدولار في الجزائر يعادل 102 دينار جزائريا ، فقيام تاجر جزائري بإستيراد بضاعة من أمريكا مثلا بمقدار 1000 دولار عليه أن يسدد ما قيمته 102000 دينار جزائري (تحويل قيمة البضاعة بالدينار لا يكون إلا إذا كان الدينار عملة قابلة للتحويل⁽²⁾) ، هذا ما يعني أن أسعار العملات الأجنبية تحدد بوحدات العملة المحلية في تلك الدولة كما هو الحال عند تسعير السلع و الخدمات في السوق .

2 - طرق تحديده :

يحدد سعر الصرف وفق إحدى الحالتين التاليتين :

أ - تتدخل السلطة النقدية للبلد بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية (أي سعر صرفها) وفقا لتعليمات محلية أو دولية كأن يتدخل صندوق النقد الدولي مثلا ، و قد استخدم هذا النمط بصورة خاصة من طرف الإتحاد السوفياتي سابقا و جميع الأقطار الإشتراكية التي كانت تابعة له حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة الإقتصادية المركزية لكل من هذه الأقطار ، كذلك فقد إعتدته بعض الدول النامية كإحدى أدوات السياسة الإقتصادية .

(1) عرفان تقي الدين الحسني ، " التمويل الدولي " ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 147 .

(2) تكون عملة ما قابلة للتحويل إلى عملة أخرى عندما يتاجر بها في أسواق العملات الأجنبية دون قيود ، و تستخدم على نطاق واسع في المبادلات الدولية . لتفصيل أكثر راجع :

- كميل الساري ، " الإختلالات البنوية و السياسات النقدية و المالية الدولية : الأسباب الحقيقية ؟ وأي تداعيات على العالم العربي ؟ " ، ترجمة :

كامل المرعاش ، دار كابريرا للنشر ، باريس ، 2011 ، ص 164 - 170 .

ب - التحديد السوقي لسعر الصرف : و هنا يتحدد سعر الصرف كأبي سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب على العملة بما في ذلك الأخذ بعين الإعتبار جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة ومستوى أسعار الفائدة ، سعر الخصم ... الخ .⁽¹⁾

3 - أهم صيغ سعر الصرف :

من الواضح أن التعريف المقدم أنفا لسعر الصرف لا يعكس بصورة حقيقية ما يجري في الواقع العملي حيث أن سعر الصرف يتأثر بالكثير من المعطيات الإقتصادية و لا يقتصر فقط على المتغيرات اليومية وبناء على هذا فإن سعر الصرف يأخذ عدة صيغ لعل أهمها :

أ - سعر الصرف الإسمي :

يمثل قيمة عملة بلد ما مقيمة بعملة بلد آخر ، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان على أساس أسعارها فيما بين البلدان ، و يتحدد سعر الصرف الإسمي على أساس قوى العرض و الطلب على العملة في سوق الصرف⁽²⁾ ، خلال فترة زمنية معينة ، كما ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي و هو المعمول به في المعاملات الرسمية ، أما النوع الثاني فهو سعر الصرف الموازي و هو المعمول به في الأسواق الموازية و بالتالي يتم الإستخلاص إلى وجود أكثر من سوق موازية في نفس الوقت .⁽³⁾ إضافة إلى كل هذا فإن سعر الصرف الإسمي يتحدد من طرف السلطات النقدية و هو المتعامل به على المستوى الرسمي في مختلف المبادلات الدولية ، وهو بذلك لا يملك القدرة على عكس القوة الشرائية للعملة الوطنية .

ب - سعر الصرف الحقيقي :

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، و هو محسوب كمؤشر و بالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية ، و يمكن قياسه كالآتي :

$$Er = En \times P / P^*$$

حيث أن :

Er : سعر الصرف الحقيقي

En : سعر الصرف الإسمي

P : سعر السلعة بالعملة المحلية

P* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

بناء على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي .

(1) عرفان تقي الدين الحسني ، " التمويل الدولي " ، مرجع سابق ، ص 160 .

(2) هي سوق مجازية ليس لها حيز جغرافي ، تتم فيها مبادلات الصرف الأجنبي أي بيع و شراء العملات و سنأتي على ذكرها لاحقا .

(3) عبد المجيد قدي ، " المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة ، 2006 ، ص 103 .

ج - سعر الصرف الفعلي :

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى .⁽¹⁾

يمكن تعريفه كذلك على أنه : " عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة ، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية ، الرسوم و الإعانات المالية " .⁽²⁾

المطلب الثاني : أنظمة أسعار الصرف المختلفة

بما أن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب و العرض على الصرف الأجنبي و بالتالي في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف نظام الصرف السائد و الذي يعرف بمجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي ، يمكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي من نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة ، نظام أسعار الصرف الحرة (المرنة) أو ما يعرف بإسم نظام العملات الورقية المستقلة و نظام الرقابة على الصرف⁽³⁾ :

1 - نظام القاعدة الذهبية : Gold Standard

نظرا لأهمية سعر الصرف في ربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية ، فإنه على خلاف سائر الأسعار قد تعرّض للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن و ذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية ، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة لوحدة من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب ، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود ، بالإضافة إلى حرية إستيراد و تصدير الذهب من و إلى الدول التي إتبعت هذا النظام و بذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها . و قد ظل نظام الصرف بالذهب يعمل بكفاءة و بصورة تلقائية في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات و لكن على حساب الأوضاع الإقتصادية الداخلية لكل دولة حيث أن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغير هيكل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن ، فوفقا لما عرف بقواعد اللعبة فإن خروج الذهب من الدول التي تعاني العجز يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي يمارس تأثيرا إنكماشيا على التجارة الداخلية فتتخفص كل من الأسعار و الدخول ، و تستمر تلك الآثار الإنكماشية حتى تنخفض المدفوعات إلى الخارج و تتزايد المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات ، و أيضا دخول الذهب إلى الدول التي تحقق الفائض يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي بما يمارسه من آثار توسعية فترتفع كل من الدخول و الأسعار المحلية و تستمر تلك الآثار حتى تتزايد المدفوعات إلى الخارج و تنخفض المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن الخارجي⁽⁴⁾ .

(1) " إضاعات مالية و مصرفية " ، نشرة توعوية إقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، العدد الثاني عشر ، جويلية 2011 ، ص 4 .
 (2) حميدات محمود ، " مدخل التحليل النقدي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص 76 .
 (3) ميراندا زغلول رزق ، " التجارة الدولية " ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 2010 ، ص 139 - 155 .
 (4) يعرف هذا التحليل بمصطلح (Price Species - Flow Mechanism) أو نظرية آلية الأسعار - النقود - التدفق السلعي .

وقد فشلت قاعدة الذهب الدولية في أعقاب أزمة الكساد التي أصابت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي نظرا لتحول الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في ذلك الحين إلى محاولة إستعادة التوازن الداخلي إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل بغض النظر عن إستقرار أسعار الصرف . (1)

2 - نظام التثبيت المدار (نظام بريتون وودز) : Bretton Woods System

قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف و إلزام السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ عليها من خلال إستخدام ما لديها من أرصدة نقدية لمواجهة الإختلال المؤقت في ميزان المدفوعات ، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف لعلاج الإختلال في الميزان و خاصة إذا إستمر لفترة طويلة من الزمن .

وقد عرف العالم هذا النظام في منتصف الأربعينيات حينما عقد مؤتمر " بريتون وودز " للإتفاق على قواعد نظام نقدي جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، و قد وضعت إتفاقية صندوق النقد الدولي لهذا الغرض ، و كان من أهم أهدافها تشجيع التعاون النقدي الدولي و تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال تهيئة الإستقرار لأسعار الصرف و تجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية و أساليب " إفقار الجار " الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف و إجراء التخفيضات التنافسية في قيمة العملة ، و ذلك من خلال نظام المدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابليته للتعديل في شروط محددة ، و لقد نصت الإتفاقية على إلزام كل دولة عضو بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الوطنية أو سعر التبادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب أو وحدات من الدولار الأمريكي ، و لذلك عرف النظام بقاعدة الذهب - الدولار حيث إلتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو 35 دولارا للأوقية (حوالي 31.1034768 غرام) و ذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التي تحتفظ بأرصدة دولارية (2) .

طبقا لهذا النظام فإنه إذا تعرضت دولة من الدول الأعضاء لإختلال في ميزان مدفوعاتها فإنها تلتزم بالتدخل في سوق الصرف لتصحيح هذا الإختلال و الحفاظ على سعر التعادل ، و لقد أتاح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حق الإستفادة من موارده و ذلك في حدود حصصهم لديه .

أما إذا كان الإختلال جوهريا أو مزمنا فإن إتفاقية الصندوق قد سمحت للدول الأعضاء بإجراء تخفيض للقيمة الخارجية لعملتها دون الرجوع إليه و ذلك في حدود 10 % حول سعر التعادل ، و ذلك تجنباً للتخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين .

ولقد إعتد إستقرار نظام " بروتين وودز " على مدى إستقرار الدولار الأمريكي ، ففي خلال فترة الخمسينات لم يشهد النظام إختبارا حقيقيا نظرا لما شهده العالم من ظاهرة ندرة الدولار حيث كان الطلب العالمي على الدولار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شديدا مقارنة مع الأرصدة المتاحة منه ، مما حافظ على إستقرار قوته الشرائية الخارجية ناهيك عن القوة الداخلية ، هذا إلى جانب إتباع أغلب الدول الأعضاء لأساليب الرقابة على الصرف الأجنبي و تقييد تحويل العملات .

(1) يرجع الفضل في صياغة نظرية آلية الأسعار - النقود - التدفق السلعي للكلاسيك خاصة " David Hume " ، و لتفصيل أكثر راجع :

- Andrew . C , ' International Money ' , ELBS & Nelson , 1982 , p 42 - 44 .

(2) عبد المنعم علي راضي ، " أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة " ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، 1973/1972 ، ص 23-24 .

أما الإختبار الحقيقي لهذا النظام فكان خلال عقد الستينات حيث ظهرت دول أوروبا الغربية و اليابان كقوة إقتصادية لها تأثيرها على الظروف الإقتصادية الدولية (1) ، و منافسا للولايات المتحدة الأمريكية التي عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر و متزايد في ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم إستثماراتها الخارجية مما تسبب في تزايد حجم الأرصدة الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في دول العالم بالمقارنة برصيد الخزانة الأمريكية من الذهب و هو ما عرف بمشكلة " وفرة الدولار " ، و كان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن يرتفع سعر الذهب في مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الأرصدة الدولارية .

وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة الرئيس الأمريكي " نيكسون " في أوت 1971 إلى إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب ، و بالتالي إنهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبي كدعامة أساسية قام عليها نظام " بروتين وودز " .

وقد حاولت الدول المتقدمة ممثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971 إنقاذ نظام " بروتين وودز " فعقدت إتفاقية " سميثونيان " التي نصت على زيادة حدة التقلب حول سعر التعادل إلى 2.5 % و ذلك لإضفاء قدر من المرونة على أسعار الصرف ، و لكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973 عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملاتها .

3 - نظام أسعار الصرف الثابتة : Fixed Exchange Rate System

من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف عملتها الرسمي وفق السياسة الإقتصادية للبلد حيث أن سعر الصرف في هذه البلدان يتبع هدفا معينا ، و عليه تتحول السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف الذي قد يكون ضمنيا أو صريحا (في قيم رقمية أو مجال محدد) ، و عليه تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بربط أسعار صرف عملاتها بعملة ذات طابع سيادي أو بسلة من العملات حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة .

برغم أن عبارة أسعار الصرف الثابتة تعكس تنبئتا مطلقا لقيمة العملة إلا أن الواقع غير ذلك تماما حيث أن السلطات تثبت هذه العملة و تغيرها عند الحاجة ، فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها و عندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم . ما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الإرتباط نحو التثبيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف ، فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة فإن تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية و بالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار ، أو يمكن لمجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام النقدي الأوروبي بما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي .

بتثبيت الدول سيما الصغيرة منها لأسعار صرف عملاتها فإنها تفقد إحدى أدوات السياسة الإقتصادية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري و كذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي فيصعب التحكم في الميزان التجاري كما أن التوسع الجبائي يؤدي غلى تدهور هذا الأخير .

(1) عبد المنعم علي راضي ، ' أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة ' ، مرجع سابق ، ص 26 .

بالإضافة إلى أن الحكومة لا تستطيع إستعمال السياسة النقدية لمحاربة العجز في الميزانية الناجم عن التوسع الجبائي .

بناءا عليه فإن هناك أسباب تدفع الدول لإعتماد سعر صرف ثابت أبرزها :

- تخفيض المخاطرة و عدم اليقين المرتبط بأسعار الصرف و الذي يؤثر على القرارات الإقتصادية كالإستثمار والإنتاج .

- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات و الصادرات بصفة سلبية .

- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري في ظل هذا النظام و ذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الإسمية .

- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنك المركزي للتأثير سلبا على مجريات الإقتصاد .

4 - نظام أسعار الصرف المرنة أو المعوّمة : *Flexible Exchange Rate System*

في ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار على العوامل المحددة لعرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل من السلطات النقدية ، و في ظل هذا النظام فإن سعر الصرف للدولار يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب ، و أن أي سعر صرف أقل من هذا السعر فإن الكمية المطلوبة من الدولارات تفوق الكمية المعروضة ، و هذا الفائض في الطلب يدفع سعر الصرف إلى الإرتفاع في إتجاه السعر التوازني و العكس صحيح .

كما تختفي في هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة ، فعلى العكس من نظام قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقا لوزن كل منها من الذهب . و في الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام تعويم العملات ، و في ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات المالية و النقدية عبئا معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق إتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات ، إحداث تغييرات معينة في مجال الأسعار و الدخول في الداخل ، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة ، أو وضع قيود على إنتقالات رؤوس الأموال .

بناءا على هذا فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير إستقرارها الإقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي ، فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغييراتها على مستويات الأسعار في الداخل و الخارج و بالتالي على مستويات النشاط الإقتصادي ، و لهذا تتخذ السلطات من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة ، و هنا يجب التفريق بين نوعين من التعويم :

أ - **التعويم النظيف : *Clean Floating*** و فيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي ، و في نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف بإسم " أموال موازنة الصرف " عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الإحتياطات النقدية التي

يتسنى بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة .

ب - التعويم غير النظيف : Dirty Floating يتمثل في تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثل زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها ، وقد تدخل هذه السلطات كمشتريّة لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها و بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج .

5 - نظام التعويم المدار : Managed Floating

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف و في نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيّعا و شراءا للعملة الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها ، كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الإنخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الإحتياطيات من العملات الأجنبية ، و العكس حينما تتدخل من أجل شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبيا و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى .

وفي كل الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف في الحدود المرغوبة ، و يعرف هذا الرصيد ب " مال موازنة الصرف " . على أنه كلما إتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، و في نفس الوقت تزايد إحتياج سوق الصرف لقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة و ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة .

ولقد ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب إنهيار نظام " بروتين وودز " ، و لقد إختلف الأسلوب الذي إتبعته الدول الأعضاء في الصندوق ، حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو و أسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة و قد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن إستقراره في نفس الوقت .

6 - نظام الرقابة على الصرف الأجنبي⁽¹⁾ : Exchange Control System

تلجأ الدول التي تعاني من خلل في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية و إرتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة و لم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في إستعادة التوازن الخارجي .

تجدر الإشارة إلى أن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج و دخول الذهب كما كان عليه

(1) سنتطرق لمفهوم الرقابة على الصرف بالتفصيل في الفصل الثاني .

الحال في نظام الصرف الثابت ، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في ظل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي كما هو الحال في نظام الصرف العائم ، و لكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها .

وجوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع أهداف السياسة الإقتصادية للبلاد ، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض و الطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات و المدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له .⁽¹⁾

كخلاصة لما قيل فإن المعيار الأساسي المحدد لنظام الصرف حديثا هو درجة الثبات أو المرونة (التعويم) وعليه نستعرض أهم أنظمة أسعار الصرف الحديثة ، والقائمة التالية تحوي على تسع ترتيبات سائدة في يومنا هذا وهي مرتبطة من أعلى إلى أسفل حسب درجة الثبات حيث تبدأ بأنظمة الصرف الثابتة المطلقة ثم الأنظمة أو الترتيبات الوسيطة (بين التثبيت و التعويم) لتنتهي بالأنظمة المعومة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (1 - 1) : أبرز أنظمة الصرف الحديثة

الأنظمة الثابتة
- إتحدات العملة - مجالس العملة (الدولار) - أسعار الصرف الثابتة المطلقة
الأنظمة الوسيطة
- الربط القابل للتعديل - الربط الزاحف (المتحرك) - الربط بسلة عملات - النطاقات المستهدفة
الأنظمة المعومة
- التعويم الحر - التعويم المقيد (الموجه)

Source : Jeffrey A. Frankel , ' No Single Currency Regime is Right for All Countries or at All times ' , Essays in International Finance , N°215 , August 1999 , p 2-4 .

(1) بسام الحجار ، ' العلاقات الإقتصادية الدولية ' ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 115 .

المطلب الثالث : سياسة تحديد نظام الصرف الملائم

1 - تطورات أسعار الصرف :

تلعب أسعار الصرف دوراً ثنائياً في الكثير من الإقتصاديات العالمية حيث أن تغيرات أسعار الصرف تساعد على الوصول إلى إستقرار ميزان المدفوعات و دعم القدرة التنافسية و من جهة أخرى يسمح إستقرار سعر الصرف بتثبيت الأسعار المحلية ، و هم ما نجم عنه مناظرة بين الإقتصاديين و صناع القرار حول الأهمية النسبية التي لا بد من إعطائها لكل منهما عند تحديد نظام الصرف الذي يناسب السياسة الإقتصادية للبلد .

و عليه فقد غيرت العديد من الدول أنظمة الصرف فيها ابتداءً من سبعينات القرن الماضي و ذلك بالتحول من نظام سعر صرف مربوط بعملة واحدة (غالباً الدولار الأمريكي) إلى ربط عملاتها بسلة من العملات أو التوجه نحو نظام صرف مرن بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن تقلب عملات الدول الصناعية الكبرى التي لجأت أغلبها إلى تعويم عملاتها (خاصة بعد إنهيار نظام بروتين وودز سنة 1973) .

كما أن العديد من الدول زادت من تحولها نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف بحيث يسمح هذا الأخير بتعديل سعر الصرف بالإستناد إلى بعض المؤشرات الإقتصادية أي سعر صرف عائم مدار ، في حين تفضل بعض الدول ربط عملاتها و تلجأ أخرى إلى المزج بين النظامين .

هذه التقلبات نجمت عنها عدة مشاكل في تعاضم المخاطرة عند أخذ قرارات الإستثمار و إدارة المالية العامة و الإقتراض الخارجي و إدارة إحتياطي الصرف .

ومن هنا ظهر الإشكال الرئيسي المتمثل في كيفية إختيار نظام الصرف الأمثل الذي يتماشى و طبيعة الإقتصاد المحلي موازاة مع متغيرات الإقتصاد الخارجي أو الدولي .

2 - المعايير التي تحكم إختيار نظام الصرف :

هناك العديد من الدراسات و الأدبيات الإقتصادية حول مزايا و عيوب أنظمة الصرف المختلفة و مدى قوة كل نظام (سواء الثابت أو المرن) في عزل الإقتصاد عن الصدمات الداخلية أو الخارجية ، و لا يوجد جواب كامل حول أفضلية نظام عن الآخر لكن عموماً يعتمد إختيار نظام الصرف المثالي على الأهداف الإقتصادية و منبع الصدمات و الخصائص الهيكلية لكل إقتصاد ، و يمكن إيجاز ذلك في التالي :⁽¹⁾

- أول معيار تم التركيز عليه هو الإستقرار الإقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي مستوى الأسعار و الإستهلاك الحقيقي في وجه الصدمات الإنتقالية .

- أهم نتيجة للدراسات النظرية هي عدم أمثلية النظامين إذا طبقا بشكلهما التام أي سعر صرف كامل المرونة أو سعر صرف ثابت تماماً ، حيث يوجد مستوى وسطي للمرونة الذي يحقق ذلك الإستقرار المنشود في وجه الصدمات العشوائية (في الواقع النظام المحدود المرونة هو الشائع في الدول النامية وبالتالي فالإشكال المطروح هناك هو تحديد مدى مرونة نظام الصرف) .

(1) بلقاسم العباس ، " سياسات أسعار الصرف " ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 23 ، نوفمبر 2003 ، ص 17 .

- إن طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الإقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في إختيار نظام الصرف المناسب ، حيث أن المدافعين عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الإسمية في تعديل ميزان المدفوعات و تثبيت الأسعار المحلية و بالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية .

- تم أيضا التمييز بين الصدمات الحقيقية و الصدمات ذات الطبيعة النقدية ، حيث أن الأخيرة تستلزم نظام صرف ثابت لتثبيت الدخل لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا و يتم إمتصاص الصدمات في قلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات ، أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف لابد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي و بالتالي موازنة السوق الحقيقية .

وكذلك في حالة تثبيت الإنتاج في وجه صدمة مؤقتة فإن سعر الصرف يحبذ أن يكون ثابتا إذا كانت الصدمة نقدية محلية و يعدل سعر الصرف إذا كانت الصدمة خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية .

- إن الخصائص الهيكلية للإقتصاد مثل مدى إفتتاح التجارة الخارجية و درجة حرية إنتقال رؤوس الأموال و عدم مرونة سوق العمل تعتبر عوامل مؤثرة في عزل الإقتصاد عن التقلبات بواسطة أسعار الصرف حيث أنه كلما زاد إفتتاح الإقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت و ذلك لإرتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف إضافة إلى أنه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج ، و بالمقابل فإن إفتتاح الإقتصاد يسمح بتعديل سعر الصرف بتثبيت الإنتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية و خارجية و بالتالي فإن درجة الإفتتاح لا تحدد بشكل كلي طبيعة نظام الصرف السائد .

- إن درجة حركية رأس المال و التي تربط أسعار الفائدة المحلية بالمستوى السائد في الأسواق العالمية تؤثر على فعالية تعديل سعر الصرف في تحقيق الإستقرار . بالإفتراض أن الطلب الخارجي إرتفع مع سياسة نقدية توسعية و قابله إنخفاض في أسعار الفائدة الخارجية فإنه في حالة سعر صرف ثابت و حرية كاملة لحركة رأس المال فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أيضا أن تنخفض مما يزيد من أثر الصدمة الخارجية على عدم إستقرار الإقتصاد حيث أنه في هذه الحالة يجب على سعر الصرف أن يتحسن لتدعيم إستقرار الإقتصاد و بالمقابل في حالة صدمة خارجية مع سياسة مالية توسعية فإن إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي لتدعيم إستقرار الإقتصاد بالرغم من صدمة الطلب الخارجية . في الواقع إن الأثر الصافي لتوسع الطلب الخارجي و التوسع النقدي يعتمد على مرونة الطلب و العرض و بالتالي فإن هذا الأثر قد يكون سالبا مما يدعو إلى تخفيض سعر الصرف لعكس الأثر السلبي على الإنتاج ، و بنفس نمط التحليل فإن صدمة داخلية مع حركية رأس المال و ثبات سعر الصرف تؤدي إلى توسع آثار عدم الإستقرار على الإنتاج ، مع منع تغيير أسعار الفائدة التي قد تؤدي إلى إستقرار الإنتاج ، ففي حالة صدمة نقدية و حركية رأس المال و سعر صرف ثابت فإن هذا يعتبر أكثر فاعلية في إستقرار الإنتاج و ذلك عن طريق تحقيق آثار تذبذب أسعار الفائدة .

- يمثل تلافي الصدمات الإقتصادية و تحقيق إستقرار الإنتاج و الأسعار و ميزان المدفوعات في كثير من الحالات أهدافا متناقضة للسياسات الإقتصادية خاصة في حالة عدم كفاية إحتياطي الصرف الأجنبي ، ففي حدود ما يسمح به هذا الإحتياطي فإن سعر الصرف يمكن أن يستعمل لتحقيق هدف إستقرار ميزان المدفوعات بدل إستقرار الإنتاج ، كذلك إذا كان التضخم يشكل مسألة هامة فإن سياسة أسعار الصرف يمكن أن تساهم في تحقيق الإستقرار في الأسعار .

عموما يمكن تلخيص المعايير التي تحكم إختيار نظام الصرف الأمثل في النقاط التالية :

- الحجم النسبي و تكامل التجارة (ربما تجد بعض الدول النامية أنه من المناسب أن ترتبط مع دولة محورية و خاصة إذا كانت العلاقات معها كبيرة) .
- مرونة هياكل الإقتصاد و مؤشرات الإقتصاد الكلي .
- القدرة على إمتصاص الصدمات الحقيقية منها و الإسمية .
- تنوع هيكل الإنتاج و التصدير .
- التركيز الجغرافي للتجارة .
- درجة التطور الإقتصادي سيما الجانب المالي منه .
- مدى إستقرار و مصداقية العملة .

المطلب الرابع : أسواق الصرف الأجنبية

1 - ماهية سوق الصرف الأجنبي :

هو السوق الذي تتم على مستواه عمليات مبادلات الصرف الأجنبي أي بيع و شراء العملات الأجنبية ، أي هو المكان الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلبا للعملة الوطنية و الطلب على النقد الأجنبي عرضا للعملات الوطنية .

يعرف سوق الصرف كذلك على أنه : السوق الذي تتم فيه عمليات تبادل العملات الأجنبية مقابل العملات الوطنية ، وهذا التبادل يكون بشكل يومي فيسمى فوري أو يتم الإتفاق و الدفع مستقبلا وهو ما يعرف بالصرف الأجل . (1)

عادة ما ترتبط أسواق الصرف الأجنبي فيما بينها عن طريق وسائل الإتصال الحديثة و التقنيات السريعة والمتطورة وذلك بهدف التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالتطورات الدورية و الآنية لأسعار الصرف السائدة لمختلف العملات .

وتقوم هذه الأسواق بوظيفة أساسية و هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية لها من قطر ما بعملة معينة إلى قطر آخر بعملة أخرى ، هذا إضافة إلى وظائف أخرى تتمثل في تسوية المدفوعات الدولية و عمليات التحكيم و الموازنة و التغطية .

يتسم سوق الصرف الأجنبي عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين أساسيين :

- أنه سوق لا إطار مادي له مثلما هو الحال في سوق الأوراق المالية بل يتم التواصل فيه بواسطة أدوات الإتصال الحديثة .

(1) Jean Marc Siroen ، ' *Finances Internationales* ' ، Armand Colin ، Paris ، 1993 ، p 78 .

- حساسيته المفرطة للظروف الإقتصادية و السياسية مما يرفع من درجة مخاطر الإستثمار فيه و لعل أهمها هي تقلبات أسعار الفائدة و مخاطر السيولة و مخاطر الإنتمان .

تتأثر أسعار الصرف في أسواق الصرف الأجنبي بمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هما :

أ - العوامل الإقتصادية و السياسية :

- الظروف الإقتصادية للبلد .
- حالة ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للبلد .
- سوق الإستيراد و التصدير .
- القروض الدولية و المساعدات الخارجية .
- السياسات الضريبية و أسعار الفائدة .
- الدورات الإقتصادية .
- حرية تحويل رؤوس الأموال للخارج .
- الأحداث و الظروف السياسية .

ب - العوامل الفنية :

- ظروف السوق النقدي و ظروف المتعاملين فيه .
- العرض و الطلب على العملات الأجنبية .
- التغيرات في أسواق المال الأخرى و في سوق النقد .

إضافة إلى كل ما ذكر فإن سوق الصرف الأجنبي يشتمل على العناصر التالية :

- **المستخدمين التقليديين** كالمستوردين والمصدرين والسواح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية و ذلك لتسوية معاملاتهم الدولية ، إضافة إلى التجار والمضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثاً عن أرباح قصيرة الأجل .

- **البنوك التجارية** التي تقوم بشراء و بيع العملات الأجنبية إلى المستخدمين التقليديين والتجار والمضاربين .

- **السماسرة** وهي المشاريع التي تتعامل بالعملات من مبلغ 1 مليون دولار فما فوق مع البنوك التجارية .

- **البنوك المركزية** التي تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على قيمة عملاتها و علاقتها مع العملات الأخرى .

2 - أنواع أسواق الصرف الأجنبي و المعاملات التي تتم على مستواها :

2 - 1 أنواع أسواق الصرف الأجنبي :

هناك نوعان من أسواق الصرف الأجنبي و هما أسواق الصرف الفورية (أو العاجلة) و أسواق الصرف الآجلة :

2 - 1 - 1 أسواق الصرف العاجلة : Spot Exchange Rates

تستلزم المعاملات الحالية للصرف الأجنبي إستلام و دفع الصرف بحدود يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة حيث تتيح هذه الفترة وقتا كافيا للمتعاملين لتسوية إلتزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة و المدينة ، و تسمى هذه المعاملات بالفورية أما سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه الصفقات فيعرف بالسعر الفوري أو العاجل .

و عليه يمكن تعريف السوق العاجلة على أنها : السوق التي تتبادل فيها عروض و طلبات العملات الأجنبية دون أن يكون لها موقع دائم لأن العملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل لندن باريس ، نيويورك ، طوكيو ... الخ .⁽¹⁾

تعدّ أسواق الصرف العاجلة المظهر الأكثر شيوعا في أسواق الصرف الأجنبي ، وهي غير محدودة الحيز الجغرافي كما أنها تعمل بإستمرارية و تعكس أسعار الصرف المتداولة فيها آثار مختلف القوى الإقتصادية في العالم إلى جانب سعي السلطات النقدية حصر تقلباتها في المجال المحدد وفقا للإتفاقيات الدولية .

ويمكن القول أن هذه السوق تعكس تطورات العملات الصعبة في العالم كما أنها تمتاز بسهولة التداول وكبير الحجم المالي نسبة إلى حجم المبادلات الكلي في سوق الصرف .

تتميز سوق الصرف العاجلة بالخصائص التالية :

- نشاط أسواق الصرف العاجلة يكون على مدار ال 24 ساعة بدون إنقطاع بسبب إختلاف التوقيت الزمني بين المراكز المالية الدولية المختلفة .

- تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل التأثير على مستويات العرض و الطلب على العملة من خلال بيع و شراء العملات و منه التأثير على أسعار الصرف إرتفاعا أو إنخفاضا (خاصة في ظل نظام التعويم الحر) .

- تعمل أسواق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي .

- غالبا ما نجد نوعين من أسواق الصرف العاجلة (السوق الرسمية و السوق الموازية) .

- تشكل أسواق الصرف العاجلة الجانب الأكبر من مجمل تعاملات أسواق الصرف الأجنبية .

(1) Josette Peyrard , ' Gestion Financiere Internationale ' , CLET , Paris , 2^{ème} édition 1989 , p 50-51 .

2 - 1 - 2 أسواق الصرف الآجلة : Forward Exchange Rates

هو عبارة عن سوق لبيع و شراء العملات الأجنبية وفق المعاملات الآجلة و التي يقصد بها الإتفاق الحالي على بيع أو شراء كمية محددة من العملة الأجنبية في موعد محدد آجلا ، على أن يتم الدفع على أساس معدل الصرف السائد حاليا و هو مايسمى بالسعر الآجل .

بالإمكان تعريف سوق الصرف الآجلة على الشكل التالي : سوق الصرف الآجلة تمثل جزء من سوق الصرف الأجنبي بحيث تشير إلى الإطار المؤسسي الذي يشتري فيه و يباع النقد الأجنبي بغرض تسليم مستقبلي عند أسعار متفق عليها اليوم ، العقد و السعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما لفترة أو أكثر عندما يحل تاريخ الإستحقاق .⁽¹⁾

من خلال التعريف السابق يظهر جليا أن أسواق الصرف الآجلة تسمح بتحديد سعر تبادلي للعملات الأجنبية بين البائع و المشتري في فترة مستقبلية ، و الغرض من وراء هذه العملية هو تثبيت الأسعار الآجلة وبالتالي العمل على تقادي أخطار الصرف المختلفة .

هناك أنواع للعقود الآجلة و هي عقود لفترة شهر واحد ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر ، إثني عشر شهرا ، ... أما أكثرها إستخداما فهي العقود المتوسطة المدى (ثلاثة أشهر أو ستة أشهر غالبا) في حين يتضاءل إستخدام العقود طويلة المدى نظرا لإرتفاع حالة عدم اليقين فيها .

تتميز العمليات الآجلة للعملات الأجنبية كذلك بأنها تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء ، كما أنه لا يوجد سعر آجل رسمي و لا تتدخل البنوك المركزية في هذه السوق و هو الأمر الذي يؤدي إلى تزايد وتيرة عمليات المضاربة ، إضافة إلى أن الأسعار الآجلة لا تسعر في البورصة .

2 - 2 المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي :

هناك الكثير من المعاملات التي تتم على مستوى أسواق الصرف الأجنبي إضافة إلى العديد من الأدوات الإئتمانية التي تستخدم في هذا المجال مثل إتفاقيات إعادة الشراء و البيع على المكشوف و غيرها ، لكننا في هذا الصدد سنتطرق إلى أبرز أشكال هذه المعاملات متمثلة في العقود المستقبلية و عقود الخيار ، مقايضات العملة و عمليات التحكيم بالفائدة .

2 - 2 - 1 العقود المستقبلية و عقود الخيار :

بدأ التداول بالعقود المستقبلية في عام 1972 من قبل سوق النقد الدولي بشيكاغو ، و تمثل هذه العقود إلزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة (تتراوح ما بين سنة إلى سنتين) بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم ، و يطلق على الأسواق التي تتم فيها هذه العقود بالأسواق المستقبلية حيث تتم فيها الصفقات في مناطق جغرافية محدودة (مثل شيكاغو ، لندن ، سنغافورة) كما تعتمد على المحددات اليومية للتقلبات في أسعار الصرف .

(1) Philippe d'Arvisenet et Thierry Schwob , ' Finance Internationale ' , Hachette , Paris , 1990 , p 58-59 .

أما عقود الخيار فقد بدأ العمل بها عام 1982 حيث يستطيع الأفراد و الشركات و البنوك شراء خيار الصرف الأجنبي مثلا بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني ... إلخ ، و هي عقود تعطي للمشتري الحق و ليس التعهد بشراء (يسمى خيار شراء) أو بيع (يسمى خيار بيع) كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد (الخيار الأوروبي) أو بأي تاريخ قبل الموعد المحدد (الخيار الأمريكي) و بسعر محدد (سعر مضارب) .

ويكمن الفرق بين خيار الشراء و البيع في أن الأول يكون له الحق بإختيار شراء أو التخلي عنه حينما يبدو له غير مريح ، أما في الثاني فإنه يكون ملتزم بالعقد طالما يرغب المشتري به و عادة ما يدفع المشتري من قيمة العقد . 5% - 1% ما بين 5% و 1% من قيمة العقد .

2 - 2 - 2 مقايضات العملة : Currency Swaps

وهي عملية بيع فوري للعملة مرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة ، فمثلا نفرض أن بنك وطني ما تسلم مبلغ مليون دولار اليوم و ذلك لحاجته إليه خلال ثلاثة أشهر و لكنه في نفس الوقت بحاجة إلى استثمار نفس المبلغ بأصول أخرى كالأسهم الأجنبية ، فهنا بمقدور هذا البنك أن يقايض المبلغ المذكور بالأسهم الأجنبية من خلال بنك أجنبي معين ضمن عملية واحدة بدلا من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الأجل و إستلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين ، و هكذا يمثل سعر المقايضة الذي يحدد عادة على أساس سنوي الفرق بين السعر الفوري و الأجل من خلال مقايضة العملة .

إضافة إلى ذلك توجد مقايضات آجلة - آجلة و تختلف عن النوع السائد المذكور في كونها تشمل مقايضة أصل المبلغ و ليس مجرد مقايضة العوائد المكتسبة منه .

و تعود التجارب المبكرة لهذا النوع من المعاملات إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث إعتبرت عنصرا جديدا لإيجاد تسهيلات للتسليف على الصعيد الدولي و مارسها البنوك المركزية التي تعاني من صعوبات مالية و ذلك لضمان أصولها ضد تقلبات أسعار الصرف .

2 - 2 - 3 التحكيم بالفائدة : Interest Arbitrage

و تشير إلى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد مالية عالية من الخارج ، و هي على نوعين :

1- تغطية التحكيم بالفائدة و يقصد بها تغطية مخاطر الإستثمار بالعملات الأجنبية في الخارج ، فحينما تنتقل الاموال دوليا للحصول على مزايا أسعار الفائدة المرتفعة في المراكز النقدية الأجنبية فإن الأمر يستلزم تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية و سيتبعها عادة تحويل هذه الأموال (إضافة إلى الفائدة) من العملة الأجنبية نتيجة لإحتمال إنخفاض قيمة العملة الأجنبية خلال فترة الإستثمار هذه مما يستوجب تغطية هذه المخاطر .

2- عدم تغطية التحكيم بالفائدة و يقصد به عدم تغطية مخاطر الصرف الأجنبي في كما في الحالة الأولى .

تعد عملية التحكيم بالفائدة مهمة للعديد من الأطراف مثل تجار السلع و الخدمات الذين يرغبون في تغطية خطر الصرف بين وقت الشراء و البيع و وقت دفع قيمتها ، و المضاربون على العملات هم الذين يمكنهم

إستخدام سوق الصرف الآجلة في تحقيق الربح من توقع التغيرات في أسعار الصرف ، و الحكومات التي يمكنها إستخدام السوق الآجلة للتحكم في تقلبات سوق الصرف الفوري .

المبحث الثاني : النظريات المحددة لسعر الصرف

ذكرنا سابقا أن أسعار الصرف تتحدد في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة و المطلوبة من الصرف الأجنبي (هذا إضافة إلى درجة تدخل السلطات النقدية تبعا لنظام الصرف السائد محليا) ، وتوقفنا على بعض العوامل التي تبدي تأثيرا على مستويات أسعار الصرف خصوصا في المدى القصير والتي جلتها مؤشرات إقتصادية ترتبط بتغيراتها النسبية إرتباطا وثيقا بتقلبات أسعار الصرف خصوصا في الوقت الراهن حيث تتميز هذه الأخيرة بعدم الإستقرار والنقلب الدائم .

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أهم النظريات المتعلقة بتحديد سعر الصرف :

المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية

يحدث أحيانا أن سعر عملة معينة ينخفض بالنسبة لعملة ما و يرتفع بالنسبة لعملة أخرى و يبقى ثابتا بالنسبة لعملة ثالثة ، و السؤال هنا هو : هل إرتفع سعر صرف هذه العملة في المتوسط أم إنخفض ؟ و ما هي حدود التقلبات في سعرها ؟ هذا الأمر قد شجع على الإهتمام بإنشاء مؤشرات تقيس إلى حد معين متوسط التغيرات في سعر الصرف لدولة ما مقابل جميع العملات الأخرى إستنادا إلى فترة معينة تسمى فترة الأساس ، و هو ما دفع إلى ظهور مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف (1) .

يعتمد هذا الطرح أساسا على ما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية التي تم تطويرها في البدء على يد الإقتصادي " غوستاف كاسل " (1866 – 1945) و التي إكتسبت مزيدا من الإهتمام في مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي .

1 - ماهية النظرية والفرضيات القائمة عليها :

تنطلق هذه النظرية في تحديد سعر الصرف على الأمد الطويل من مبدأ أن سعر الصرف ما بين عملتين هو ببساطة نسبة المستوى العام للأسعار ما بين القطرين . فمثلا ، إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و يساوي 1 باون في بريطانيا ، إذن فإن سعر الدولار إزاء الباون هو :

$$\text{سعر الصرف (R) = 2 دولار / 1 باوند = 2}$$

عبر الإقتصادي السويدي " غوستاف كاسل " وهو صاحب هذه النظرية عن مضمونها على الشكل الآتي :

" يسود سعر صرف معين بين دولتين إذا سادت حرية التجارة بينهما و ظل ثابتا مع إستثناء تغيرات بسيطة طالما لم يطرأ أي تغيير على القوى الشرائية لإحدى العملتين أو طالما لم توضع عقبات دون التبادل ، أما إذا أصيب إقتصاد الدولة الأولى بالتضخم و نقصت القوة الشرائية لنقدها في قيمة نقد الدولة الثانية تنخفض

(1) هو عبارة عن رقم قياسي أو متوسط سعر عملة ما قياسا إلى سلة عملات أجنبية ، حيث تعطى كل عملة وزنا أو ترجيحا معينا طبقا لأهميتها في التجارة الدولية ، بحيث يكون مجموع الأوزان النسبية في السلة مساويا للواحد الصحيح .

أيضا بنفس النسبة و على ذلك فإن إرتفعت الأسعار في الدولتين فإن سعر الصرف الجديد الذي يسود يكون مساويا للسعر الأصلي X النسبة بين درجة إرتفاع الأسعار في الدولتين " (1).

لشرح هذه النظرية بمثال توضيحي (2) نفترض أن نفس المجموعة من السلع و سعرها في فرنسا 100 فرنك و في ألمانيا 20 مارك ، و لنفترض أيضا أن سعر صرف المارك يساوي 5 فرنكات فرنسية . ما الذي يحصل إن إختلف معدل التضخم بين البلدين ؟ و لنفرض أن معدل التضخم في ألمانيا بات يشكل 10 % بينما في فرنسا 35 % و للتذكير نشير إلى أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض أن أسعار الصرف تتعدل لتوازن التفاوت في معدلات التضخم بين الدول التي تتجر فيما بينها بطريقة يستعيد معها ميزان المدفوعات توازنه ، و بناء على ما تقدم من تغيير في معدلات التضخم سوف يكون سعر الصرف الجديد بين العملتين هو التالي :

مؤشر الأسعار في فرنسا

سعر الصرف الجديد = $\frac{\text{مؤشر الأسعار في فرنسا}}{\text{مؤشر الأسعار في ألمانيا}} \times \text{سعر الصرف في سنة الأساس (t-1)}$

مؤشر الأسعار في ألمانيا

وبفرضية أن كل 5 فرنكات فرنسية تساوي 1 مارك ألماني (أو 1 فرنك = 0.2 مارك) و أن الرقم القياسي للسعر لنفس المجموعة من السلع هو 100 فرنك في فرنسا و 20 مارك في ألمانيا تكون قيمة السلعة الفرنسية بالنسبة للمستهلك في ألمانيا تساوي 100 فرنك / 5 و تساوي 20 مارك و تكون قيمة السلعة الألمانية بالنسبة للمستهلك الفرنسي تساوي 20 مارك / 0.2 و تساوي 100 فرنك . و يكون هناك تعادل نسبي في سعر الصرف للعملتين في كلا البلدين إن تعادلت القوة الشرائية لـ 100 فرنك فرنسي مع القوة الشرائية لـ 20 مارك ألماني .

كذلك تفيد هذه النظرية أنه بموجب قانون السعر الواحد ' Law of One Price ' ينبغي أن يكون لنفس السلعة سعر واحد لكلا القطرين ، و تقوم في إطار نفس العملة (و ذلك من أجل تعادل القوة الشرائية للعملتين) .

يمكن التمييز في إطار هذه النظرية بين تعادل القوة الشرائية المطلق و الذي هو عبارة عن نسبة السعر بالبلدين ، و تعادل القوة الشرائية النسبي أو حاصل سعر الصرف في فترة الأساس و نسبة الأرقام القياسية للأسعار بالبلدين .

أ – تعادل القوة الشرائية المطلق :

$$S_A = P_D / P_F$$

(1) محمد الناشر ، ' التجارة الداخلية و الخارجية ' ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، 1977 ، ص 176 .

(2) بسام الحجار ، ' العلاقات الاقتصادية الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 137 .

حيث :

S_A : تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الراهنة (يمثل عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية) .

P_D : مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي .

P_F : مستوى السعر المطلق بالبلد الأجنبي .

ب - تعادل القوة الشرائية النسبي :

$$S = S_{t-1} \times P_d / P_f$$

حيث :

S : تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة (يمثل عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية) .

S_{t-1} : قيمة متأخرة لسعر الصرف أو سعر الصرف في فترة الأساس .

P_d : الرقم القياسي للسعر بالبلد الأصلي في الفترة الراهنة (فترة أساس = 0) .

P_f : الرقم القياسي للسعر بالبلد الأجنبي في الفترة الراهنة (فترة اساس = 0) .

من الممكن وضع رقم قياسي للسعر النسبي SPI و الذي هو عبارة عن سعر الصرف الفعلي و لكن بعد تعديله لإستخدامه في الحكم على التقييم المنخفض أو المفرط لعملة ما بالقياس إلى فترة الأساس ، و بأخذ الشكل الآتي :

$$SPI = P_f/P_d \times S/S_{t-1}$$

إنحراف هذا المقياس عن الواحد الصحيح يعني أن السعر الفعلي إنحرف عن تعادل القوة الشرائية ، فإذا كانت $SPI > 1$ فهذا يعني أن العملة المحلية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية ، و إذا كانت $SPI < 1$ فهذا يعني أن العملة المحلية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية .

أهم الفرضيات التي تستند عليها نظرية تعادل القوة الشرائية هي :

- عدم وجود تكاليف النقل أو أية تعريفات أو قيود على حرية تدفق التجارة الخارجية .
- عدم حدوث تغيرات هيكلية (كالحروب مثلا) في الدول الشريكة تجاريا مما ينعكس على قوى السوق المتمثلة في العرض و الطلب .
- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف فيها .
- أسعار السلع و الخدمات تعدل حيث سعر الصرف في البلدين الذين يتاجران فيما بينهما يصبح متساويا .
- معدل التبادل بين العملتين ينبغي أن يعتمد على العملة الشرائية المحلية لهاتين الدولتين .

- سعر الصرف و هو يؤدي إلى تحويل قدر من العملة المحلية إلى قدر من العملة الأجنبية ينبغي أن يسمح بشراء نفس القدر من السلع و الخدمات في الدولتين أو بمعنى آخر أن القوة الشرائية للنقود إذا تم التعبير عنها بعملات مختلفة ينبغي أن لا تتغير من دولة إلى أخرى .

2 - تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية :

نظرية تعادل القوة الشرائية تعكس بالدرجة الأولى قدرة أسعار الصرف في المدى الطويل على تعويض الاتجاهات المختلفة بمستويات الأسعار في مختلف الدول حيث أن عملة الدولة التي تتميز بمعدل تضخم أعلى هي عرضة للإنخفاض في قيمتها بنفس المعدل الذي يتساوى مع الفرق في معدلات التضخم .

على الرغم مما توصلت إليه هذه النظرية من تفسير لتغيرات أسعار الصرف و النتائج التي أتت بها إلا أنها أصبحت قاصرة في تفسير الاتجاهات العديدة لتقلبات الصرف و تحديد الأسعار بشكل دقيق ، و هو ما جعلها عرضة للعديد من التحفظات و الإنتقادات نستطيع إيجازها فيما يلي :

- وجه للنظرية إنتقاد من الناحية الإحصائية وهو : " متعلق بفكرة قياس القوة الشرائية أو مستوى الأسعار ذاته ، فنحن نعرف أن الإقتصاديين يلجؤون في هذا الصدد إلى إستخدام الأرقام القياسية و لكن هذه الفكرة لا تخلو من الصعوبات النظرية و العملية فمن الصعب الإرتكاز على أساس مقبول لتكوين شكل دقيق عما يعرف بالأرقام القياسية " (1) .

- تركز هذه النظرية على الأسعار الداخلية و تأثيراتها على علاقة العملات ببعضها و تهمل بقية العوامل الأخرى مثل حركة رؤوس الأموال أو تجارة الخدمات المختلفة بين الدول ، حيث أن مثل هذه العوامل تؤثر على عرض و طلب العملات الأجنبية .

- نظرية تعادل القوة الشرائية تنطبق على الأمد الطويل أكثر منه الأمد القصير .

- تفترض هذه النظرية أن الدافع وراء الحصول على العملات هو شراء السلع و الخدمات فقط إلا أن الحقيقة على نقيض ذلك تماما حيث أن الدوافع تتعدد لرغبات أخرى كالسياحة مثلا .

- تعتبر هذه النظرية غير واقعية لأنها لا تأخذ في الحسبان تكاليف النقل و القيود و التعريفات المختلفة المفروضة على تدفق التجارة الدولية .

- إعتبرت هذه النظرية أن أسعار الصرف لها إرتباط مباشر بالأسعار و ألغت تأثير العوامل الأخرى ، حيث أنها أهملت دور التقدم التكنولوجي و التغير في أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملة من خلال التأثير على صادرات البلد ، و عليه يلاحظ عدم واقعية هذه النظرية و الفروض التي قامت عليها .

- قصور هذه النظرية في تقديم التفسيرات المقنعة للتغيرات القصيرة الأجل في أسعار الصرف .

- تعارض نتائج هذه النظرية مع واقع التجارب العملية و التي لم تظهر أي حالة يكون فيها سعر الصرف بين عملتين معينتين مساويا للنسبة بين القوة الشرائية لكل منهما .

(1) عادل أحمد حشيش ، " العلاقات الإقتصادية الدولية " ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 128 .

على الرغم من جميع الإنتقادات التي وجهت لنظرية تعادل القوة الشرائية في تفسيرها لأسعار الصرف إلا أن ذلك لا يعني أنها عجزت في تفسير هذه الأخيرة على وجه الإطلاق ، حيث أننا لا نستطيع أن ننفي وجود علاقة بين مستويات الأسعار المحلية و أسعار صرف العملات ، كما أن القوة الشرائية تعتبر من بين العناصر الأساسية التي تحدد سعر الصرف .

تتوقف كفاءة هذه النظرية في تفسير أسعار الصرف على عنصرين هامين :

- إستقلالية وحرية عملية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاعها لنظم المراقبة .

- إستقلالية وحرية التجارة الدولية ، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار .

بناء على هذا فإن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تستطيع تقديم أي تفسير لأسعار الصرف في حال تدخل الدولة وفرض أي عمليات رقابة على الصرف .

المطلب الثاني : نظرية الأرصدة (وضعية ميزان المدفوعات)

1 - ماهية النظرية :

يتحدد سعر صرف العملة لدولة معينة (خاصة إذا كانت تتبع نظام صرف مرن) حسب هذه النظرية وفق الحالة العامة لميزان المدفوعات ، و بالتالي فإنه إذا حقق هذا الأخير فائضا (رصيد موجب) فهذا يعني زيادة في الطلب على العملة المحلية و بالتالي إرتفاع في قيمتها الخارجية ، أما إذا حقق ميزان المدفوعات عجزا (رصيد سالب) و بالتالي زيادة في الكميات المعروضة من العملة المحلية فإن هذا يؤدي إلى إنخفاض في قيمتها الخارجية .

بناء على هذه النظرية فإن لميزان المدفوعات دورا جوهريا في تفسير مستويات أسعار الصرف ، حيث أن رصيد الميزان التجاري يوضح كل العمليات الخاصة بالصادرات من السلع المحلية و الواردات من السلع الأجنبية و هو الذي يستطيع أن يؤثر بصورة مباشرة على سعر الصرف الفعلي لأن الصادرات و الواردات مرتبطة إرتباطا وثيقا بمستويات الأسعار المحلية و الخارجية .

إن المعلومات التي من الممكن أن يقدمها الميزان التجاري بشأن المعاملات الخارجية و الشركاء التجاريين لها أهمية بالغة في تحديد أسعار الصرف الفعلية و تحديد المستويات المثالية لأسعار الصرف المحلية لمختلف العملات ، و بالتالي فإن حالة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات حسب نظرية الأرصدة هي السبب الرئيسي في تحسن أو تراجع قيمة العملة المحلية ، و إختلال ميزان المدفوعات يؤثر بشكل كبير على إستقرار سعر صرف العملة المحلية ، و بناء على هذا تلجأ الكثير من الدول إلى تخفيض قيمة عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية .

فضلا عن هذا يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن و بالتالي فالطلب على العملة المحلية يكون مساويا للمعروض منها و هو ما يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية .

2 - نظرية المرونة السعرية :

يعتبر سعر الصرف حسب هذه النظرية العامل الأساسي الذي يؤثر على العملية التوازنية بين قيمة الصادرات و الواردات للدولة ، فإذا تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات (و بالتالي تسجيل عجز في الميزان التجاري) فإن هذا من شأنه أن يؤدي بالسلطات النقدية إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه نظيراتها الأجنبية (خاصة في ظل نظام الصرف المرن) ، و هو الأمر الذي يجعل من أسعار الصادرات الوطنية متدنية تجاه الدول الأخرى و المتعاملين التجاريين الأجانب مقابل ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين و بالتالي الحد من عمليات الإستيراد ، و هو ما ينجم عنه ارتفاع الصادرات و انخفاض الواردات إلى غاية بلوغ مستوى التوازن في الميزان التجاري .

يجدر الإشارة هنا إلى أن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى إستجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف .

3 - تقييم النظرية :

- فضلا عن أن نظرية الأرصدة تفسر أسعار الصرف وفقا للحالة العامة لميزان المدفوعات ، فإنها كذلك تناقش عملية تحديد هذه الأسعار في إطار ما يعرف بالنظرية العامة للتوازن و لهذا يطلق عليها أيضا نظرية التوازن العام في تحديد أسعار الصرف .

- إن تفسير سعر الصرف وفق هذه النظرية هو تفسير منطقي إلى حد كبير ، فهذه النظرية تأخذ في عين الإعتبار جميع بنود ميزان المدفوعات في تفسيرها لسعر الصرف .

- من الفرضيات الجوهرية لنظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات) أنه يمكن تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات بواسطة إجراء تعديلات في سعر الصرف عن طريق ميكانيزمات معينة كتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها .

- تتفق هذه النظرية مع النظرية العامة للقيمة ، حيث أن كلا منهما يعتمد على قوى العرض و الطلب كما هو الحال بالنسبة لسعر أي سلعة في السوق الحرة فإن سعر الصرف يتحدد بتفاعل قوى عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه . (1)

- إن هذه النظرية بالرغم من أنها تفسر أسعار الصرف بشكل كبير إلا أنها لا تخلو من النقائص ، فهي لا تأخذ بعين الإعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في المدى الطويل .

المطلب الثالث : نظرية تعادل معدلات الفائدة

لقد بدأت الدراسات المهمة بتفسير العلاقة الموجودة بين أسعار الصرف و معدلات الفائدة منذ عشرينيات القرن الماضي (بدأها " كينز " منذ 1923) ، حيث أخذت بعين الإعتبار مسألة تكون أسعار الصرف على ضوء العلاقة الشهيرة لتكافؤ (تعادل) أسعار الفائدة ، و على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي

(1) فرانسيس جبرونيلام، ترجمة محمد غريير و محمود سعيد الفاخري، " الإقتصاد الدولي "، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1991، ص 208 .

أخفقت في تفسير تكوين و تطور أسعار الصرف إلى حد ما سيما في المدى القصير كما ذكرنا آنفا ، فإن نظرية تعادل معدلات الفائدة قد نجحت في هذا الأمر بشكل كبير .

إن نظرية تعادل معدلات الفائدة سيما في نمط سعر الصرف العائم لها تأثير على سعر الصرف العاجل والآجل على حد سواء ، و هذا ما يرشحها كعامل هام في تفسير الإنحرافات المؤقتة لأسعار الصرف عن قيمتها التعادلية (Value of parity) .⁽¹⁾

وتسعى هذه النظرية للكشف عن العلاقة الترابطية بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال مبدأ أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد و أن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف ، فأى إختلاف في معدلات الفائدة بين هذين البلدين لا بد و أن يؤثر على العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية سواءا بالتحسن أو التدهور .

لقد أثبتت معظم الدراسات التطبيقية وجود علاقة بين معدلات الفائدة و سعر الصرف في المديين القصير والطويل وبالتالي يتجلى مفهوم سعر الصرف العاجل والآجل (لقد تطرقنا لمفهومهما في المبحث السابق) .

1 - تقديم النظرية :

تعتمد هذه النظرية بالأساس على أسعار الفائدة كعامل رئيسي في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة المحلية ، حيث أن التباين في معدلات الفائدة لبلد ما يعكس معدل التحسن أو التدهور في قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى ، إذ أن الرفع من معدل الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بمعدل الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة و بالتالي تحفيز عمليات الإستثمار باعتبار أن سعر الفائدة المحلي هو أعلى منه في الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية و منه إرتفاع سعر صرفها ، و يحدث العكس عند خفض سعر الخصم الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض أسعار الفائدة المحلية و منه زيادة المعروض من العملة الوطنية و بالتالي خروج رؤوس الأموال بحثا عن أسعار الفائدة المرتفعة فتتخفض القيمة الخارجية للعملة المحلية ، و هو الأمر الذي ينعكس على حالة ميزان المدفوعات .

بعبارة أخرى فإن المستثمرين حسب هذه النظرية لا يمكن لهم الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أين يكون معدل الفائدة مرتقعا مقارنة مع المعدل السائد في السوق الوطني ، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل و سعر الصرف الآجل .

يمكن تفسير كل هذا وفق الآتي :

عند توظيف المستثمرين أموالهم (M) في السوق المحلية لمدة زمنية معينة (سنة واحدة مثلا) فإنهم يحصلون بعد مرور هذه المدة على ما قدره $M(1 + i_d)$ حيث (i_d) هو معدل الفائدة السائد محليا .

(1) Simon Yves , ' Les marchés des Capitaux et Taux d'intérêt ' , Dalloz , Paris , 1981 , p 69 .

حسب هذه النظرية يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل هذه الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف العاجل (نقدا) و توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة (i_e) و إعادة بيعها بسعر الصرف الآجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية .

يمكن التعبير عن هذا وفق الشكل الرياضي كما يلي :

$$M (1 + id) = \frac{M}{cc} (1 + ie) ca$$

حيث أن :

cc : سعر الصرف العاجل .

ca : سعر الصرف الآجل .

id : سعر الفائدة الإسمي المحلي .

ie : سعر الفائدة الإسمي الأجنبي .

و بالتالي تصبح المعادلة من الشكل :

$$\frac{ca}{cc} = \frac{1 + id}{1 + ie}$$

وكخلاصة لما سبق ذكره فإن نظرية تعادل معدلات الفائدة تسمح بربط السوق النقدي الوطني بسوق الصرف الأجنبي .

2 - تقييم النظرية :

إن معدلات الفائدة السائدة في البلدين وفق هذه النظرية تؤثر بعد فترة زمنية على سعر الصرف لعمليتي هذين البلدين ، حيث أنه بعد مرور تلك الفترة و كقاعدة عامة فإن قيمة عملة بلد ما تنخفض مقابل عملة البلد الآخر إذا كان معدل الفائدة السائد منخفضا مقارنة مع البلد الآخر بعد نفس المدة والعكس صحيح .

رغم أن نظرية تعادل معدلات الفائدة قد نجحت في تفسير تغيرات سعر الصرف إلى حد كبير وبالتالي اعتبرت إطارا مرجعيا لتفسير الفارق بين سعر الصرف العاجل و الآجل و كذا تحركات رؤوس الأموال الدولية إلا أنها لم تتحقق بصفة تامة على أرض الواقع ، و بذلك كانت عرضة لبعض الإنتقادات نذكر منها :

- إن معدل الفائدة ليس العنصر الوحيد و الأهم لتوجيه نمط و سلوك المحكّمين .

- إن تبني هذه النظرية يؤدي إلى قبول فرض أن الأسواق المالية تتميز بالمنافسة التامة و العمل بحرية ودون قيود (وهو فرض أساسي لهذه النظرية) ، لكن الواقع خلاف ذلك .

- يمكن أن تحدث عمليات المضاربة آثار تذبذب أسعار الصرف .

- هناك الكثير من العوائق التي تحول دون تحركات رؤوس الأموال كالرقابة على الصرف الأجنبي التي تعتبر تثبيطا لحركة رؤوس الأموال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المدى القريب .
- تفرض هذه النظرية أن عمليات التحكيم بيد المتعاملين و هو ما ينافي الواقع العملي .

المطلب الرابع : نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

إلى جانب نظريات تعادل القوة الشرائية و تعادل معدلات الفائدة و نظرية الأرصدية في تفسير تغيرات أسعار الصرف هناك كذلك نظريات لا تقل أهمية في هذا الصدد ، نذكر منها نموذج ماندل – فليمنج والنظرية الإنتاجية والنظرية النقدية ، وأخيرا نموذج ميزان محفظة الأوراق المالية .

1 - نموذج ماندل – فليمنج :

هو نموذج إقتصادي متكامل أعدّ في بداية الستينات من القرن الماضي ، جاء نتاجا للأعمال التي قام بها كل من الإقتصاديين ' **Marcus Fleming** ' سنة 1962 و ' **Robert Mundell** ' سنة 1963 ، و يستعمل على وجه الخصوص للتنبؤ بقيمة العملة في المستقبل كما يركز على تحليل سياسات الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد المفتوح (من الناحية النظرية هو إمتداد لنموذج **IS-LM** الذي يهتم بدراسة الإقتصاد المغلق) و يعد هذا النموذج من الأعمال الرائدة في تحديد فعالية السياستين المالية و النقدية في هذا الإقتصاد في ظل نظام ثبات سعر الصرف أو في ظل نظام التعويم على حد سواء ، كما يستخدم كنموذج أو كنظرية لتحديد سعر الصرف و هو يشكل مرجعا أساسيا للنماذج المعاصرة في هذا الشأن .

كما سبق ذكره فإن هذا النموذج يطبق على الإقتصاديات المفتوحة التي تعاني من موارد معطلة ، بحيث يكون منحني العرض الكلي تام المرونة تبعا لتوقعات ساكنة بشأن أسعار الصرف ، فضلا عن الحرية المطلقة لحركة رؤوس الأموال .

من أهم الإقتراضات التي قام عليها هذا النموذج نذكر ما يلي :

- إستقرار أسعار الصرف الإسمية عند مستوياتها الراهنة و بالتالي ثبات التوقعات المستقبلية بشأنها .
- الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال بين الدول .
- ثبات مستوى الأسعار (و عليه فالنموذج يعمل وفق المدى القصير) .
- صغر حجم الدولة و بالتالي فالتوازن في ميزان المدفوعات للبلد يتحقق عند مستويات أسعار فائدة محلية مساوية لأسعار الفائدة الأجنبية .
- عدم قيام السلطات النقدية بالتأثير على عرض النقود كإجراءات وقائية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات .
- التمييز بين توازن الحساب الجاري و حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات .
- زيادة صرف الصادرات في المدى القصير كإستجابة تلقائية لإنخفاض قيمة العملة المحلية .

- مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يحدث عنده عجز أو فائض في ميزان المدفوعات هو توازن مؤقت وظاهري (شبه توازن) .

- لتحقيق التوازن التام لابد من حدوث التوازن في سوق السلع و سوق النقد إضافة إلى توازن ميزان المدفوعات .

عند تبني الدولة لنظام صرف ثابت لا يكون أمام السلطات النقدية إلا زيادة أرصدها من الصرف الأجنبي لإستيعاب المعروض من العملات الأجنبية ، هذه الزيادة في إحتياطيات الصرف الأجنبي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود محليا مما قد يسبب آثار اللاتوازن في سوق النقد ، و هو ما يحتم على السلطات النقدية التدخل لمجابهة زيادة عرض النقود بتحفيز آليات الطلب على النقود لزيادته بالموازاة مع العمل على تخفيض معدلات الفائدة بالشكل الذي يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري و حساب رأس المال .

هذه الآلية المقصودة لخلق تدهور مخطط بنسب معينة من شأنها أن تؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة و هو الأمر الذي يشجع دخول رؤوس الأموال ، و بالتالي زيادة ممنهجة لرصيد ميزان المدفوعات حتى يتحقق التوازن العام ، و هو ما من شأنه أن يعيد التوازن كذلك لسوق النقد و سوق السلع و الخدمات عند مستوى أعلى من الناتج المحلي .

من جهة أخرى ، و عند تبني الدولة لنظام تعويم سعر صرف عملتها الوطنية فإن السلطات النقدية لا تتدخل جراء تناقص قيمة هذه العملة الذي يؤدي إلى العجز الخارجي ، ليستمر تدهور سعر الصرف و هو الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الصادرات و كبح الواردات ، إلى غاية الوصول للتوازن العام .

مما سبق يمكن الإستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الإقتصادي في الدول الأجنبية و مستوى أسعار الفائدة المحلية ، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الإقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية .⁽¹⁾

2 - النظرية الإنتاجية :

من خلال تسمية النظرية يتضح أنها تفسر أسعار الصرف على أساس معالم الجهاز الإنتاجي للدولة وبالتالي فإن لقدرة و حجم و نجاعة هذا الجهاز الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة الوطنية .
بناء على هذا ، فإنه كلما إزداد الناتج الوطني في مختلف القطاعات (الزراعة ، الصناعة ، ...) كلما تم تحفيز حركة رؤوس الأموال نحو الداخل و بالتالي تفعيل العملية الإستثمارية الأجنبية و زيادة الصادرات المحلية ، و هو ما ينجم عنه إرتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعكس صحيح (عند إنخفاض مستويات الإنتاج الوطني تخرج رؤوس الأموال الأجنبية من المنظومة الإقتصادية الوطنية فترتفع تكاليف الإنتاج وبالتالي إنخفاض الصادرات و ضعف الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور قيمتها الخارجية) .

(1) عبد المجيد قدي ، ' المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ' ، مرجع سابق ، ص 124 .

لم تسلم هذه النظرية من الإنتقادات كغيرها من النظريات حيث أنها تفترض تقييم العملة الوطنية على أساس مستوى إنتاجية الإقتصاد المحلي بقطاعاته المتنوعة ، وهو ما يعني إستحالة الوصول إلى حالة التوازن الإقتصادي المرغوب .

ففي حالة إنخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فينشأ عن ذلك إرتفاع الأسعار المحلية لإنخفاض الإنتاج و إنخفاض الصادرات بسبب إرتفاع قيمة العملة ، هذا إلى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، و يحدث العكس في حالة كون الإقتصاد الوطني قوي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية . (1)

3 - النظرية (المقاربة) النقدية :

تقوم هذه المقاربة النظرية على أساس أن سعر الصرف يتحدد من خلال توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي من العملة الوطنية لكل بلد ، حيث تفترض كذلك أن عرض النقد يتحدد بصورة مستقلة عن السلطات النقدية ، في حين يعتمد الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي للبلد و المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ، و عليه إذا إرتفعت الأسعار و معها الدخل الحقيقي سوف يزداد الطلب على النقود من طرف الأفراد و المشروعات على حد سواء و هذا لإستخدامها في معاملاتهم اليومية ، بالمقابل فإنه إذا إرتفع سعر الفائدة سترتفع معه الكلفة الفرصية لحيازة النقود (السائلة أو الودائع تحت الطلب التي لا تحمل فائدة) بدلا من الأصول التي تحمل فائدة (الأسهم مثلا) ، و بالتالي فإن العلاقة عكسية بين الطلب على النقود و سعر الفائدة ، و عليه وفي ظل مستوى معين من الأسعار و الدخل الحقيقي يتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى الطلب و عرض النقود لكل بلد .

لو فرضنا أن سعر الصرف الأجنبي في حالة توازن ، أي عند تكافؤ الفائدة (حتى يكون التفاوت في سعر الفائدة الموجب على حساب القطر الأجنبي مساويا لسعر الخصم الآجل على العملة) ، و بإفتراض أن السلطات النقدية في البلد الأصلي قد رفعت من عرض النقد ، فعلى الأمد الطويل سيقود ذلك إلى زيادة متناسبة في مستوى الأسعار لذلك القطر و إنخفاضا في عملته المحلية .

على سبيل المثال ، لو أن السلطات النقدية لبلد ما قامت بزيادة عرض النقود في حدود 10 % و لكن دون حدوث تغيير مماثل في بلد آخر ، فهنا يتوقع أن يرتفع المستوى العام لأسعار البلد الأول بنسبة 10 % أيضا و سيتأثر سعر صرف عملته إزاء عملة البلد الثاني ، و بالتالي إنخفاض قيمتها بمقدار 10 % أيضا . الذي حصل أن الزيادة في عرض النقد لدى البلد الأول أدت إلى إنخفاض أسعار الفائدة لديه مما شكل حافزا لتدفق الإستثمارات المالية إلى البلد الثاني ، وبالتالي فإن الأسواق المالية وأسعار الصرف ستتأثر مباشرة .

وعلى نحو أكثر دقة ، ستنخفض القيمة الخارجية لعملة البلد الأول (لنقل مثلا 16 %) أي أنها ستتجاوز نسبة ال 10 % من إنخفاض هذه العملة على الأمد الطويل . (2)

الجدير بالذكر أن هذه المقاربة النقدية لتحديد سعر الصرف قد تعرضت لبعض الإعتراضات نذكر منها :

(1) حافظ منصور علي ، " إقتصاديات التجارة الدولية " ، مكتب النهضة الشرق ، مصر ، 1990 ، ص 154 .

(2) عرفان تقي الحسني ، " التمويل الدولي " ، مرجع سابق ، ص 167 .

- إهمال التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية منذ بدأ فترة التعويم (أي منذ عام 1973) .
- التركيز على دور النقود و إهمال دور التجارة كمحدد رئيسي لأسعار الصرف و خصوصا على الأمد الطويل .
- مجانبتها الصواب عند إفتراضها أن الأصول المحلية و الأجنبية (كالأسهم) ذات بدائل كاملة .
- و عليه فقد إستخدمت طريقة أخرى كبديل للمقاربة النقدية في تحديد أسعار الصرف هي طريقة ميزان محفظة الأوراق المالية .

4 - طريقة (نموذج) ميزان محفظة الأوراق المالية :

تسمى كذلك بنموذج أسواق الأصول (Asset – Markets Model) ، و تختلف عن النظرية النقدية في النقاط التالية :

- تفترض هذه النظرية أن الأسهم المحلية و الأجنبية هي ذات بدائل غير كاملة .
- يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض مع الطلب على الأصول المالية (تدخل النقود هنا كأحد العناصر فحسب) .
- التجارة تقوم بدور جوهري في تحديد سعر الصرف .

على هذا الأساس ، تعد هذه النظرية الإطار النقدي المرجعي الذي يعود إليه معظم النقديين في تحليل عمليات الإقتصاد الدولي ، و هي أكثر واقعية من الطرق السابقة .

يرى هذا النموذج أن الزيادة في عرض النقد للبلد الأصلي ستؤدي إلى إنخفاض مباشر في سعر الفائدة فيه وسيتحول الطلب من الأسهم المحلية إلى العملات و الأسهم الأجنبية ، و سينجم عن هذا الإنتقال إنخفاض مباشر في قيمة عملة ذلك البلد و مع مرور الوقت سيحفز هذا الإنخفاض في قيمة العملة الصادرات نحو الزيادة مقابل إنخفاض الواردات ، الأمر الذي سينجم عنه فائض تجاري ثم إرتفاع في قيمة العملة المحلية بقدر يعادل الإنخفاض الذي حصل على مستواها في أول الأمر .

خلاصة هذا التحليل ، هي أن الأسواق المالية تتكيف مع حالة عدم التوازن بشكل أسرع من أسواق السلع وبالتالي فإن أسعار الصرف تكون أكثر حساسية للإختلالات في أسواق رأس المال منها في أسواق السلع وهو ما نراه بشكل جلي في الآونة الأخيرة .

خلاصة القول في مجال نظريات تحديد سعر الصرف ، أن هذه الأخيرة تنوعت تبعا لتنوع الأنظمة النقدية حيث أن لكل نظام معايير الخاصة في تبني القاعدة النقدية المناسبة له ، و بذلك يكون لكل مؤشر إقتصادي أثره الخاص على أسعار الصرف و بالتالي تحديد القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

كل ما حاولنا قوله في خصوص النظريات المحددة لسعر صرف العملة يعد تصورا تقليديا و نظريا صرفاً حيث أنه حديثا قد توسعت الرؤية في هذا الصدد بتبني آراء معاصرة تشتمل على دور الإعلام و ظروف

السياسة و الإقتصاد و التي من شأنها أن تؤثر على أسعار الصرف بطريقة أو بأخرى ، و عليه فقد تنوعت النماذج الحديثة لتفسير تغيرات الصرف دوليا .

المبحث الثالث : الأسس النظرية لميزان المدفوعات

يمكن الجزم أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للموقع الإقتصادي الخارجي للدولة ، و بتحقيق التوازن على مستواه نصل للتوازن الخارجي ، و بالتالي فهو البارومتر الذي يستعمله الإقتصاديون للحكم على الوضعية الإقتصادية و المالية للبلد و معرفة إتجاهاتها المختلفة في الآجال القريبة .
فما هو ميزان المدفوعات ، و ما هي هيكلته ، و كيف يمكن تحديد الوضعية الحقيقية له بين التوازن والإختلال ، و ما هي أساليب تسوية هذا الإختلال ؟

المطلب الأول : ماهية ميزان المدفوعات وأهميته الإقتصادية والعوامل المؤثرة فيه

1 - ماهية ميزان المدفوعات :

تتعدد التعريفات فيما يخص ميزان المدفوعات و لكنها تحمل نفس المعنى و المضمون ، وكما تجري عليه العادة فإن المعاملات الإقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير و الإستيراد لمختلف السلع و الخدمات ورؤوس الأموال ، حيث يعد التصدير دينا لصالح الدولة أما الإستيراد فيعتبر دينا على الدولة ، و عليه فإنها و في إطار تنظيمها لهذه المعاملات الدقيقة ملزمة بمسك سجل إجمالي يوثق هذه المعاملات لكي تحدد موقعها من الدائنية و المديونية الدولية ، كما أن لهذا السجل آثاره الواضحة على النشاط الإقتصادي لهذه الدولة .

هذا السجل يعرف بميزان المدفوعات ، و الذي يعرف على أنه : كشف / سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى و يوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة قد تكون سنة أو ستة أشهر أو ربع سنة ، و هذا الحساب يعطي وصفا دقيقا و منتظما لتسلسل عمليات القبض و الدفع بين دولة ما و دول العالم الخارجي ، و يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية و مديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة و غير المنظورة .

ويقصد هنا بالمعاملات الدولية المنظورة صادرات و واردات الدولة من السلع المادية الملموسة ، أما غير المنظورة فتعني صادرات و واردات الدولة من الخدمات . (1)

يعرف كذلك ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يسجل طبقا لمنهجية محددة كل المعاملات الإقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال فترة معينة (السنة عادة) بين المقيمين و غير المقيمين في الدولة .

تتضمن جل التعريفات الخاصة بميزان المدفوعات مجموعة من العناصر الأساسية التي بموجبها يتم فهمه على نطاق أوسع ، وهي :

(1) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، ' الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية ' ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 17 .

- أطراف المبادلات التي يتضمنها هذا السجل و المتمثلة في المقيمين بالدولة و غير المقيمين فيها ، حيث يقصد بالمقيمين جل الأفراد و المنشآت و الهيئات الحكومية داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن جنسيتهم الأصلية و بالتالي فكل معاملاتهم هي جزء لا يتجزأ من ميزان مدفوعات هذه الدولة التي يقيمون بها ، أما غير المقيمين فهم جميع الوحدات الاقتصادية (أفراد و هيئات) التي تمارس نشاطاتها في الدول الأجنبية .

- المدة الزمنية التي تتم فيها هذه المعاملات ، حيث أن هذا الميزان يقوم بتسجيل جميع التدفقات من مقبوضات و مدفوعات في فترة معينة دون غيرها من الفترات و لا يبين وضعية الديون أو التسليفات في فترة محددة .

- نظام القيد المزدوج و الذي يستخدم في تسجيل المعاملات في هذا الميزان ، حيث يركز النظام المحاسبي المتبع على مستوى فرادى المعاملات على تسجيل القيود المدينة و القيود الدائنة ، و يسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات قيذان متساويان و متقابلان تعبيراً عن عنصرى التدفق الداخل و التدفق الخارج لكل عملية تبادل ، فعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيذا دائناً و قيذا مدينا مقابلاً (1) :

- **القيد الدائن** — صادرات السلع و الخدمات أو الدخل مستحق القبض أو إنخفاض الأصول أو زيادة الخصوم .
- **القيد المدين** — واردات السلع و الخدمات أو الدخل مستحق الدفع أو زيادة الأصول أو إنخفاض الخصوم .

يجب الإشارة إلى أن المعلومات أو البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستقى أساساً من التصريحات أو التقارير المالية و البنكية المعدة بعد كل عملية شراء أو بيع للعملاء ، و من التصريحات الجمركية بعد عمليات التصدير و الإستيراد ، وكذلك تبعاً للبيانات الإحصائية الدورية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المؤسسات و الهيئات العامة و الخاصة الخاضعة لوجوب التصريح الإحصائي .

2 - الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات :

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الإقتصاد الوطني و المشاكل التي يعاني منها محلياً أو خارجياً ، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية ، و يمكن إبراز ذلك في الآتي : (2)

- يعد ميزان المدفوعات مؤشراً مهماً لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة ، و بالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة و المحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الإستثمارات فيه لإكتشاف أرباح و خسائر الصرف الأجنبي .

- إن التغييرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح و الفوائد ، رسوم الترخيص ، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت و المستثمرين الأجانب .

(1) صندوق النقد الدولي ، " دليل ميزان المدفوعات و وضع الإستثمار الدولي " ، النسخة العربية ، الطبعة السادسة ، 2009 ، ص 10 .
 (2) عدنان تايه النعيمي ، " إدارة العملات الأجنبية " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 55 .

- ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانات المتاحة و المحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير .

- هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الإقتصاد الوطني و قدرته و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي ، كون هذا الميزان يعكس حجم و هيكل الصادرات و الواردات ، و ما يتبعها من عوامل تؤثر في إقتصاد الدولة (حجم الإستثمارات مستوى التشغيل ، مستوى الأسعار و التكلفة ، ...) .

- يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب و العرض للعملة الأجنبية ، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع السلع و الخدمات محل التبادل ، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الإقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الإقتصادية .

- يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقاتها الإقتصادية الخارجية (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) و رسم سياساتها المالية و النقدية .

3 - العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات :

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية ، نذكر منها : (1)

- **التضخم** : الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية ، فتتخفض بذلك الصادرات و ترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا .

- **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب عليها .

- **الإختلاف في أسعار الفائدة** : يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، و يؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، و على العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ، و يعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي إرتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعريين .

- **تقلبات أسعار الصرف** : تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ، حيث يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى إنخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و تصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، و على العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية و تصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

(1) بسام الحجار ، ' العلاقات الاقتصادية الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 64 .

من خلال ما ذكرناه سابقا يظهر جليا أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الإقتصاد الوطني ، و المقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الإقتصادية الرئيسية و يؤثر فيها بطريقة أو بأخرى .

المطلب الثاني : هيكل ومكونات ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات كما قلنا سابقا سجلا محاسبيا بمجمل التدفقات و المعاملات الدولية للدولة خلال فترة زمنية محددة (غالبا سنوية) ، و نظرا لنتشعب و تعدد هذه المعاملات فإنه من الصعوبة بمكان تدوينها و حصرها في صورة موحدة في هذا الميزان و الذي تكمن أهميته في تقديمه لبيان موجز بمجمل هذه العمليات في فقرات أو حسابات رئيسية .

و تشير العديد من المراجع (أبرزها الدليل ⁽¹⁾ الذي يقدمه صندوق النقد الدولي IMF) إلى أن ميزان المدفوعات يتألف من ثلاثة حسابات فرعية أساسية ، وهي : ⁽²⁾

1 - الحساب الجاري : The Current Account

يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الإقتصادية الدولية ، و يعتبر الميزان التجاري (Balance of Trade) المكون الرئيسي لهذا الحساب وهو يمثل الفرق بين الصادرات و الواردات ، و بالتالي فإن الحساب الجاري يتضمن كافة المعاملات الإقتصادية الدولية و التدفقات المتعلقة بالدخل المستلم أو عمليات التسديد خلال المدة الجارية (السنة عادة) وهو يضم الأصناف الفرعية الأربعة التالية :

1 - 1 تجارة السلع وحركة البضاعة :

وتشمل جميع الصادرات و الواردات من السلع التي تمثل المنتجات الملموسة أو المنظورة ، و يعد هذا النوع من التعامل شكلا من الأشكال التقليدية للنشاط الإقتصادي الدولي الذي قام على أساس تبادل السلع و المنتجات المادية و إنتقالها بين الدول على أساس ميزتها التنافسية .
يطلق على هذا الحساب إسم حساب التجارة المنظورة (Visible Trade) والذي تقع بنوده تحت مسمى الميزان التجاري .

1 - 2 التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) :

ويشمل جميع الصادرات و الواردات غير المنظورة (غير الملموسة) من الخدمات التي يتم تقديمها أو تبادلها بين دول العالم مثل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك للمصدرين و المستوردين الأجانب خدمات السياحة و الشحن ، خدمات التأمين ، خدمات البناء و الإنشاء التي تقوم بها المؤسسات المحلية في الدول الأجنبية إضافة إلى نفقات و إيرادات البعثات الدراسية و النفقات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي وغيرها ، والجدير بالذكر أن هذا الحساب قد شهد تطورا ملفتا في العديد من الدول الصناعية مؤخرا .

(1) تصدر طبعة جديدة لهذا الدليل بشكل دوري إستجابة للتطورات الإقتصادية و المالية و التغير في الإهتمامات التحليلية و تراكم الخبرات لدا معدي هذا الدليل .

(2) عدنان تايه النعيمي ، ' إدارة العملات الأجنبية ' ، مرجع سابق ، ص 60 .

1 - 3 حساب الدخل (دخل الإستثمارات) :

يمثل هذا الحساب الدخل الجاري المتعارف عليه ، و هو ذلك الدخل الذي يترافق مع الإستثمارات التي تقوم بها الدولة أو كانت قد تمت في فترات سابقة ، حيث أن الدول التي تملك إستثمارات في الخارج تتلقى سنويا مبالغ مالية تمثل العوائد عله هذه الإستثمارات و هي تؤثر على التدفقات النقدية تماما كما تفعل حركة السلع و البضائع ، فعلى سبيل المثال لو قامت إحدى الشركات المحلية بتأسيس فرع لها في الخارج ليتولى مسؤولية عملية إنتاجية معينة (منتجات البناء مثلا) في السنة الفارطة ، فإن نسبة الدخل الصافي الذي يتحقق و يدفع لهذه الشركة (أي الشركة الأم في الداخل) في السنة الجارية زيادة على تقسيم الأرباح والفوائد تمثل دخل الإستثمار الجاري ، إضافة إلى الأجور و الرواتب المدفوعة إلى العاملين من غير المواطنين التي تدخل ضمن هذا الحساب كذلك .

1 - 4 التحويلات الجارية : Current Transfers

تمثل التسويات المالية المترافقة مع التغيير في ملكية الموارد الحقيقية أو الفقرات أو البنود المالية ، حيث أن أي تحويل بين الدول التي تأخذ إتجاها واحدا مثل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات المالية الدولية والتبرعات التي تتلقاها أو تقدمها الحكومة لحكومات الدول الأخرى يطلق عليها إصطلاحا إسم التحويلات الجارية ، وهي مجمل التحويلات التي تعطى دون مقابل و لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة .

يبين الجدول التالي مثلا توضيحيا عن المعاملات الإقتصادية الدولية التي تتم ضمن الحساب الجاري :

الجدول (1-2) : مثال توضيحي عن معاملات الحساب الجاري

معاملات الحساب الجاري	حالة التدفق النقدي للدولة المعنية	القيد في حساب ميزان المدفوعات للدولة المعنية
1 - شراء إحدى الشركات أجهزة منزلية منتجة في دولة أخرى ليتم بيعها في مخازن التجزئة في البلد المعني	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
2 - شراء أفراد من الدولة المعنية لأقراص مدمجة (CD) عبر الأنترنت من إحدى الشركات	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
3 - قيام إحدى الحكومات الأجنبية بدفع أتعاب إحدى الشركات الإستشارية المحلية عن الإستشارات المقدمة	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن (Credit)
4 - شراء أجهزة حاسوب من قبل إحدى الشركات المحلية من دولة أجنبية	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
5 - شراء أحد مخازن الكتب التابع لإحدى الجامعات في إحدى الدول الأجنبية كتب مرجعية من دور النشر المحلية	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن (Credit)

مدین (Debit)	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	6 - شراء أحد السواح المحليين مجوهرات من إحدى الدول الأجنبية لدى زيارته إليها
دائن (Credit)	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	7 - إستلام أحد المستثمرين المحليين مقسوم أرباح عن إستثماراته في أسهم إحدى الشركات الأجنبية
مدین (Debit)	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	8 - دفع الخزينة المركزية في الدولة المعنية الفوائد المستحقة لإحدى الشركات الأجنبية عن إستثماراتها في أدوات الخزينة قبل سنة من الآن
دائن (Credit)	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	9 - دفع إحدى الشركات الأجنبية الفوائد المستحقة عليها جراء إقتراضها من أحد المصارف المحلية

المصدر: عدنان تايه النعيمي ، " إدارة العملات الأجنبية " ، مرجع سابق ، ص 62 .

2 - حساب رأس المال طويل الأجل : Capital Account

يسجل هذا الحساب مجمل الحقوق و الديون الناتجة عن إنتقال الأنواع المختلفة لرؤوس الأموال الدولية ، أي أنه يقيس كافة المعاملات الإقتصادية ذات الطابع المالي و التي تمثل تغيرا في المراكز الدائنة و المراكز المدينة للدولة التي لا تقتصر تعاملاتها مع الخارج على حركة السلع و الخدمات فقط و إنما تتعدى ذلك لتشمل مجموع حركات رؤوس الأموال بينها و بين الدول الأخرى .

يضم هذا الحساب عموما نوعين من المعاملات :

2 - 1 المعاملات الرأسمالية : The Capital Transactions

و هي المعاملات التي تنجم عن عمليات تحويل الأصول المالية من الخارج أو المحولة إلى الخارج و شراء أو بيع الأصول غير المنتجة (غير المالية) ، و الجدير بالذكر أن هذا النوع من المعاملات قد تم إدراجه في حساب رئيسي كأحد المكونات المستقلة و الرئيسية في ميزان المدفوعات وفق آخر تحديثات صندوق النقد الدولي و المعمول بها في الوقت الحاضر .

2 - 2 المعاملات المالية : The Financial Transactions

يشمل هذا الحساب الأشكال أو المكونات التالية :

2 - 2 - 1 الإستثمار المباشر :

يتمثل هذا الإستثمار عادة بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى و تكون تابعة لها و خاضعة لسيطرتها و يقاس حجم هذا الإستثمار بصافي رأس المال في خارج الدولة و في داخلها لتولي و ممارسة السيطرة و الرقابة على الأصول ، و يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر وفق الدليل الذي يصدره صندوق

النقد الدولي على أنه الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (شركة أو مؤسسة أو مصرف) في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر .

2 - 2 - 2 إستثمار المحفظة :

يمثل هذا النوع من الإستثمارات رصيد رأس المال الذي يتدفق من الدولة المعنية و إليها ، و لكن لا تصل نسبتها إلى 10 % من ملكية الإستثمار المباشر ، و بالتالي فإن أي عملية شراء أو بيع للأوراق المالية من أسهم أو سندات وفق هذا الشكل يعد على أنه إستثمار محفظة (تدفق رأسمالي داخل أو خارج) .

كذلك فإن شراء أو بيع الأوراق المالية المقترضة (كأذونات الخزينة المركزية) عبر الحدود يصنف على أنه إستثمار محفظة كونه لا يعطي المشتري الحق في التملك أو الرقابة .

2 - 2 - 3 الإستثمار في الأصول / الخصوم الأخرى :

يتشكل هذا النوع الأخير من توليفة من الإئتمانات التجارية قصيرة و طويلة الأجل ، القروض العابرة للحدود من مختلف المؤسسات الدولية ، نصيب الدول في المنظمات المالية الدولية ، ملكية العلامات التجارية و براءات الإختراع ، الودائع النقدية و المصرفية إضافة إلى الحسابات الدائنة و المدينة الأخرى ذات الصلة المباشرة بالتجارة البيئية .

3 - حساب الإحتياطيات الرسمية : Official Reserves Account

يمثل حساب رأس المال الرسمي و يتشكل من الفرق بين أرصدة القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية و أرصدة القطاع المحلي من الأصول الأجنبية و يسجل هذا الحساب صافي التغيرات في الإحتياطيات الدولية السائلة في سنة معينة وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات كما يعبر عن التغير في الإحتياطي الدولي للدولة ، حيث أن تسوية المدفوعات الدولية تتم عن طريق الصرف الأجنبي و الذهب الذي يعتبر منذ القدم من أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالإلتزامات الدولية ، و عليه تقوم الدولة بتسوية الإختلال في ميزان مدفوعاتها (سواء الفائض أو العجز) بإستخدام هذه الأرصدة من الذهب شراء أو بيعا .

و عليه فإن الذهب الذي يستخدم في تسوية كل من العجز و الفائض في ميزان المدفوعات هو الذي يتم الإحتفاظ به لدى السلطات النقدية كغطاء أو إحتياطي رسمي ، و يتضمن هذا الحساب كذلك جانبا دائنا و آخر مدينا تقيد فيهما حركة الذهب و الصرف الأجنبي .

و خلاصة ذلك أن هذه التحركات في الإحتياطيات الرسمية الدولية تستعمل بغرض إجراء عملية التسوية عند حدوث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ، و تتكون هذه الإحتياطيات من :

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (البنك المركزي)

- رصيد العملات الأجنبية و الودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية و البنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الأجنبية .

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (أدونات الخزانة الأجنبية و الأوراق التجارية) .
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل لأدونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية .
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية لدى البنوك الوطنية .
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها .
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للإتفاقيات .
- القروض التي تنظم خصيصا بالإتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

المطلب الثالث : ميزان المدفوعات ومراحل التطور الإقتصادي

إن مرحلة التطور الإقتصادي الذي وصلت إليه الدولة خلال مراحل نمو إقتصادها المحلي تؤثر بصفة مباشرة على شكل و طابع ميزان مدفوعاتها ، و خاصة فيما يخص بنود التجارة المنظورة و دخول الإستثمارات و حساب رأس المال طويل الأجل ، و عليه فإن كل صورة خاصة لوضع ميزان المدفوعات تتناسب أليا مع مرحلة معينة من مراحل التطور الإقتصادي .

ويمكن التمييز بين المراحل الأربعة الآتية : (1)

1 - مرحلة المقترض الحديث :

و هي مرحلة الإقتصاد القومي في بداية تطوره حيث الطاقة الإنتاجية ضعيفة و القدرة على الإنتاج محدودة حيث يستدعي الوضع إستقدام رؤوس الأموال الأجنبية للإسهام في بناء الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي .

و في هذه المرحلة تستورد الدولة أكثر مما تصدر و من ثم يتحقق عجز في حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري) ، أي زيادة في قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن ، كذلك تسدد الدولة فوائد وأرباح عن القروض التي تعقدها و من ثم يتحقق عجز كذلك في بند دخل الإستثمار ، لهذا تقترض الدولة رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط لبناء هيكلها الإنتاجي فحسب ، بل أيضا لتغطية العجز في ميزان التجارة المنظورة و بند دخل الإستثمارات ، و بهذا تحقق فائضا في حساب رأس المال طويل الأجل في هذه المرحلة كما يلاحظ أن الإقتصاد القومي يكون مدينا للخارج في مفهوم ميزان الدائنية و المديونية الدولية وهذا ما يظهره عجز بند دخل الإستثمارات ، و كذلك مقترضا من الخارج في مفهوم ميزان المدفوعات وهذا ما يبينه كذلك فائض حساب رأس المال طويل الأجل .

هذه المرحلة تتميز بها على وجه الخصوص معظم الدول النامية والتي تعتبر نقطة الإنطلاق لتحقيق التطور المنشود من خلال تشييد هيكل إنتاجي فعال وقوي .

(1) ميراندا زغلول رزق ، " التجارة الدولية " ، مرجع سابق ، ص 115 .

2 - مرحلة المقرض البالغ :

تعتبر هذه المرحلة هي نتاج أساسي لسياسة التوسع الإقتصادي التي إنتهجتها الدولة في المرحلة الأولى وبالتالي وصولها إلى زيادة طاقاتها الإنتاجية و تفعيل هياكلها الإقتصادية المختلفة .

في هذه المرحلة تبدأ الدولة بتصدير سلع أكبر من قيمة وارداتها منها ، و ذلك بفضل ما تم بناؤه من طاقة إنتاجية و من ثم يتحقق فائض في حساب تجارتها المنظورة (الميزان التجاري) ، لكنها و نظرا لإضطرارها إلى الإستمرار في سداد مبالغ الفوائد و الأرباح لرؤوس الأموال التي سبق و حصلت عليها فضلا عن أقساط ما يحين سداده من القروض التي تلقتها و هي مبالغ لا يكفي لسدادها ما يتحقق من فائض في ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) ، فإنها تضطر إلى الإستمرار في الإقتراض للوفاء بالجزء المتبقي من هذه المبالغ ، لهذا يتحقق في هذه المرحلة عجز في بند دخل الإستثمارات و فائض في حساب رأس المال طويل الأجل و لكن هذا الفائض غالبا ما يكون أقل في مقداره من فائض المرحلة السابقة (نقصد فائض حساب رأس المال طويل الأجل) ، و في هذه المرحلة يبقى الإقتصاد القومي مدينا للخارج و كذلك مقرضا منه و إن كان بشكل أخف منه مقارنة مع المرحلة السابقة .

3 - مرحلة المقرض الحديث :

و هنا يبلغ نمو الإقتصاد القومي حدًا يمكن فيه للدولة أن تستغني عن الإقتراض من الخارج ، كما يمكن للزيادة في قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أن تغطي ما يتعين على الدولة سداده من دخل للإستثمارات فيها و أقساط القروض التي تلقتها ، و أن تبقي بعد هذا مبالغ يمكنها إستخدامها في إقراض الدول الأخرى و هكذا يتحقق فائض في ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) بحجم كبير جدا و عجز في بند دخل الإستثمارات (أو ربما فائض طفيف فيه) و عجز لأول مرة في حساب رأس المال طويل الأجل بسبب عمليات تسديد أقساط القروض المترتبة في المراحل السابقة ، و في هذه المرحلة نجد أنه بينما لا يزال الإقتصاد القومي مدينا للخارج فإنه قد يصبح مقرضا له ، و هذا ما يبينه عجز حساب رأس المال طويل الأجل .

4 - مرحلة المقرض البالغ :

و في هذه المرحلة من نمو الإقتصاد القومي تزداد المبالغ التي يحصل عليها من إستثماراته في الخارج و من ثم يتحقق فائض كبير في بند دخل الإستثمارات ، و يسمح هذا الفائض للإقتصاد القومي بأن يستورد بقيمة أكبر من القيمة التي يصدر بها مما يعني تحقق عجز في حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري) لكن مقدار فائض بند دخل الإستثمارات يزيد عن مقدار عجز حساب التجارة المنظورة مما يسمح للإقتصاد القومي بأن يستمر في إقراض الخارج ، و يستمر حساب رأس المال طويل الأجل في تحقيق العجز نتيجة إستمرار خروج رؤوس الأموال ، و يصبح الإقتصاد القومي دائما للخارج كما أنه لا يزال مقرضا له .

الجدير بالذكر أن الدورة التي عرضناها لميزان المدفوعات لا تعبر عن إتجاه عام ولا عن مسار حتمي ينبغي أن تسير فيه مراحل النمو للإقتصاد القومي وما يناسبها من حالات خاصة لميزان المدفوعات ، فعلى سبيل المثال بريطانيا والإتحاد السوفياتي والصين إلى حد ما لم تعرف مرحلة إستقدام رؤوس الأموال الأجنبية لتنمية إقتصادياتها وتغطية عجز حساب رأس المال طويل الأجل ، وذلك لأن بريطانيا مثلا كانت

هي الدولة الأولى التي تنمو الرأسمالية فيها وبالتالي لم توجد الدولة التي يمكنها أن تقترض منها لبناء طاقتها الإنتاجية ، أما الإتحاد السوفياتي و الصين فقد إتجها إلى الإقتصاد القومي نفسه و ليس إلى الدول الأخرى للحصول على الفائض اللازم للقيام بالإستثمارات الضرورية لتنمية و تطوير الهيكل الإنتاجي وإن كان يلاحظ أن رؤوس الأموال الفرنسية و الأوروبية عموما قد أسهمت بدرجة كبيرة في بناء إقتصاد روسيا كما أن الإتحاد السوفياتي ساعد الصين في بناء إقتصادها القومي في أوائل الخمسينات من القرن الماضي .

وعليه يمكن إعتبار أن تقلبات ميزان المدفوعات بين الفائض و العجز مرتبطة أساسا بدرجة نمو الإقتصاد الوطني في مراحلها المختلفة (لا يعتبر هذا إتجاها عاما كما ذكرنا آنفا) ، وهذه المراحل قد قسمها الإقتصادي ' H. Wither ' وفق الجدول التالي :

الجدول (1 - 3) : مراحل التطور الاقتصادي لميزان المدفوعات

المراحل	عمليات جارية	عمليات رأس المال
مدین حديث	-	+ إقتراضات
مدین راشد	+	- تسديدات
مدین متقدم	+	- تسديدات
دائن حديث	+	- إقتراض + تسديد
دائن راشد	-	- إقتراض
دائن متقدم	-	+ إقتراض

**Source : Mohamed El-Houcine Benissad , ' Cours d'économie Internationale ' , OPU
Alger , sans date d'édition , p 34 .**

المطلب الرابع : ميزان المدفوعات و المتغيرات الرئيسية للإقتصاد الوطني

كما قلنا سابقا فإن ميزان المدفوعات يتأثر و يؤثر تقريبا على كل متغيرات الإقتصاد الوطني الرئيسية من ناتج محلي و أسعار صرف العملات و معدلات الفائدة و معدلات التضخم ... إلخ ، و هي بذلك تشكل حلقة تفاعلية يمكن توضيحها فيما يلي (1) :

1 - ميزان المدفوعات و الناتج المحلي الإجمالي GDP :

إن رصيد الحساب الجاري الموجب (أو الفائض) يساهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الرصيد السالب للحساب الجاري يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغت التدفق

(1) عدنان تايه النعيمي ، ' إدارة العملات الأجنبية ' ، مرجع سابق ، ص 68 .

النقدي فإن زيادة أو إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي يساهمان في تصحيح العجز أو الفائض للحساب الجاري من ميزان المدفوعات ، فعندما يتجه الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كل من الدخل و الإستثمار الرأسمالي ، و أن الزيادة في الدخل تقود إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي الذي يوجه جزء منه لزيادة الواردات ، و أن زيادة الإستهلاك في آخر الأمر ستقود إلى زيادة الإستثمار .

كما أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يقود في آخر الأمر إلى إرتفاع معدلات الإستخدام أو التوظيف وبناء عليه فإن بعضا من تلك الزيادة النظرية في الإستخدام قد يكون غير محسوس من طرف المصدر الأجنبي (شراء السلع و الخدمات من شركات أخرى تقع في دول أخرى) .

2 - ميزان المدفوعات و أسعار الصرف :

يمكن أن يكون لميزان المدفوعات أثر جوهري على مستوى سعر الصرف للدولة و العكس صحيح حيث أن لسعر صرف العملة المحلية أثر في ميزان مدفوعاتها ، و هذا تبعا لنظام الصرف المتبع من طرف الدولة والسلطات النقدية .

و العلاقة التفاعلية بين ميزان المدفوعات و أسعار الصرف يمكن توضيحها عن طريق المعادلة المبسطة التي تلخص بيانات ميزان المدفوعات :

$$BOP = FXB + (FI - FO) + (CI - CO) + (X - M)$$

حيث أن :

X : الصادرات السلعية و الخدمية

M : الواردات السلعية و الخدمية

CI : التدفقات الرأسمالية الداخلة

CO : التدفقات الرأسمالية الخارجة

FI : التدفقات المالية الداخلة

FO : التدفقات المالية الخارجة

FXB : الإحتياطيات النقدية الرسمية BOP : رصيد ميزان المدفوعات

إن أثر عدم التوازن في الدولة المعنية يعمل إلى حد ما بصورة مختلفة بالإعتماد على شكل نظام الصرف المعتمد من قبل الدولة ، فيما إذا كانت تتبع نظام الصرف الثابت أم أنها تتبع نظام الصرف المرن أو أنها تعتمد على أسعار الصرف المسيطر عليها ، حيث أنه في ظل نظام الصرف الثابت تتولى الحكومة المسؤولية الكاملة للتأكد من أن ميزان مدفوعاتها يكون في حالة توازن أو قريبا منها و ذلك بالتدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي عن طريق شراء و بيع الإحتياطيات الرسمية .

أما إذا كانت الدولة تنتهج نظام الصرف المرن فإن السلطات النقدية فيها لا تمتلك السلطة أو المسؤولية للتحكم في سعر الصرف الأجنبي ، وإستنادا على هذه الحقيقة فإن كلا من الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي لن يكون مجموعهما مساويا للصفر (حالة لا توازن) و سوف يتبدل سعر الصرف بشكل آلي في الإتجاه الضروري لجعل ميزان المدفوعات في حالة توازن عام .

3 - ميزان المدفوعات و المؤشرات النقدية الداخلية :

هناك علاقات هامة و متبادلة بين ميزان المدفوعات و التطورات النقدية الداخلية المتمثلة أساسا في أسعار الفائدة و معدلات التضخم ، و يمكن إبراز ذلك في الآتي :

3 - 1 معدلات الفائدة :

بما أن جزءا من إستخدام معدلات الفائدة يدخل في إطار عملية الدخول إلى أسواق الصرف الأجنبي فإن المستوى العام لأسعار الفائدة السائدة في الدولة مقارنة مع معدلات الفائدة في دول العالم الأخرى يمتلك تأثيرا في وضع الحساب المالي من ميزان المدفوعات .

فمعدلات الفائدة المنخفضة نسبيا في العادة تحفز عملية إنتقال رؤوس الأموال (التدفقات الخارجة) باتجاه الدول الأخرى بالعملة الأخرى أين تسود معدلات الفائدة المرتفعة نسبيا ، و العكس من ذلك صحيح حيث أن معدلات الفائدة المرتفعة في الدولة مقارنة بما هو عليه في الخارج أين تسود معدلات الفائدة المنخفضة نسبيا تحفز رؤوس الأموال على الدخول (التدفقات الداخلة) .

3 - 2 معدلات التضخم :

إن الواردات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم في الدولة المعنية ، و بدقة أكثر فإن الواردات تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع و الخدمات المحلية ، وبناءا عليه فإن إحلال المنافسة الأجنبية بدلا عن المنافسة الداخلية (المحلية) يعزز معدلات التضخم نحو الإنخفاض مقارنة مع حالة عدم وجود واردات .

ومن جانب آخر ، فإن إرتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى حد ما إلى إستبدالها بالإنتاج والعمالة المحلية وبالتالي إرتفاع الطلب على المنتج المحلي و إشتداد الأسعار في نهاية المطاف ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الشيء الذي ينعكس على رصيد الحساب الجاري ممثلا في الميزان التجاري وهو ما ينتج عنه الاثر السلبي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات .

المبحث الرابع : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

كما ذكرنا سابقا ، ينبغي أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا إجمالا أي أن مجموع البنود الدائنة يكون مساويا لمجموع البنود المدينة و إن حدث العكس فهذا يشير إلى أن هناك شيئا لم يتم حسابه أو تم حسابه بشكل غير دقيق (هذا من الناحية المحاسبية) ، و لكن هذا التوازن المحاسبي ليس له أي دلالات إقتصادية حيث أنه يحدث بفعل وسائل و تدابير للتسوية (بنود التسوية) و التي من شأنها أن تستدعي إختلالات مستقبلية حقيقية ، فضرورة توازن ميزان المدفوعات في شكله العام لا تعني مطلقا التوازن في الحسابات الفرعية الرئيسية ، فقد يكون حساب العمليات الجارية و حساب العمليات الرأسمالية غير متوازنين و على سبيل المثال إذا زادت الواردات عن الصادرات بحيث يؤدي هذا إلى عجز في الحساب الجاري فإنه لا بد على الدولة من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية لزيادة إحتياجاتها الرسمية لتغطية العجز السابق و هذا ما يعني أنه و لتسوية الخلل في أحد حسابات ميزان المدفوعات لا بد و أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته .

المطلب الأول : مفهوم التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

1 - التوازن السوقي لميزان المدفوعات :

يتضح لنا مما قلناه سابقا أن التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات لا يعني بالضرورة توازنا إقتصاديا وعليه فإن التعادل الحتمي بين كل من مجموع البنود المدينة و مجموع البنود الدائنة في ميزان المدفوعات ليس له أي مغزى إقتصادي على الإطلاق و لا يخبرنا عن حالة المركز الإقتصادي الخارجي للبلد ، لهذا يتعين علينا أن ننظر إلى الحسابات الفرعية داخل الميزان و أن نحلل أسباب أي فائض أو عجز قد يوجد بها و هكذا فالفائض أو العجز يعرف بدلالة مجموعات معينة من البنود داخل حسابات ميزان المدفوعات . (1)

قد يقودنا هذا التحليل إلى فكرة الفصل بين حسابات ميزان المدفوعات إلى الميزان الأساسي الذي يعكس المعاملات المنتظمة في السلع و الخدمات و التحويلات من جانب واحد و تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل لتقييم الأداء الخارجي الفعلي للإقتصاد الوطني من جهة ، و معاملات التسوية الرسمية (رؤوس الأموال قصيرة الأجل و صافي الإحتياطيات الرسمية) من جهة أخرى .

ووفق هذا المعيار يستخدم إصطلاح العجز و الفائض للدلالة على الإختلال العام لميزان المدفوعات ، بينما يستخدم إصطلاح رصيد المعاملات المستقلة (الميزان الأساسي) المساوي للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازن إقتصاديا ، و هذا المعيار قد تعرض للنقد من طرف الكثير من الإقتصاديين أبرزهم ' Machlup ' و ' Schneider ' على أساس أن هذا التحليل لم يخرج من دائرة المفاهيم المحاسبية .

و يقترح هؤلاء الإقتصاديون ضرورة ربط التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى العرض و الطلب على الصرف الأجنبي ، و هكذا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن إقتصاديا حينما يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه ، أي أن توازن ميزان المدفوعات يناظره توازن بين العرض و الطلب في سعر الصرف الأجنبي ، و هذا هو شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات ، و الذي يمكن التعبير عنه كالتالي (2) :

(قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات من الخارج) - (قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات إلى الخارج) = الصفر

2 - الإختلال في ميزان المدفوعات :

من الناحية النظرية لا بد أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن و هذا من وجهة نظر المحاسبة (نظرا لإعتماده على طريقة القيد المزدوج) ، و لكن التعادل الحسابي و التوازن الإقتصادي ليسا شيئا واحدا كما ذكرناه آنفا ، و إننا إذ نتحدث عن ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات فنحن نقصد بذلك التوازن الإقتصادي دون وجهة النظر المحاسبية .

وإنه من غير المرجح في عالم غير منتظم أن يغلب دائما التوازن الخارجي ، و هذا التوازن قد يحدث وقد لا يحدث وبالتالي سوف يتحقق فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ، والخلل قد يكون في أقسام أو حسابات

(1) محمد زكي شافعي ، ' مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ' ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1957 ، ص 97 - 98 .

(2) ميراندا زغلول رزق ، ' التجارة الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 92 .

معينة من هذا الميزان ، وعادة ما يحدث هذا الخلل في الحساب الجاري كونه يمثل أكبر المكونات وإن الخلل في هذا الحساب قد تنجم عنه آثار سلبية على الإقتصاد الوطني .

وبناء على هذا فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يقصد بها البنود أو الحسابات الأساسية ، فإذا زادت حقوق الدولة على الغير في الخارج عن التزاماتها فإن جزءاً من هذه الحقوق سوف يستخدم في سداد الديون وما يتبقى يعد فائضاً إيجابياً في ميزان المدفوعات ، والعكس من ذلك في حالة العجز إذا كانت حقوق الدولة غير كافية لتغطية التزاماتها مما يترتب على ذلك إجراء عمليات إضافية لموازنة الميزان كتصدير الذهب أو السحب من حسابات البنوك بالخارج .⁽¹⁾

المطلب الثاني : تقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة مقاييس لتحديد حجم الإختلال في ميزان المدفوعات (فائض أو عجز) نذكر منها (2) :

1 - تطور أرصدة الذهب و النقد الأجنبي على الصعيد المركزي :

ومعنى ذلك أن الحالة النهائية لميزان المدفوعات لا بد أن تنعكس على أرصدة الدولة من الذهب و النقد الأجنبي (أي الإحتياطيات الرسمية) ، فالفائض في الميزان سيؤدي بالضرورة إلى فائض في تلك الأرصدة و لى العكس في حالة العجز حيث أن العجز في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى عجز في تلك الأرصدة ولذلك فإن تسوية الخلل في الميزان يتم من خلال التغير في حجم الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي لتلك الدولة .

2 - مقياس ميزان المدفوعات الأساسي :

حيث يتحدد حجم الإختلال هنا في التفاوت بين إيرادات و نفقات البلد على صعيد الحسابات الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات الأساسي (الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل) ، و حجم الخلل على مستوى هذا الميزان (أي الأساسي) سواء بالفائض أو العجز هو المقدار الحقيقي لحجم الإختلال على مستوى ميزان المدفوعات الكلي ، و أسلوب التصحيح هنا عادة يكمن في حركة رأس المال قصير الأجل وكذلك من خلال تغيرات أرصدة الذهب و النقد الأجنبي .

3 - مقياس العمليات التلقائية :

يعد من المقاييس المهمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات للدولة ، و يشمل جميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات ، وإنما بدافع الربح والتجارة وهي تضم الحساب الجاري وحساب رأس المال وتدعى بفقرات فوق الخط ، موازنة مع وجود فقرات أخرى تدعى بفقرات تحت الخط التي تضم عمليات أخرى تدعى بعمليات الموازنة وهي عمليات تحدث من أجل توازن الميزان وتضم موجودات الدولة من الإحتياطي الرسمي وحركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل وفقرة الخطأ و السهو التي تستخدم في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات (عمليات التسوية) ، فمثلاً عند حدوث عجز في الميزان الأساسي (فقرات فوق الخط) ستلجأ الدولة المعنية إلى إحدى مصادر التمويل

(1) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، " الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية " ، مرجع سابق ، ص 30 .

(2) عرفان تقي الحسني ، " التمويل الدولي " ، مرجع سابق ، ص 124 .

الخارجية لتسديد قيمة إلتزاماتها سواءا من خلال الإقتراض الخارجي أو إستعمال جزء من إحتياطياتها الرسمية من الذهب و النقد الأجنبي ، وذلك من أجل هدف نهائي وهو معالجة ذلك الخلل في ميزان مدفوعاتها .

4 - مقياس السيولة الخارجية :

و يقصد بهذا تحديد حجم الخلل من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الإحتياطيات الرسمية (Official Reserves) المتاحة لدى الدولة ، و يطلق عليه أيضا إسم ميزان المعاملات الرسمية (Official Settlement Balance) ، ويعترف هذا المقياس بالدور الذي تؤديه هذه الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب و الصرف الأجنبي بإعتبارها إضافات هامة لإحتياطيات البنك المركزي من هذه الأرصدة .

يكتسب هذا المقياس أهميته طالما كانت إحتياطيات الذهب و الصرف الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية ، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند محاولة دمج الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية و إحتياطيات البنك المركزي من الذهب و الصرف الأجنبي في رقم واحد .

في الأخير لابد أن نشير إلى ما يعرف بالعجز المستتر (المتخفي) لميزان المدفوعات ، و يقصد به العجز الحاصل في رصيد البلد من النقد الأجنبي ضمن العمليات المستقلة لميزان مدفوعاته ولكنه غير ظاهر نظرا لتدخل السلطات العامة لتجنب هذا الخلل من خلال إتباع بعض السياسات الإقتصادية على صعيد معاملاتها الخارجية ، فمثلا تلجأ إلى تقليص الواردات أو تضع قيودا على التحويلات الرأسمالية للخارج ... إلخ و يلاحظ في هذا الحال أنه بمجرد التخلي عن هذه السياسات سيظهر العجز على مستوى ميزان المدفوعات بصورة واضحة .

المطلب الثالث : أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

1 - أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات :

ذكرنا سابقا العوامل الإقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات من تضخم نقدي و أسعار فائدة و ناتج محلي و تغيرات أسعار الصرف ، كما تطرقنا للعلاقات التفاعلية بين هذا الميزان وهذه المتغيرات الإقتصادية الكلية والتي تخلق تغيراتها أسبابا جوهرية مؤثرة في ميزان المدفوعات وبالتالي تخلق آثار الإختلال فيه ويمكن إبراز ذلك في الآتي : (1)

(1) - عدنان تايه النعيمي ، " إدارة العملات الأجنبية " ، مرجع سابق ، ص 65 .
 - عادل أحمد حشيش ، " أساسيات الإقتصاد الدولي " ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2001-2002 ، ص 123 .
 - هوشيار معروف ، " تحليل الإقتصاد الدولي " ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 257 .
 - ميراندا زغلول رزق ، " التجارة الدولية " ، مرجع سابق ، ص 105 .
 - عبد الله خضر عبطان السبعوي ، مقال منشور بعنوان " أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - إيران نموذجا للمدة 1990-2011 " سنة 2013 ، مركز الدراسات الإقليمية ، العراق ، ص 247 .

1 - 1 تغيرات سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية :

كما هو معلوم فإن سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية بين دول العالم المختلفة ، فإذا كان سعر الصرف الأجنبي أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات للدولة ، و على العكس كذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل و علاقتها بالأسعار في الخارج مما يؤدي لظهور فائض في ميزان المدفوعات للدولة ، و يطلق على الحالة الأولى تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية (Overvaluation) أما الحالة الثانية فيطلق عليها تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الحقيقية (Undervaluation) ، و في كلتا الحالتين هناك تقييم خاطئ لسعر صرف العملة المحلية .

و لتفسير الأمور من الناحية العملية ، فإنه في الحالة الأولى فإن تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدي إلى جعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلي أما السلع المنتجة محليا فهي أعلى في نظر المستهلك الأجنبي و هو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات و زيادة الواردات و بالتالي حدوث إختلال في ميزان المدفوعات (عجز) ، أما في الحالة الثانية فإن السلع المستوردة ستكون أعلى في نظر المستهلك المحلي و السلع المصدرة أرخص في نظر المستهلك الأجنبي فيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات و انخفاض الواردات و بالتالي حدوث إختلال في ميزان المدفوعات (فائض) .

1 - 2 تغير مستوى الأسعار :

إن حالات التضخم و الإنكماش التي تصيب إحدى الدول يترتب عنها تغيرات مناظرة لها في مستويات الأسعار المحلية و العالمية ، ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية تؤثر على حجم الصادرات و الواردات (مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها) مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات و زيادة الطلب الداخلي على الواردات و هو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات (عجز) ، أما إذا أصيبت الدولة بحالة من الإنكماش فإن انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات و انخفاض الطلب الداخلي على الواردات و بالتالي حدوث الإختلال في الميزان كذلك (فائض) .

و هنا يمكننا القول أن صادرات و واردات دولة معينة تتوقف كذلك على مستوى الأسعار بالداخل مقارنة مع ما هو موجود في الخارج .

1 - 3 الأسباب الإقتصادية الهيكلية :

تتمثل هذه الأسباب في الأبعاد الهيكلية و خصوصية الإقتصاد المحلي ، خاصة فيما يتعلق بهيكل التجارة الخارجية سواء في جانب الصادرات أو الواردات و علاقتها المباشرة بمستوى الدخل المحلي الإجمالي (فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات و إنخفاضه يؤدي إلى عكس ذلك) .

هناك عوامل أخرى تؤثر في حجم التجارة الخارجية و تسبب حالة الإختلال في التوازن الإقتصادي الخارجي ، و من بينها تغير عدد المستهلكين الأجانب و تغير القدرات الإنتاجية و المستوى التكنولوجي

والأساليب الفنية ، إلا أن التغيير في هذه العوامل الأخيرة لا يتم إلا في فترات زمنية متباعدة نسبيا و عليه يمكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة في إختلال ميزان المدفوعات .

أما بالنسبة للدول النامية فيمكننا إضافة عامل آخر لهذا النوع من الأسباب و هو عنصر التنمية الإقتصادية والذي يقتضي زيادة واردات هذه الدول من السلع الإنتاجية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من السلع التنموية والتي تستمر لفترة طويلة نسبيا ، حيث يتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مسبقا و قد تضطر بعض الدول إلى تمويلها من خلال بنود ميزان المدفوعات و بالتالي يحدث إختلال هيكل مزمّن على مستوى هذا الميزان .

1 - 4 الأسباب الدورية والظروف الطارئة :

ترتبط الأسباب الدورية بالتقلبات الإقتصادية التي قد تصيب النظام الإقتصادي الرأسمالي متمثلة أساسا في فترات الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد العالمي ستشهد إنخفاضا في جل المؤشرات الإقتصادية من الإنتاج والمدخلات و الأسعار و تزداد معدلات البطالة وتنكمش الواردات و هو الأمر الذي قد يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات بشكل عام ، والعكس من ذلك تماما في فترات التضخم .

أما الظروف الطارئة فهي تتمثل في الأسباب التي تظهر بشكل عرضي لا يمكن التنبؤ به و التي قد تؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات ، و من بين هذه الظروف نذكر الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات و الحروب و التغيير المفاجئ في أذواق و رغبات المستهلكين على المستويين المحلي و الدولي حيث أن مثل هذه الظروف من شأنها أن تؤثر على حصيلة ميزان المدفوعات للدولة .

2 - أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات :

يمكن التمييز بين أنواع كثيرة من الإختلالات في ميزان المدفوعات تبعا لماهية ذلك الإختلال إضافة إلى الأسباب و الظروف المحيطة به حيث تختلف أهميته بإختلاف طبيعته ، فهو قد يكون مؤقتا يدوم لفترة وجيزة و بالتالي تنحسر آثاره الإقتصادية ولا تلقي بظلالها على الوضع العام ، و قد يكون إختلالا أساسيا و من ثم فهو يثير متاعب كثيرة تهدد إحتياجات الدولة بالنفاذ و بالتالي مواجهة أزمة صرف أجنبي ، وهو ما يدعو لإتخاذ إجراءات للحد منه أو إزالته كليا .

لذلك وجب التمييز بين الإختلال المؤقت و الإختلال الأساسي في ميزان المدفوعات و هو الأمر المهم بالنسبة للسياسة العامة للدولة ، وترجع ضرورة هذا التمييز بين النوعين السابقين كون أن الإختلال المؤقت إنما يعود إلى ظروف غير عادية ولا يعني بالضرورة أي تدهور في المركز الإقتصادي للدولة و عليه فهو لا يستدعي إتخاذ أي إجراءات عكسية للحد منه ، أما الإختلال الأساسي فهو يعكس إختلالات هيكلية وقوى راسخة ، و بالتالي فهو قد يتضمن تدهورا حقيقيا في المركز الإقتصادي للدولة إذا ما لم يتم إتخاذ إجراءات وخطوات إيجابية للسيطرة عليه وإعادة التوازن لميزان المدفوعات .

2 - 1 الإختلال المؤقت لميزان المدفوعات :

هو إختلال ينشأ عادة عن ظروف غير عادية أو إستثنائية لا تلبث أن تزول و يعقبها عودة للوضع الطبيعي أو العادي ، و يمكن التمييز بين الأنواع التالية للإختلال المؤقت :

2 - 1 - 1 الإختلال العارض :

يحدث هذا النوع من الإختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة و الآفات مثلا مما يؤثر تأثيرا سيئا على ميزان المدفوعات ، إلا أن هذا النوع من الإختلالات لا يعدو أن يكون مؤقتا و يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه ، و كمثال عن ذلك الظروف الطبيعية السيئة التي تصيب محصولا زراعياعا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي لهم أو كمادة أولية لصناعة محلية رائدة فيضطر البلد في هذه الحالة إلى إستيراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية و هو ما قد يحدث عجزا مؤقتا على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة .

2 - 1 - 2 الإختلال الموسمي :

يعتبر الإختلال الموسمي نوعا آخر من الإختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة ، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية و الخارجية تتغير أحيانا في مواسم محددة و هو ما قد يؤثر على بعض صادرات و واردات الدولة حيث أنها تشهد رواجا في بعض الفترات و تنخفض خلال مواسم أو فترات معينة .

2 - 1 - 3 الإختلال الدوري :

يرتبط هذا النوع من الإختلالات أساسا بالدورات الإقتصادية التي تتميز بها إقتصاديات دول السوق الحرة (الرأسمالية الصناعية) فالتقلبات الإقتصادية تنتقل من دولة لأخرى عبر التجارة الخارجية ، و بالتالي فحدوث الرواج الإقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي مما يؤدي لزيادة الإنتاج و التوظيف في تلك البلاد المصدرة و العكس صحيح في حالة الكساد الإقتصادي ، و بالتالي فالآثار المترتبة عن كل ذلك هي إحداث إختلالات على مستوى موازين المدفوعات .

2 - 2 الإختلال الأساسي أو الهيكلي في ميزان المدفوعات :

هو إختلال جوهري يصيب ميزان المدفوعات و ليس إختلالا طارئا حيث أن أسبابه تظل قائمة دون زوال و هو نتيجة حتمية لوجود خلل أساسي في إقتصاد الدولة و لم يحدث بسبب ظروف غير عادية ، و علاجه يحتاج إلى جهود عملية أكثر من مجرد تقديم الحلول على أسس محدودة و مؤقتة .

فأسباب العجز مثلا ترتبط بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة الدولة على التصدير أو على ميلها للإستيراد ، أو على قدرتها على جذب رؤوس الأموال أو على طاقتها على تسديد قيمة الإلتزامات على نحو يجعلها تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها .

ويعود هذا النوع من الإختلالات إلى أسباب عديدة نذكر منها :

- تغيير هيكل الطلب الخارجي و تحوله إلى بعض السلع على حساب بقية السلع الأخرى ، و من أبرز الأمثلة على ذلك تحول العالم من التركيز على الفحم كسلعة إستراتيجية إلى الطلب على البترول .

- التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة و التي تؤدي إلى إختلاف المزايا النسبية بين الدول فالتطورات التكنولوجية مثلا من شأنها أن تؤدي إلى إكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات ، و هو ما يؤدي لحدوث إختلال في ميزان المدفوعات .
- إرتفاع مستويات الدخل لبعض الدول كما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك ، وهو الأمر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات مما يؤدي إلى حدوث الإختلال الخارجي .
- التضخم المحلي الذي ينشأ عجزا مستمرا في الحساب الجاري و بالتالي حدوث الإختلال المستمر في ميزان المدفوعات .
- تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال محليا .
- إرتفاع حجم المديونية الخارجية .

المطلب الرابع : آليات تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر إختلال ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) من الأمور العادية في الحياة الإقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة إتجاه الغير مع جملة ما عليها من التزامات ، و عليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة هذه الإختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على إختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك من خلال إتباع مداخل تسوية مختلفة ، منها ما هو تقليدي إستقرت على إتباعه حتى وقت قريب من مناهج إدارية تراوحت بين التدخل المباشر في هيكل التجارة الخاجية إلى إتباع وسائل تدخل غير مباشرة من خلال تحفيز أدوات السياسة التجارية إضافة إلى إتباع المنهج التلقائي في تصحيح الإختلال الذي يستند على أسس نظريات النقد الدولي من خلال التركيز أكثر على آليات التصحيح تبعا لحركة الأسعار أو الدخل أو أسعار الصرف لبلوغ الهدف المنشود ، أو بالإرتكاز على المداخل الحديثة في تفسير هذا الإختلال و الإستعانة بها لتقديم حلول عملية لمجابهته .

و على العموم هناك عدة طرق لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات ، نذكر منها الطريقتين التاليتين :

1 - التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر و الدخل :

لقد قدم لنا الفكر الإقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الإقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه إختلال التوازن في ميزان المدفوعات على نحو يتسنى معه العودة مرة أخرى إلى التوازن تلقائيا . (1)

ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الآلية إنما تقوم بالأساس على مبدأ التعديل الأوتوماتيكي أو الآلي للخلل في ميزان المدفوعات الذي يتحقق دون تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية التصحيح و بالتالي الوصول إلى التعديل التلقائي لميزان المدفوعات ، و ترتبط هذه الطريقة أساسا بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي و بالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر أو أنها إعتبرت النواة الأساسية للتوجهات الحديثة في مختلف المناهج المتعلقة بتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات .

(1) بسام الحجار ، ' العلاقات الإقتصادية الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 65 .

1 - 1 التوجه الكلاسيكي :

يرتكز هذا التصور على أساس أن تغيرات الأسعار هي العنصر المؤدي للعودة إلى وضع التوازن في ميزان المدفوعات ، وهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود و قانون ' ساي ' لعناصر الإنتاج ونظرية النفقات النسبية .

ومن هنا فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم كنتيجة حتمية لتبدل مستويات الأسعار النسبية الناتج عن التغير في كمية النقود و المرتبطة بحركة الذهب عبر الحدود السياسية (كان هذا النهج متبعاً في ظل نظام قاعدة الذهب) .

ومع ظهور النقود الائتمانية وتطور العمل المصرفي و البنكي تم إيعاز عملية التوازن في ميزان المدفوعات إلى مسألة التأثير المباشر للبنوك المركزية و التغيرات في أسعار الفائدة و علاقتها بانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية ، و قدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال عمليات التوسع في الائتمان المصرفي .

1 - 2 التوجه الحديث (الكينزي) :

ظلت الفكرة القائلة بأن النظام الإقتصادي يتكيف مع الضغوط التي يمارسها عليه إختلال التوازن في ميزان المدفوعات قائمة حتى ثلاثينيات القرن الماضي موازاة مع صدور كتاب ' النظرية العامة ' لكينز حيث أتت برؤية معاصرة لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات فبدلت آلية التصحيح من تغيرات الأسعار إلى تغيرات الدخل .

وتتلخص هذه الرؤية في أن الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإنتاج والإستخدام لهذا البلد و بالتالي في مستوى الدخل المتوقع تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته فهذا سوف يرتفع مستوى الإستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخل الموزعة وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة كبيرة فترتفع الواردات مما يؤدي بالنتيجة إلى عودة التوازن لميزان المدفوعات ، ويحدث العكس في حالة حدوث العجز في الميزان .

2 - التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

يحدث كثيراً في الحياة الإقتصادية أن لا تدع الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات حيث أنها تتدخل غالباً بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الإختلال ، و هي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الإقتصادي الخارجي حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات و ذلك بإتخاذ توليفة من الإجراءات على النحو التالي (1) :

2 - 1 إجراءات داخلية :

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة العجز في الميزان .

(1) عرفان تقي الحسني ، ' التمويل الدولي ' ، مرجع سابق ، ص 141 .

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو فرض الرسوم الجمركية ، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في الميزان .
- استخدام الذهب والإحتياطيات الرسمية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في الميزان .

2 - 2 إجراءات خارجية :

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ... إلخ .
- بيع جزء من إحتياطيات الذهب إلى الخارج .
- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي .

يجب الإشارة أخيرا إلى أن هناك آليات تسوية حديثة لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات و التي أخذت مسارا توافقيا مع التطور الفكري للنظرية الإقتصادية ، كما تفاعلت هذه المناهج الحديثة مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة سواء كانت في إطار أسعار الصرف الثابتة أو المعومة ، و التي تسعى كلها لإيجاد آلية مناسبة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن والإستقرار في أسعار الصرف وهو ما سنتطرق إليه بإسهاب في الفصل الثاني .

خاتمة الفصل :

لقد إستعرضنا بإيجاز في هذا الفصل كيف أن أي دولة من الدول لا تستطيع أن تعيش في معزل عن العالم الخارجي ، حيث أنها تحتاج لتلبية إحتياجاتها من السلع و الخدمات التي لا تتوافر لديها أو أن كمياتها محدودة في السوق المحلية و هي بذلك تحتاج إلى آلية لتسوية المدفوعات الدولية التي تنجم جراء هذه المعاملات بين الدول ، تعرف هذه الآلية في الفكر الإقتصادي بسعر الصرف الذي يمثل وسيلة الربط بين الأسواق المحلية و نظيراتها الأجنبية .

وتختلف كيفية التعاطي مع هذه الآلية (أي سعر الصرف) بإختلاف أنظمة الصرف المعتمدة من طرف الدول ، والتي عرفت تطورات جمة موازاة مع مراحل تطور الفكر الإقتصادي بداية من قاعدة الذهب الدولية ومرورا بأسعار الصرف الثابتة ثم وصولا إلى نظام الصرف المعموم ، حيث تنتهج كل دولة نظاما معيناً تبعاً للوضع العامة للإقتصاد الوطني بإعتبار أن سعر الصرف هو وسيلة عملية تعكس نقاط القوة والضعف في الإقتصاد المحلي ، و قد قامت العديد من النظريات بتفسير سلوك و تغيرات أسعار الصرف بين البلدان المختلفة تأسيساً على فرضيات معينة تبنتها كل نظرية .

كما رأينا كذلك أنه ضمن عملية تسوية المدفوعات الدولية تقوم كل دولة من خلال هيكلها المختلفة كوزارة المالية و وزارة التجارة بإعداد بيان رسمي بجميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون السنة عادة كالصادرات والواردات السلعية و الخدمية ورؤوس الأموال المقترضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها أو تدفعها للخارج بصفة دقيقة ودورية ، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة أساسية في التحليل الإقتصادي ، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلاد الأخرى .

هذا الميزان سمته الأساسية أو الطبيعية هي التوازن العام ، وهو الوضع الذي نادرا ما يتحقق في الحياة العملية أي أن الوضع الذي قد تواجهه الكثير من الدول من خلال علاقاتها الإقتصادية هو أن يكون هناك فروق جوهرية بين جانبي ميزان المدفوعات (الصادرات و الواردات على وجه الخصوص) وبالتالي فهو ما يضعنا أمام حتمية إختلال التوازن في هذا الميزان (سواء بالعجز أو الفائض) ، وهو الأمر الذي وجدت له الكثير من آليات التسوية ، منها ما هو كلاسيكي متجذر في أعماق الفكر الإقتصادي ومنها ما هو حديث يتمشى مع الوضع العام والتطورات التي تحدث في الواقع الإقتصادي .

الفصل الثاني

علاقة سعر الصرف

بوضعية

ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل :

لقد إستعرضنا في الفصل الأول مختلف الجوانب النظرية فيما يخص سعر الصرف و ميزان المدفوعات حيث أشرنا إلى العلاقة التفاعلية التي تربط بين هذين المؤشرين الهامين و كيف أن سعر الصرف يعد أداة جوهريّة في يد السلطات النقدية لتحقيق التوازن الخارجي المنشود ، و ذلك للأثار التي يسببها التقلب الدائم في أسعار صرف العملات على مستوى ميزان المدفوعات بصفة عامة و على مستوى الميزان التجاري على وجه الخصوص .

وبناء على هذا فقد تعددت المداخل النظرية التي تربط بين تقلبات أسعار الصرف و وضعية ميزان المدفوعات ، وقد تطورت هذه المداخل تبعا للظروف التي سادت و تسود الواقع الإقتصادي ، فظهر مدخل المرونات ليواكب مرحلة الكساد التي مر بها العالم خلال الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 و يعكس طروحات الكلاسيك في هذا المجال ليتبعه مدخل الإستيعاب أو الإمتصاص خلال سنوات الحرب العالمية الثانية و يكون متوافقا مع الفكر الكينيزي ، وأخيرا تم تبني المدخل النقدي كمقاربة نظرية لتفسير أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات موازاة مع تطور الأفكار النقدية .

ولقد ركزت مختلف هذه المداخل النظرية على سياسة تخفيض قيمة العملة نظرا لأهميتها في التأثير على ميزان المدفوعات و بإعتبارها أداة هامة لتحقيق التوازن على مستوى هذا الميزان .

وبناء على هذا الأساس فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ركزنا فيها على تقديم النظريات التي تهتم بدور سعر الصرف بإعتباره آلية مهمة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات حيث ركزنا على نظرية المرونات بإعتبارها الأساس النظري لتفسير تقلبات أسعار الصرف و آثارها على ميزان المدفوعات إضافة إلى إعتقادنا عليها في الفصل الخاص بالدراسة القياسية ، ثم إنتقلنا بعدها للحديث عن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية و سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي من منطلق كونهما سياستين مهمتين في يد السلطات النقدية للمحافظة على إستقرار الإقتصاد الكلي وبالتالي إستقرار و توازن ميزان المدفوعات .

المبحث الأول : مناهج تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف

توجد العديد من المناهج أو المداخل النظرية التي تهتم بدراسة و تبيان الآثار المترتبة على تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات و بالتالي تحليل أثر هذه التغيرات (خاصة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية) في علاج العجز على مستوى هذا الميزان و تحقيق التوازن و الإستقرار في سعر الصرف ولعل أهمها منهج المرونات إضافة إلى منهج الإستيعاب و المنهج النقدي .

المطلب الأول : مدخل المرونات *Elasticities Approach*

يعتمد منهج المرونات على تفسير التغيرات المترتبة عن تغير سعر صرف العملة و الذي بدوره يؤثر على المركز التجاري للدولة ، وهو بذلك يركز على رصيد ميزان التجارة المنظورة (السلعية) بإعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات و الواردات للدولة (و هو المفهوم السائد عند أنصار هذا المنهج) ، و بالتالي فإن أي تغيرات تحدث على مستوى أسعار الصرف سوف تلقي بظلالها على الأسعار النسبية للصادرات و الواردات مما يؤثر على وضعية الميزان التجاري .

1 - التحليل النظري لمنهج المرونات :

يرجع الفضل في صياغة و بلورة تأثير منهج المرونات من الناحية النظرية إلى ' *Robinson* ' سنة 1937 وهذا إستجابة للحاجة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات تماشياً مع أسعار صرف أكثر مرونة .⁽¹⁾

ويقوم هذا المنهج أساساً على دراسة كيفية معالجة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال عملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية و بالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه وهو ما يؤثر على وضعية الميزان التجاري للدولة المعنية ، و يرتكز منهج المرونات على دراسة كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات و تحليل أثر تخفيض قيمة العملة المحلية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري ، وينطلق في تحليله من شرط *Marshal-Lerner* والذي يقوم بالأساس على تحديد الشروط اللازمة حتى يتسم سوق الصرف بالتوازن و الإستقرار .

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغير مستوى الأسعار للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية في كل من الأسواق المحلية و الأجنبية مما يشجع على إستبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الإستهلاك و الإنتاج كما أنه يزيد من الطلب الخارجي على الصادرات المحلية نتيجة لإنخفاض أسعارها .⁽²⁾

1 - 1 فرضيات منهج المرونات :

قد يعزى جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن في مجمل التدفقات التجارية المادية أي في الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و هذا هو منطلق التحليل المبني على أساس المرونات .

(1) Mordechai E.Krein and Lawrence H. Officer , ' *The Monetary Approach to the Balance of Payments : A Survey* ' Princeton studies in international finance , N°43 , 1978 , p 15 .

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، ' مقدمة في المالية الدولية ' ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 70 .

تتلخص أهم الإفتراضات التي يقوم عليها هذا المنهج في الآتي : (1)

- التوازن المبدئي في الميزان التجاري (رصيده يساوي الصفر) .

- نجاح عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد ومستورداته ، وبالتالي فالمرونات السعرية هي المتغيرات القادرة على تحليل أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري .

- ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و الواردات .

- إن آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد بالأساس على معطيات مهمة للإقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الإستيعابية له (درجة الإستخدام) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على وضعية الميزان التجاري .

- إستقرار سوق الصرف نظرا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الإختلالات الممكنة .

- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات .

- عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى التي تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في سعر الصرف .

1 - 2 الصياغة النظرية لمنهج المرونات :

1 - 2 - 1 سعر الصرف الحقيقي :

يعرّف الإقتصادي ' Charles Van Marrewijk ' سعر الصرف الحقيقي على أنه حاصل ضرب سعر الصرف الإسمي و النسبة بين سعري الدولتين ، وفق العلاقة التالية (2) :

$$Q = S \frac{p^*}{p}$$

حيث أن :

Q : سعر الصرف الحقيقي .

S : سعر الصرف الإسمي .

P* : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية .

P : مستوى الأسعار في الدولة المحلية .

(1) - كامل البكري ، ' الإقتصاد الدولي و التجارة الخارجية و التمويل ' ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 ، ص 299 .
- نشأت نبيل محمد الوكيل ، ' التوازن النقدي و معدل الصرف ' ، شركة ناس للطباعة ، القاهرة ، 2006 ، ص 03 .

(2) Charles Van Marrewijk ، ' Basic Exchange Rate Theories ' ، Centre for International Economic Studies ، Discussion Paper N° 0501 ، February 2005 ، p 06 .

بموجب هذه المعادلة الأخيرة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي (*Relative Price*) وهو يمثل النسبة بين أسعار السلع الأجنبية و أسعار السلع المحلية ، والذي يمكن أن يرتفع في حالات :

- ارتفاع سعر الصرف الإسمي .

- ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية .

- انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية .

باعتبار المستهلك يأخذ آراء توقعية فإنه يلجأ إلى إحلال السلع المحلية بدل السلع الأجنبية إذا توقع ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية ، فإذا كانت X تمثل الصادرات من السلع المحلية و M تمثل الواردات من السلع الأجنبية مع الإشارة إلى أن الصادرات و الواردات هي دوال في سعر الصرف الحقيقي فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يوعز إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الأجنبية فضلا عن ارتفاع الطلب على السلع المحلية ، و يمكن إبراز هذه الآثار على الميزان التجاري وفق العلاقة التالية (1) :

$$CA(Q) = X(Q) - Q \cdot M(Q)$$

حيث أن :

CA : يمثل رصيد الميزان التجاري (وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي) .

X : تمثل قيمة الصادرات (وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي) .

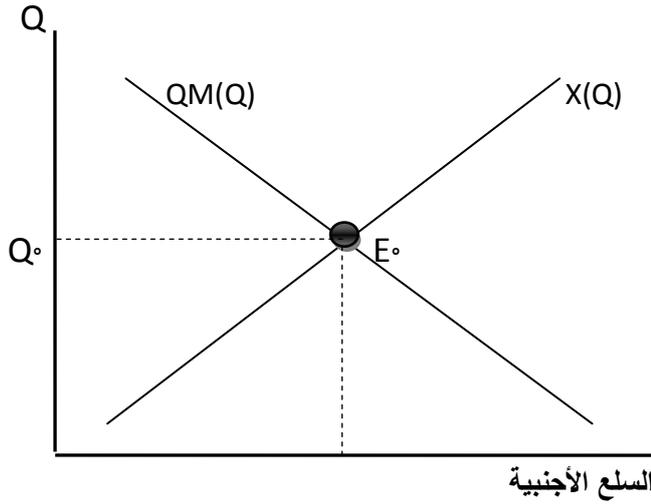
M : تمثل قيمة الواردات (وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي) .

وهذا ما يعني أن رصيد الميزان التجاري يمثل الفرق بين مجموع الصادرات السلعية و مجموع الواردات السلعية ، وهو الذي يعتمد أساسا على سعر الصرف الحقيقي .

يمكن توضيح ذلك اعتمادا على الشكل التالي :

(1) Ibid , p 07 .

الشكل (2 - 1) : سعر الصرف و توازن الميزان التجاري



Source : Charles Van Marrewijk , op.cit , p 07 .

تمثل النقطة E^0 المبينة في الشكل السابق نقطة تقاطع كل من منحني الطلب على الصادرات و منحني الطلب على الواردات و التي يتحدد إنطلاقاً منها سعر الصرف الحقيقي التوازني Q^0 ، وهذا كله بناءً على شرط التوازن $CA=0$.

إذا كانت الأسعار النسبية السائدة في كل من الدولة المحلية و الدولة الأجنبية تتسم بالثبات فإن سعر الصرف الحقيقي التوازني هو نفسه سعر الصرف الإسمي التوازني S^0 و الذي يمثل نقطة تقاطع منحني الطلب على الصادرات و منحني الطلب على الواردات .

مما هو معروف أن إرتفاع قيمة الصادرات عادة ما يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري ، و من الشكل السابق يظهر جلياً أن منحني الطلب على الواردات $Q(M)$ مرسوم بشكل خط مستقيم مائل يتضمن تأثير الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي Q و الذي يؤدي إلى إنخفاض حجم الواردات و إرتفاع حجم الصادرات ، و هي الفرضية التي قادت كل من **Marshal** سنة 1923 و **Lerner** سنة 1944 إلى البحث عن علاقة إرتفاع سعر الصرف الحقيقي بتحسين وضعية الميزان التجاري ، و هو ما قادهما إلى إيجاد صيغة عرفت لاحقاً بشرط **Marshal-Lerner** و التي أعطت الشروط الضرورية لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في إحداث تحسن على مستوى ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) .

2-2-1 شرط Marshal – Lerner :

من أجل معرفة العلاقة بين سعر الصرف و وضعية الميزان التجاري قام كل من **Marshal** و **Lerner** بتحديد مفهوم مرونة الطلب على الصادرات و مرونة الطلب على الواردات بحيث :

nX : مرونة الطلب على الصادرات .

nM : مرونة الطلب على الواردات .

وشرط Marshal – Lerner هو كالتالي :

$$nX + nM > 1$$

إن هذا الشرط هو في الواقع حالة خاصة لمطلب أكثر عمومية متمثلاً في إحداث تحسن في وضعية الميزان التجاري المتولد عن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، و هذا الهدف (تحسن وضعية الميزان التجاري) لغرض تحقيقه يشترط ضمان تحقق شرط أساسي و الذي يتمثل في أن مجموع مرونتي الصادرات و الواردات يتجاوز الواحد الصحيح .

ويفترض Marshal لكي تتحقق هذه الحالة الفرضيات التالية (1) :

- إن هذا التحليل ينطبق على دولتين فقط .

- إن مرونة العرض تكون لا نهائية .

- إن منحنيات العرض و الطلب هي دوال السعر الخاص بالسلعة فقط .

- هناك سلعة واحدة متجانسة للصادرات و الواردات .

ويمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونة الصادرات و الواردات و أثرهما في إحداث التحسن المنشود في الميزان التجاري وفق العلاقة التالية (2) :

$$\Delta Bf = Vfx \frac{ex(nX-1)}{ex+nX} + Vfm \frac{nM(em+1)}{nM+em} > 0$$

حيث أن :

ΔBf : التغير في الميزان التجاري .

Vfx : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية .

Vfm : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية .

ex : مرونة عرض الصادرات المحلية (لانهاية) .

em : مرونة عرض الواردات الأجنبية (لانهاية) .

nX : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات .

nM : مرونة الطلب المحلي على الواردات .

(1) Robert Mitchell Stern , ' *The balance of payments : Theory and economic policy* ' , Aldine publishing company , New York , 1980 , p 128 .

(2) Ibid , p 128 .

توضح العلاقة السابقة أن المرونات تمثل الحلقة الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر الصرف وأثرها في تحسين وضعية الميزان التجاري بناء على الإفتراض الذي قَدّم في شرط Marshal – Lerner .

3-1 حالة المنحنى J : The J Curve

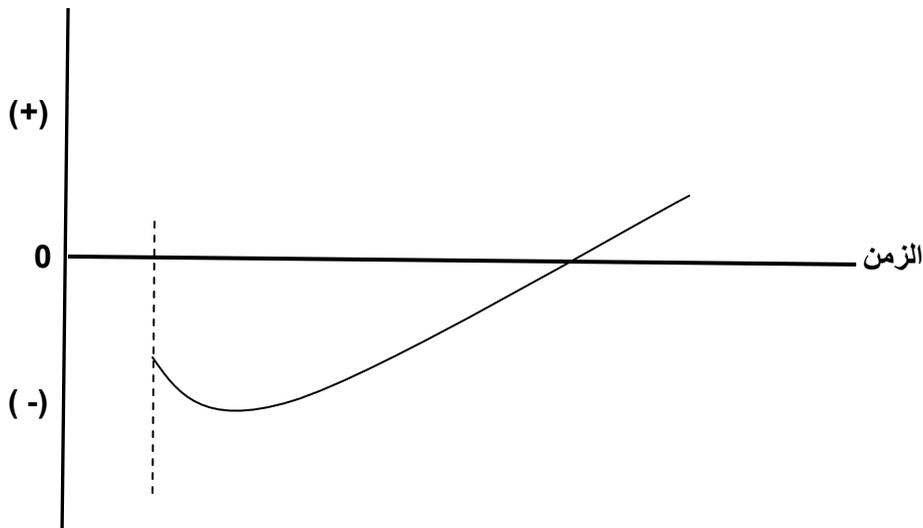
مما يجدر الإشارة إليه أن منهج المرونات يهمل عنصر الزمن في عملية التحليل ، و من المتعارف عليه أنه على حين أن أسعار الصرف تتعدل فوراً (المواءمة الفورية) فإن أسعار السلع و الطلب عليها هي عكس ذلك تماماً حيث أنها تتغير بعد مرور فترة زمنية معينة (فترة إبطاء زمني) ، و عليه فإنه إذا كانت الدولة تشهد عجزاً في ميزانها التجاري فإن الأثر الأول لتخفيض قيمة عملتها عند فترة زمنية ما هو تنامي حجم العجز التجاري لمستوى أقل مما كان عليه قبل تخفيض قيمة العملة و بعدها يعود رصيد الميزان التجاري للإرتفاع في المدى الطويل ليصل إلى مستوى أعلى مما كان عليه قبل التخفيض ، و هو ما يتضح في شكل المسار الزمني لوضع الميزان التجاري و الذي يأخذ شكل الحرف J .

بناء على ما ذكر فإنه و في أعقاب تخفيض قيمة العملة إذا كانت الواردات مشتتة بالأسعار العالمية وكان الطلب المحلي غير مرن بالنسبة للسعر ، حينها سيكون هناك تغيير محدود في إنفاق العملة الأجنبية كاستجابة للأسعار المرتفعة مقومة بالعملة المحلية ، و حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية على الجانب الآخر يمكن أن تنخفض ما لم يحدث إرتفاع في سعر الصادرات مقوماً بالعملة الوطنية بكامل مقدار التخفيض في قيمة العملة .⁽¹⁾

يمكن تمثيل كل ما ذكرناه في الشكل التالي :

الشكل (2 - 2) : حالة المنحنى J

الميزان التجاري



المصدر : سي بول هالوود و رونالد ماكدونالدز ، تعريب د. محمود حسن حسني ، مرجع سابق ، ص 72 .

(1) سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، ترجمة د. محمود حسن حسني ، ' النقود و التمويل الدولي ' للطبعة الإنجليزية ' International Money and Finance ' ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 ، ص 72 .

1 - 4 تأثير سياسة التخفيض على الميزان التجاري وفق منهج المرونات :

يتم التأثير على وضعية الميزان التجاري وفق سياسة تخفيض قيمة العملة تبعا لمنهج المرونات كما يلي :

أولا : في حالة العجز في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية و هو ما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات و الواردات ، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وهو الشيء الذي ينتج عنه تنامي حجم الصادرات وقيمتها ، وبالمقابل تصبح الواردات أقل تنافسية وأسعارها مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها ، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات وهو الأمر الذي يعمل على تلاشي حجم العجز في الميزان التجاري .

ثانيا : في حالة الفائض في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية و هو ما يؤثر على أسعار الصادرات كذلك ، والتي تصبح مرتفعة بالنسبة للمستهلكين الأجانب وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها موازاة مع زيادة الطلب على الواردات والتي تبدو منخفضة القيمة بالنسبة للمستهلك المحلي وبالتالي فإن إتباع هذه السياسة أي الرفع في القيمة الخارجية للعملة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى خفض الصادرات وزيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى تلاشي حجم الفائض في الميزان التجاري .

2 - تقييم منهج المرونات :

إن بعض الإفتراضات التي بني عليها التحليل وفق منهج المرونات تنافي الواقع الإقتصادي و هو الشيء الذي من شأنه أن يؤثر على فاعلية سياسة التخفيض لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، كما أنها ليست ملائمة لعلاج الإختلال الهيكلي أو الدائم في الميزان التجاري ، و لذلك كان لزاما علينا إستعراض بعض المآخذ على هذا المنهج والتي نذكر منها ما يلي : (1)

- إن منحنيات العرض و الطلب التي تم إستخدامها في التحليل وفق هذا المنهج هي أدوات مفيدة على المستوى الجزئي والتي تعمل على تحديد الأسعار لسلمة معينة و وحيدة و في سوق واحد ، و لكنه من غير المجدي أن يتم تطبيق هذه الرؤية عندما يتعلق الأمر بالصادرات والواردات ككل ، أي أن الدوال التي يعتمد عليها هذا المنهج تنتمي إلى مجال الإقتصاد الكلي في حين يتم تطبيقها على سلع معينة نظرا لأهميتها في تكوين الميزان التجاري (وهي نظرة إقتصاد جزئية) .

- من بين العيوب الجوهرية لهذا المنهج عدم إندراجه في إطار التوازن العام ، مما يجعل التحليل الذي يقدمه جزئيا ويفتقد للصحة إلا في حالة توافر شروط إستثنائية ذات صلة بالجزء الذي تعالجه .

(1) - نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، " مقدمة في المالية الدولية " ، مرجع سابق ، ص 82 .
- الطاهر لطرش ، " الإقتصاد النقدي و البنكي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 257 .
- نشأت نبيل محمد الوكيل ، " التوازن النقدي و معدل الصرف " ، مرجع سابق ، ص 15 .

- تصحيح الإختلال وفق هذا المنهج مقتصر على الميزان التجاري مع إهمال البنود الأخرى لميزان المدفوعات (وهي رؤية ضيقة لمنظري هذا المنهج آنذاك) ، حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف تحسين وضعية الميزان التجاري هو إجراء مؤقت يصلح في الأجل القصير لكنه لا يعالج الإختلال الهيكلي في الأجل الطويلة و بالتالي فهو صالح لتصحيح عجز طارئ في الميزان التجاري بغرض تحفيز الصادرات أو الحد من الواردات ، و هذا الأمر قد يصلح في البلدان الصناعية ذات الجهاز الإنتاجي العالي و لكنه لا ينسجم في أغلب الأوقات مع ظروف البلدان النامية التي تعمل على تقييم أسعار صادراتها المتمثلة أساسا في المواد الأولية و الخام و التي تفتقد القدرة على المنافسة دوليا حتى لو كانت أسعارها منخفضة .

- بإفتراض أن جزء كبير من الصادرات المحلية يتم تقييمه بالعملات الأجنبية و هو الإفتراض الذي يشمل الدول النامية كذلك فإن إجراء تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية كأسلوب للتأثير على أسعار الصادرات يتطلب دراسة مستفادسة و دقيقة لأسواق التصدير الدولية و بالتالي التحديد الدقيق لنسبة التخفيض ، و هو الأمر المنافي للواقع العملي حيث لا يتعدى تخفيض قيمة العملة كونه تخفيضا ضمنيا لمكاسب المصدرين المحليين .

- يفترض هذا المنهج إنعدام ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع سعر الصرف ، و هذا الإفتراض خاطئ لا يناسب الواقع الإقتصادي في ظل المنافسة التامة .

- إن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وفق هذا المنهج تمنح ميزة تنافسية للصادرات المحلية ولكن هذه الميزة لا تتعدى أن تكون ذات طابع سعري فقط ، و لكن عامل السعر ليس العامل الوحيد الذي يجذب المستهلك الأجنبي و يحفزه على إختيار المنتج المحلي حيث أن هناك عوامل أخرى قد تلعب دورا كبيرا في جذب المستهلكين الأجانب للسوق الوطنية كعامل الجودة و عامل الأنواع المختلفة ، و هو الأمر الذي ينطبق كذلك على الواردات و التي يمكن أن تكون قد إستحوذت على السوق المحلي إلى درجة أن عامل السعر لا يؤثر على مستوى الطلب الداخلي عليها .

- إن منهج المرونات قد أهمل متغيرات عديدة لها أثر واضح على ميزان المدفوعات ، و هو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحييد أو تقليص كفاءة سياسة التخفيض في معالجة الإختلال في الميزان التجاري و مثال ذلك هو حركة رؤوس الأموال الدولية سواءا منها الرسمية أو الموازية (رؤوس الأموال المهربة) والتي لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات .

- إن تحليل سياسة تخفيض سعر الصرف وفق هذا المنهج لا يستطيع أن يفسر بشكل دقيق الإختلالات في الموازين التجارية لأنه يهمل التغيرات في الإدخار و الإستثمار و السياسة المالية التي تعد الجزء المكمل للتغيرات في الميزان التجاري ، أي أن مدخل المرونات لم يستوعب في تحليله ما يعرف بنظرية الفجوتين والتي تعتبر أن الفرق بين الواردات من سلع و خدمات و الصادرات من سلع و خدمات (الفجوة التجارية) يساوي الفرق بين الإستثمار و الإدخار (فجوة الإدخار) .

- هناك مشكلة أخرى تتعلق بمنهج المرونات و تتمثل في أنه يفترض بقاء مستويات الدخل ثابتة دون تغيير و هو الإفتراض الذي لم يعد صالحا إذ أن مستوى الصادرات و الواردات مرتبط بصورة رئيسية بمستوى الدخل .

- إن من أهم العيوب التي يجب الإشارة إليها ضمن هذا المنهج هي عدم أخذه بعين الاعتبار الجانب النقدي للإقتصاد مما يجعله قاصراً في التحليل و ذلك بالنظر إلى الطابع النقدي لميزان المدفوعات .

يتضح من كل ما قيل أن منهج المرونات لم يتسع بالتحليل ليقدم صورة حقيقية للعلاقة بين وضعية ميزان المدفوعات وسياسة تخفيض سعر الصرف ، وبالتالي فالتحليل وفق هذا المنهج هو تحليل جزئي يصلح في الأجل القصيرة كإجراء روتيني للتأثير في أسعار الصادرات والواردات أو كآلية عملية لتحفيز الصادرات المحلية في ظل توفر ظروف و إمكانيات إقتصادية معينة .

ولكن على الرغم من كل هذا إلا أننا لا نستطيع أن نلغي الدور الكبير لهذا المنهج في تحليل و توضيح الآثار الإيجابية لسياسة التخفيض على وضعية ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) حيث أنه يعتمد على معيارين أساسيين و هما المرونة السعرية للطلب الأجنبي على الصادرات و المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات ، و هما العنصرين الذين عادة ما يكون تأثيرهما في المدى الطويل .

بناء على كل هذا لا بد من إنتهاج سياسات مالية و نقدية موازية من أجل إستدراك الآثار السلبية التي لم يأخذها هذا المنهج بعين الإعتبار و ذلك من أجل العودة إلى حالة التوازن في الميزان التجاري .

و على ضوء كل ذلك جاءت المقاربة عن طريق الإستيعاب (منهج الإستيعاب) لمواجهة النقائص المذكورة أنفاً في منهج المرونات و ذلك بهدف تقديم قراءة أكثر شمولية لسياسات التعديل والتي تأخذ بعين الإعتبار المجال العام للتوازن الإقتصادي .

المطلب الثاني : منهج الإستيعاب (الإمتصاص) Absorption Approach

يمكن القول أن منهج الإستيعاب جاء كنتيجة حتمية لمعالجة النقائص التي عانى منها منهج المرونات والتي أثرت على تحليل العلاقة بين تقلبات الصرف والوضعية العامة لميزان المدفوعات ، وتعتبر البيئة الكينزية المعقل الرئيسي الذي تبلورت فيه أفكار هذا المنهج بالموازاة مع بدأ هيمنة أدوات التحليل الكلي على تخطيط السياسة الإقتصادية آنذاك وفتح المجال أمام السياسة المالية المدعومة من منطلق أحقية الدولة في التدخل في النشاط الإقتصادي المحلي .

1 - التحليل النظري لمنهج الإستيعاب :

بالموازاة مع تطور النظرية الإقتصادية و تكيفها للتعامل مع المتغيرات الإقتصادية الكلية كان لا بد لسياسة تخفيض سعر صرف العملة أن تتماشى مع هذه الأفكار الجديدة و بالتالي تغيير علاقتها مع بنود ميزان المدفوعات ، وهو الأمر الذي يعني أن العلاقة لم تعد مقصورة على الأسعار النسبية للصادرات والواردات في تفسير عملية إعادة التوازن لميزان المدفوعات فظهر ما يعرف بمنهج الإستيعاب عندما أضيف عاملي الدخل والإنفاق إلى عامل السعر في تحليل التوازن على مستوى هذا الميزان ، وبذلك فإن مشاكل ميزان المدفوعات وفق هذه المقاربة تنشأ في الغالب بسبب الإختلال بين الدخل المحلي والإنفاق .

1 - 1 مفهوم منهج الإستيعاب وأهم فرضياته :

1 - 1 - 1 مفهوم منهج الإستيعاب :

ظهر هذا المنهج على يد الإقتصادي 'Alexander Sidney' سنة 1952 ، و هو يقدم لنا العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) و بعض المجاميع الكلية الأساسية ، وقد تم إعتداد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع الأولى التي إعتد عليها صندوق النقد الدولي . (1)

وفق منهج الإستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما (أو الدخل الكلي) و بين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين فيما عدا السلطات النقدية وبالتالي فهو الفرق بين الدخل القومي و الإنفاق القومي ، و بناءا على هذا فإن العجز على مستوى هذا الميزان يعني بالضرورة أن الإنفاق يزيد عن الدخل و العكس صحيح في حال الفائض .

من المتعارف عليه أن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ نتيجة الإختلال بين الدخل و الإنفاق المحليين ، و عليه فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن إختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرقا بين الناتج المحلي و الإنفاق المحلي (وهو ما يعرف بحجم الإستيعاب) . (2)

بالمقارنة مع منهج المرونات فإن منهج الإستيعاب يعد تطورا حديثا ملحوظا ، فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي و الإنفاق المحلي الكلي بناءا على التصوير البسيط لمتطابقة الحسابات القومية والتي تشمل العناصر السابقة (الحساب الجاري و الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق المحلي الإجمالي) . (3)

1 - 1 - 2 فرضيات منهج الإستيعاب :

بما أن منهج الإستيعاب يركز على الدخل الكلي و الإنفاق الكلي إضافة إلى أن ميزان السلع و الخدمات و الدخول المتولدة من الإستثمارات المختلفة و تحويلات العاملين تمثل بمجموعها ميزان الحساب الجاري فإن هذا المنهج لم يعد يقتصر في دراسته على تحليل الميزان التجاري فقط بل تطور ليشمل فقرات الحساب الجاري ضمن ميزان المدفوعات .

ولعل أهم الفرضيات التي يقوم عليها هذا المنهج هي : (4)

- إستقرار الدخل الوطني عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد ، وهي حالة تمتد على نطاق واسع لتشمل معظم الدول .
- ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية و معدلات الفائدة .

(1) الطاهر لطرش ، ' الإقتصاد النقدي و البنكي ' ، مرجع سابق ، ص 258 .

(2) هجبر عدنان زكي ، ' الإقتصاد الدولي ' ، دار الفكر للنشر ، دمشق ، 2008 ، ص 278 - 279 .

(3) Robert Mundell ، ' International Economics ' ، Macmillan company ، New York ، 1968 ، p 122 .

(4) - نشأت نبيل محمد الوكيل ، ' التوازن النقدي و معدل الصرف ' ، مرجع سابق ، ص 16 .
- محمد راتول ، ' سياسة التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي : التجربة الجزائرية ' ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع تخطيط إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 53 .

- إفتراض سيادة نظام الصرف الثابت ، وبالتالي يمكن للدولة تسوية مدفوعاتها عن طريق إستبدال عملتها مقابل عملات أجنبية أو ذهب ، ففي حالة العجز ما على السلطات النقدية سوى بيع كمية من إحتياطاتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، أما فيما يخص حالة الفائض (الصادرات أكبر من الواردات) فإن الدخل يزداد بالمقدار الذي يتناسب مع الزيادة في الصادرات مرجحة بما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية ، وهذا الإرتفاع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر ما يعرف كذلك بالميل الحدي للإستيراد .

- ثبات مستوى نفقات العمليات الإنتاجية .

- الصادرات تتم إعتبارا من الإنتاج الجاري .

- توفر الكم اللازم من إحتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة .

- التركيز على بنود الحساب الجاري (خصوصا الميزان التجاري) في التحليل و إستبعاد عناصر ميزان رأس المال الأخرى .

1-2 الصياغة النظرية لمنهج الإستيعاب :

تشير كلمة الإستيعاب إلى مجموع الإنفاق الداخلي النهائي المتمثل في كل من الإستهلاك الخاص و العام والإستثمار الخاص و العام على المستوى القومي ، و عليه فطاقة الإستيعاب للإقتصاد تمثل الفرق بين الناتج الكلي و ميزان السلع و الخدمات (ميزان الحساب الجاري) ، و إنطلاقا من معادلة توازن الإقتصاد الأساسية يمكن توضيح كل هذا وفق ما يلي :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث يمثل C الإستهلاك الكلي و يمثل I الإستثمار الكلي بينما تمثل G الإنفاق الحكومي و مجموعها يشير إلى طاقة الإستيعاب في الإقتصاد المحلي ، و تمثل X صادرات الإقتصاد إلى الدول الأخرى في حين تمثل M مجموع واردات هذا الإقتصاد من هذه الدول و عليه فالحد (X-M) يشير إلى رصيد حساب السلع و الخدمات (الحساب الجاري) ، فتصبح المعادلة كالتالي :

$$Y = \underbrace{C + I + G}_{Absorption} + \underbrace{(X - M)}_B \Leftrightarrow Y - A = B$$

وفقا لهذه المعادلة إذا زاد الدخل عن الإستيعاب فإن ميزان الحساب الجاري سيحقق فائضا يمثلته الفرق بين (Y) و (A) ، أما إذا زاد الإستيعاب عن الدخل فإن ذلك يعني تحقق عجز في الحساب الجاري يمثلته الفرق بين (A) و (Y) ، و يترتب عن هذه المعادلة المبدأ الذي يقول بإمكانية تخفيض عجز الحساب الجاري بتخفيض حجم الإستيعاب بالنسبة للدخل أو زيادة الدخل بالنسبة للإستيعاب . (1)

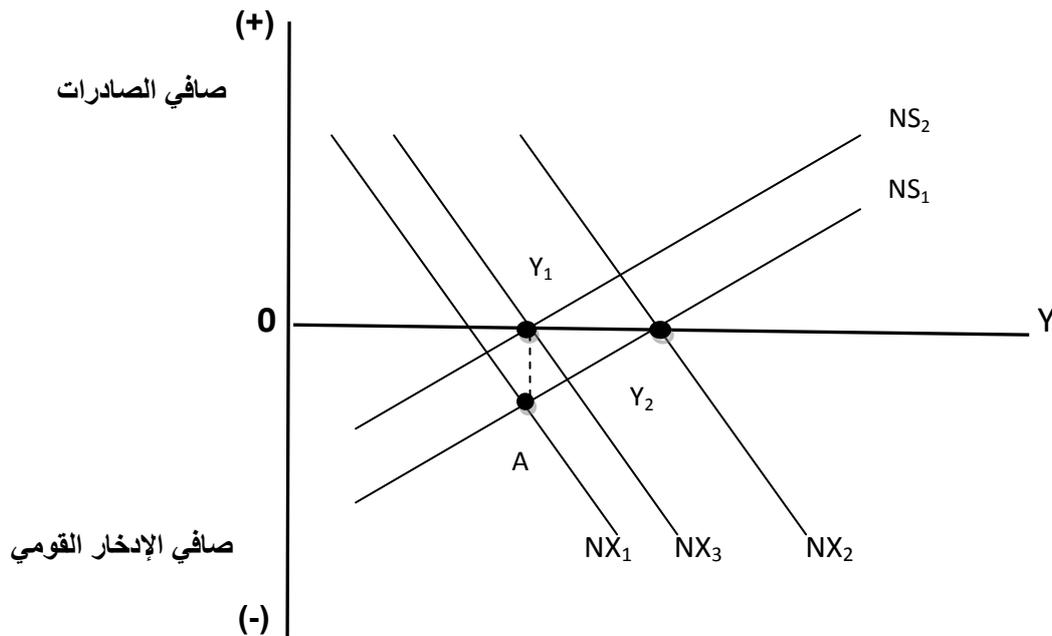
(1) سمير فخري نعمة ، " العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 145 .

وعليه فإن منهج الإستيعاب يفسر حالتني العجز و الفائض في ميزان المدفوعات بناء على العلاقة الإجمالية بين الدخل الكلي (Y) و الإنفاق النهائي (A) مع إهمال عناصر الإنفاق الأساسية و توزيعها ، و هنا يكمن الإختلاف بين هذا المنهج و منهج المرونات الذي تلعب فيه الأسعار النسبية دورا جوهريا في التأثير على مكونات الإنفاق في حين يعتبر دورها هامشيا أو لاغيا في منهج الإستيعاب الذي يعتمد أسلوب التحليل الكلي و ليس التحليل الجزئي على إعتبار أن التحليل الكلي يهتم بالحالة العامة أو السلوك الإقتصادي العام بصرف النظر عن تفاصيل و دقائق النشاط الإقتصادي⁽¹⁾ ، ويمكن التعبير كذلك عن منهج الإستيعاب وفق مصطلحات التسرب و الحقن كما يلي :

$$S + M + T = I + X + G \Leftrightarrow (S - I) + (T - G) = (X - M)$$

وهذا يعني أن صافي الإدخار القومي (وهو عبارة عن صافي الإدخار الخاص S-I إضافة إلى فائض الميزانية T-G) يساوي فائض الحساب الجاري الذي يتحقق عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الإستيعاب كما ذكرنا سابقا إضافة إلى أن صافي الإدخار القومي يكون موجبا ، ويتضح من الشكل الموالي أن توازن الدخل القومي يتحقق عند النقطة A حيث يكون الدخل Y_1 و الذي يرافقه وجود عجز في الميزان التجاري ، لذلك فإن تخفيض قيمة العملة عند مستويات أسعار معينة سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات ، و في هذا الشكل نرى أن صافي دالة الصادرات سوف ينتقل إلى NX_2 بإفتراض تحقق شرط **Marshal-Lerner** ، و عليه إذا كانت Y_2 تعبر عن مستوى الدخل عند التشغيل الكامل فعندئذ سوف يتحقق كل من التوازن الداخلي و الخارجي :

الشكل (2 - 3) : توازن الدخل الكلي



المصدر : سي بول هالوود و رونالد ماكدونالدز ، تعريب د. محمود حسن حسني ، مرجع سابق ، ص 110 .

(1) Jacob A. Frenkel and Harry G. Johnson , ' The monetary approach to the balance of payments ' , George Allen & Unwin Ltd , London , 1976 , p 23 .

إذا افترضنا أن مستوى الدخل عند التشغيل الكامل هو Y_1 حيث يبدأ منحى العرض الكلي للإقتصاد في الإنحدار لأعلى ، عندئذ سوف يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى وجود زيادة في الطلب و بالتالي إتجاه مستوى الأسعار P إلى الإرتفاع الأمر الذي يعني إنخفاض تنافسية الدولة ، و ينتقل صافي دالة الصادرات NX_2 إلى ناحية اليسار ، و إرتفاع الأسعار سوف يجعل أثر الأرصدة الحقيقية يعمل مما يؤدي إلى إنتقال دالة صافي الإدخار NS_1 إلى جهة اليسار نتيجة قيام حائزي الثروة بتقليل الإنفاق في محاولة منهم لإستعادة الأرصدة الحقيقية ، إضافة إلى أنه على المدى الطويل هناك إمكانية لتقاطع دالة صافي الصادرات مع دالة صافي الإدخار عند النقطة Y_1 (مستوى الدخل) ، و قد ركز ' Alexander ' إهتمامه على أثر هذه الأرصدة الحقيقية لتخفيض قيمة العملة إذ أن إرتفاع الأسعار سوف يؤدي حتما إلى زيادة الإكتناز (الإدخار) ومن ثم تقليل الإستيعاب و هو ما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري .

بناء على كل هذا ينبغي الإشارة إلى أن إنتهاج سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية بهدف تصحيح العجز في الميزان التجاري لا بد أن يصاحبه تخفيض الطاقة الإستيعابية للإقتصاد و هو ما يتأتى من خلال الإعتماد على توليفة من السياسات الإقتصادية التي ينتج عنها تخفيض الإنفاق الكلي بكبح الطلب المحلي وتحفيز الصادرات .

2 - تقييم منهج الإستيعاب :

إن هذا المنهج أعطى لألية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نظرة أكثر شمولية مقارنة مع ما كان عليه الحال بالنسبة لمنهج المرونات السعرية حيث يظهر أثر التخفيض في سعر الصرف لتحقيق التوازن وفق آليتين مختلفتين في إتجاهين متزامنين ، الأولى تتمثل في تحويل الإنفاق صوب السلع المنتجة محليا و الثانية تهدف إلى تخفيض الإنفاق الإجمالي لتقليل الطاقة الإستيعابية للإقتصاد المحلي و بالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث أن هذا التخفيض في قيمة العملة سينعكس بالضرورة على وضعية التوازن الداخلي و الخارجي كما سيبيح المجال أمام إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر مثالية .

ولكن بالرغم من كل هذا إلا أن منهج الإستيعاب كان عرضة لبعض الإنتقادات التي شككت في كفاءته في تقديم آليات جيدة و مثالية لتصحيح أو معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، ويمكن إبراز كل ذلك في النقاط التالية : (1)

- إن التحليل وفق هذا المنهج ينطبق فقط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال ، ويرجع هذا إلى كون الفترة التي تم فيها هذا التحليل كانت تخضع فيها حركات رأس المال دوليا لقيود صارمة و عندما تم تخفيف هذه القيود بداية من ستينات القرن الماضي تم تقديم نماذج جديدة تأخذ في الحسبان كم التدفقات الدولية لرأس المال .

(1) - سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، تعريب د. محمود حسن حسني ، ' النقود و التمويل الدولي ' ، مرجع سابق ، ص 114 .
- سمير فخري نعمة ، ' العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات ' ، مرجع سابق ، ص 146 .
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، ' مقدمة في المالية الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 99 - 101 .
- Machlup . F ، ' Relative prices and aggregate spending in the analysis of devolution ' ، American economic review , 1955 , p 201 .

- كذلك أهمل التحليل وفق هذا المنهج التبعات النقدية الناجمة عن إختلال المدفوعات و بالتالي فشل في تقديم نموذج صحيح يتناول هذه التبعات (و هو ما تم التعاطي معه بتطوير النماذج النقدية و التي تبلورت في المنهج النقدي لميزان المدفوعات سنتناولها في المطلب الموالي) ، و يمكن القول أن هذا المنهج عاجز عن تحديد وتقدير التغيرات النقدية والتي تحمل تأثيرا مباشرا على معدلات الأسعار والصرف .

- يرى البعض أن هذا المنهج يزيد من المشكلات الاقتصادية الداخلية في البلدان المعنية ، كم أنه يعمل على تفاقم الإختلال المكبوت الذي يتحقق في حالة قيام الدولة بتبني إجراءات يترتب عليها التأثير سلبا على التوازن الداخلي بغية تحقيق التوازن الخارجي (مثل تخفيض الواردات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات) وهذا ما يمكن أن ينتج عنه جعل الدولة تدور في حلقة المديونية و الإختلالات الداخلية المكبوتة .

- من بين المآخذ على منهج الإستيعاب أنه يفترض أن التحسن الذي يحدث على مستوى الحساب الجاري يستمر عبر فترات زمنية متوالية إلا أن الواقع هو أن عملية تصحيح مؤقتة فقط تحصل في هذا الحساب ولكنها سرعان ما تزول بزوال الأسباب المؤدية إليها .

- رغم ما يظهر عليه الحال أن هذا منهج جاء مكملا لمنهج المرونات بنظرة أكثر شمولية إلا أن دور هذه المرونات لم يظهر بوضوح في منهج الإستيعاب حيث أنها لم تبرز بشكل كافي في تحديد المدى الذي يمكن أن يستجيب له الناتج الكلي نتيجة عملية التخفيض .

- إن معظم النماذج القائمة على منهج الإستيعاب في تحليل آثار التخفيض على ميزان المدفوعات تفترض تحقق حالة التوظيف الكامل للموارد وعليه فإن التخفيض سوف يوسع قطاع السلع محل التبادل عندما تحرر الموارد من قطاع السلع غير المتبادلة وبناءا عليه فإن التخفيض سيعيد توزيع الدخل لصالح عوامل الإنتاج في ظل قطاع السلع محل التبادل ، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه كيف سيكون عليه الحال في حالة عدم تحقق التوظيف التام للموارد (وهي الحالة السائدة في الإقتصاد) .

المطلب الثالث : المنهج النقدي *Monetary Approach*

من المعلوم أن المعاملات الخارجية تحمل في طياتها آثار عديدة على الوضعية النقدية للبلد ، و يتجلى ذلك في شكل تغيرات في مستويات الطلب على النقود و العرض النقدي و معدلات الفائدة و التضخم و كذلك في سياسات السلطات النقدية في مجالات النقد و تقليص الآثار السلبية لهذه المعاملات على الإقتصاد المحلي وبناءا على هذا جاء المنهج النقدي لميزان المدفوعات ليكرس مفهوما معينا يتبنى فكرة أن الإختلالات الخارجية هي في الغالب ظاهرة نقدية بحتة ولتصحيحها لا بد من التأثير على المؤشرات النقدية السابقة (العرض النقدي والإنفاق المحلي ومعدلات الفائدة) وهذا ما من شأنه أن يقلص حجم الواردات وبالتالي تصحيح الوضعية العامة لميزان المدفوعات .

1 - التحليل النظري للمنهج النقدي :

يعتبر المنهج النقدي لميزان المدفوعات على العكس من منهجي المرونات و الإستيعاب أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية و ليس ظاهرة حقيقية ، وعليه يجب أن يتم تحليله بإستخدام أدوات التحليل النقدي (طلب و عرض النقود) وبذلك تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي يعتد بها في هذا الصدد .

1 - 1 ماهية المنهج النقدي و أهم فرضياته :

1 - 1 - 1 ماهية المنهج النقدي :

يركز المنهج النقدي جل إهتمامه على السوق النقدية بإعتبارها السوق المناسبة و المثالية لتحليل مشاكل ميزان المدفوعات ، وسمي كذلك نظرا لإهتمامه بالجانب النقدي في الإقتصاد وأثره على هذا الميزان وبالتالي فالهدف من تبني بعض الإجراءات النقدية هو تخفيض نمو الإستيعاب المحلي للإقتصاد وتخفيض معدلات التضخم لأن ذلك يسهم في تخفيض الطلب الكلي وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات . (1)

يعتبر نموذج ' Jacques Polak ' الإقتصادي و الموظف في صندوق النقد الدولي الذي صاغه سنة 1957 الأساس النظري و النواة الرئيسية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات ، و هو نموذج مبسط يوضح العلاقات الأساسية بين المتغيرات النقدية الداخلية و متغيرات ميزان المدفوعات و يهدف إلى إدماج النقود و الدخل و ميزان المدفوعات في قالب واحد للتحليل ، ثم تطور هذا المنهج بعد Polak على يد عديد من الإقتصاديين أمثال ' Robert Mundell ' و ' Harry Johnson ' و ' James Midd ' الذين تشكل أعمالهم النواة الأساسية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في رسم سياسات تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه . (2)

يرى صندوق النقد الدولي أن النمو المفرط في حجم العرض النقدي يؤدي إلى إرتفاع مستويات الإنفاق المحلي سواء على السلع و الخدمات المحلية أو الأجنبية ، و إذا كان العرض المحلي غير مرن في الأجل القصير فإن هذا من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية و هو ما ينعكس على وضعية ميزان المدفوعات (في صورة عجز) ، و على ضوء هذا يعتقد صندوق النقد الدولي أنه يجب على السلطات النقدية أن تعمل على ضمان أن عملية التوسع في حجم السيولة المحلية تتلائم مع أهداف ميزان المدفوعات و التضخم والنمو ، ولذلك فإن التحكم في أسعار الصرف من خلال العرض النقدي يلعب دورا جوهريا في سياسات معالجة الإختلال الخارجي . (3)

و على هذا الأساس يقترح الصندوق وضع سقف معين للعملية التوسعية في الإئتمان المحلي و ذلك بتحديد حجم القروض المقدمة إلى الحكومة و القطاع الخاص معا ، و عليه فتبني سياسة نقدية يسودها التشدد إلى حد ما يسمح بتخفيض حجم المعروض النقدي وبالتالي تقليص معدلات التضخم و حجم الطلب على الواردات وهو ما يؤدي إلى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري على وجه الخصوص وكل هذا من شأنه أن يرفع من قيمة الودائع و يحفز عملية الإستثمار بالعملة المحلية وبالتالي تحفيز التدفقات الرأسمالية إلى الداخل مما يعمل على تحسين حساب رأس المال ككل ويزيد من إحتياجات الصرف الأجنبي وهو ما من شأنه أن يكرس مؤشرات الإستقرار النقدي والتي يعد سعر الصرف واحدا منها .

(1) سمير فخري نعمة ، ' العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات ' ، مرجع سابق ، ص 154 .

(2) - الطاهر لطرش ، ' الإقتصاد النقدي و البنكي ' ، مرجع سابق ، ص 264 .

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، ' مقدمة في المالية الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 102 .

(3) - عبد الشكور شعلان ، ' تحديات و إستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ' ، صندوق النقد العربي ، 1987 ، ص 54 - 55 .

- Jeffrey M. Davis ، ' Monetary policy and financial reform in macroeconomic adjustment : policy instruments and issues ' ، IMF , August , 1992 , p 07 .

1 - 1 - 2 فرضيات المنهج النقدي :

يقوم هذا المنهج على مجموعة من الفرضيات يمكن إيجازها فيما يلي : (1)

- إن المنهج النقدي لميزان المدفوعات يماثل منهج الإستيعاب و يكمله و لكنه يتوسع عنه ليقدّم تفسيراً شاملاً لميزان المدفوعات بدلاً من الإقتصار على الحساب الجاري فقط ، و هو ما يسمح بالأمر بما يعامل هذا الميزان وفق صيغة عرض السلع و الخدمات و الطلب عليها و لكن وفق صيغة عرض النقود و الطلب عليها (أي العرض و الطلب على العملة المحلية) .

- إن الإختلال في ميزان المدفوعات هو إختلال رصيد و ليس إختلال تدفق وبالتالي فالتركيز لا بد أن يكون منصّباً على العلاقة القائمة بين إختلال سوق النقد داخل الإقتصاد الوطني وإختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع التجارية) .

- تلعب الأسعار النسبية دوراً هامشياً أو قد يغيب تأثيرها نهائياً ، حيث يؤثر تغيير مستوى العرض النقدي على الإنفاق الكلي (الإنفاق على السلع و الخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية) .

- العرض النقدي (كمية النقود المعروضة) هو متغير خارجي حيث أنه يخضع لرقابة و تحكم السلطات النقدية .

- تكتسي التأثيرات التي تنتجها المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد (الإستهلاك ، الدخل و الإستثمار) على أسعار الصرف طابعاً نقدياً أي أن هذه التأثيرات تمر عبر فترات نقدية ، ومعناه أن هذه المتغيرات تؤثر على الطلب و العرض النقدي ومنه على أسعار الصرف .

- دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة تتضمن عدداً معيناً من المتغيرات الإقتصادية المحلية .

- إن العلاقة بين المتغيرات النقدية وأسعار الصرف تتبلور في الأجل الطويل و هو الوقت الذي تستلزمه عملية تحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي ، و عليه فإن العوامل غير النقدية يمكن أن تفسر سلوك ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلى أن تبدأ العوامل النقدية بالتأثير عليه و هو الأمر الذي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً .

- السلع والأصول المالية المحلية تمثل بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح وبالتالي بإمكان المقيمين المفاضلة بينها بحرية .

1 - 2 الصياغة النظرية للمنهج النقدي :

1 - 2 - 1 متطابقة المقاربة النقدية لميزان المدفوعات :

لقد تم بناء هذا النموذج إستناداً إلى مجموعة من المعادلات و المتطابقات السلوكية و التعريفية وصولاً إلى المعادلة النهائية التي تعكس المقاربة النقدية لميزان المدفوعات (متطابقة السلطة النقدية) ، و هي كالتالي :

(1) John F. Laker , ' Fiscal proxies for devaluation : A General Review ' , IMF , Vol. 28 , March , 1981 , p 118 – 170 .

Colette Nème , ' économie internationale ' , Litec économie , Paris , deuxième édition , 2000 , p 264 .

$$\Delta AEN = \Delta M_2 - \Delta CNI$$

حيث أن :

ΔAEN : مجموع التغير في الموجودات الخارجية الصافية (الإحتياطيات الأجنبية من الذهب والعملات و حقوق السحب الخاصة) .

ΔM_2 : مجموع التغير في عرض النقود (جانب المقبوضات) .

ΔCNI : مجموع التغير في القروض الداخلية (المقدمة للحكومة و القطاع الخاص) .

وتمثل ΔAEN و ΔCNI جانب الموجودات بينما تمثل ΔM_2 جانب المقبوضات ، و الجدير بالذكر أن هناك علاقة مباشرة بين التغير في القروض الداخلية و رصيد ميزان المدفوعات الذي يمثله مجموع إحتياطيات الصرف الرسمية مع الأخذ بعين الإعتبار أن الطلب على النقود مستقر ، و بناءا عليه إذا كانت الزيادة في حجم القروض الداخلية أقل من الزيادة في مخزون النقود فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون على شكل فائض أي زيادة في حجم الإحتياطيات الرسمية للصرف .

ويعنى أدق يحدث العجز في ميزان المدفوعات أي إنخفاض الإحتياطيات الرسمية للصرف عندما تزيد القروض الداخلية (قروض الحكومة و القطاع الخاص) عن الإحتياجات الحقيقية للأعوان الإقتصاديين للنقود و بالتالي زيادة هذه القروض بشكل يفوق الزيادة في الدخل الوطني ككل ، و عليه إذا كان هدف السلطات النقدية هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فإن أمامها إستخدام القرض الداخلي كوسيلة ناجعة للوصول إلى هذه الغاية و ذلك بتقليصه عن طريق إستعمال الأدوات المعروفة للسياسة النقدية كتأطير القروض و رفع معدلات الفائدة ... إلخ .⁽¹⁾

1 - 2 - 2 آلية التخفيض في المنهج النقدي :

يعطي المنهج النقدي كذلك أهمية قصوى لدراسة العلاقة بين السوق النقدي و السوق السلعي و التي تقوم فحواها على أساس أن الطلب النقدي يقابله فائض في العرض النقدي أو فائض في عرض السلع محل التبادل (الداخلة في التجارة) وهو ما يقابله فائض في الطلب على السلع داخل البلد ، وهنا تتجلى أهمية دراسة كيفية تأثير الإختلالات النقدية على ميزان المدفوعات من خلال التأثير في سوق السلع محل التجارة .

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤثر على السوق النقدي للدولة و هو ما ينعكس على وضعية ميزان المدفوعات ، حيث أن تخفيض سعر الصرف بنسبة معينة سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة أما أسعار السلع الأجنبية سوف يظل ثابتا دون تغيير و هذا ما يعمل على تخفيض القيمة الفعلية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والأعوان الإقتصاديون (تسمى هذه الظاهرة بأثر الأرصدة النقدية) فيزيد الطلب على هذه الأرصدة النقدية الإسمية لإسترجاع القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية المحتفظ بها وهو ما يحث السلطات النقدية على التدخل للحد من هذا الفائض في الطلب و ذلك بزيادة حجم المعروض النقدي وهي الحالة التي يعمد فيها الأعوان الإقتصاديون إلى جذب الأرصدة النقدية الأجنبية بهدف إستعادة حالة

(1) الطاهر لطرش ، ' الإقتصاد النقدي و البنكي ' ، مرجع سابق ، ص 267 .

التوازن النقدي مما يخلق الفائض في ميزان المدفوعات ، و يجدر الإشارة كذلك إلى أنه إذا ارتفعت الأسعار المحلية بمقدار يقل عن نسبة التخفيض في قيمة العملة فإن السلع الوطنية سوف تصبح أرخص أمام المستهلك الأجنبي وبالتالي تتجه أسعار السلع الأجنبية نحو الإنخفاض كذلك وهو الأمر الذي يصل بنا في آخر المطاف إلى تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات .

يظهر جليا أنه كنتيجة لقيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها ترتفع مستويات الأسعار المحلية والطلب على النقود والأرصدة النقدية بينما على العكس في الخارج ستتنخفض أسعار السلع وعرض النقود والطلب عليها ، و بصورة أخرى إن التخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى رفع أسعار السلع و الخدمات المحلية مما يحفز الهياكل الإقتصادية الإنتاجية الوطنية على تحويل الموارد الخام الإنتاجية إلى سلع تجارية (قابلة للتصدير) و هو ما يساهم في زيادة حجم الصادرات و تخفيض حجم الواردات مما ينعكس على وضعية ميزان المدفوعات بالإيجاب (الفائض) وسيستمر هذا الفائض (زيادة الأرصدة الدولية أو الإحتياطيات الأجنبية) حتى يتم إستعادة التوازن في السوق النقدي .⁽¹⁾

2 - إستنتاجات خاصة بالمنهج النقدي و التقييم العام :

2 - 1 إستنتاجات خاصة :

ذكرنا أن المنهج النقدي يتبنى فكرة عامة مفادها أن أي إختلال في ميزان المدفوعات يمثل إنعكاسا مباشرا للإختلال في سوق النقود ، و عليه يمكننا الخروج بالإستنتاجات التالية التي عكست توجهها معيننا نادى به معظم أنصار هذا الإتجاه :

- على عكس المناهج السابقة (منهج المرونات و منهج الإستيعاب) فإن هذا المنهج يتضمن أن لتخفيض قيمة العملة أثرا مؤقتا على ميزان المدفوعات .

- أن الدول النامية تشهد فائضا في موازين مدفوعاتها وهو عكس ما ينادي به منهج الإستيعاب الذي يرى أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

- تعاني الدولة من عجز ميزان مدفوعاتها فقط في حالة ما إذا بدأت تفقد إحتياطيات الصرف الأجنبي .

- إن أساليب التحكم في التجارة الدولية (حصص الإستيراد ، التعريفات الجمركية و قيود الصرف الأجنبي) يمكن على أحسن تقدير أن يكون لها أثر مؤقت على وضعية ميزان المدفوعات .

- في ظل ثبات سعر الصرف لا تستطيع الدولة المعنية تطبيق سياسة نقدية مستقلة .

- إرتفاع معدلات الفائدة المحلية سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات .

- بالإمكان التخلص من الضغوط التي يعاني منها ميزان المدفوعات بإتباع إحدى الوسيلتين :

● ضبط وتقليل الإئتمان المحلي .

(1) - محمد سيد عابد ، " التجارة الدولية " ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 353 .
- سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، تعريب د. محمود حسن حسني ، " النقود و التمويل الدولي " ، مرجع سابق ، ص 266 - 267 .

- التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت و بالتالي القبول بإعادة تقييم سعر الصرف وفق ما تمليه الظروف الإقتصادية .

2 - 2 التقييم العام للمنهج النقدي :

على الرغم من حداثة هذا المنهج و تقديمه لتحليلات عملية فيما يخص تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات إضافة إلى سرعة إنتشاره كآلية مثالية لتفسير عملية التوازن الخارجي إلا أنه عانى كذلك من بعض النقائص على غرار المناهج السابقة والتي جعلته عرضة لبعض التحفظات نذكر منها :

- يفترض هذا المنهج أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لعدد معين من المتغيرات الإقتصادية المحلية و يهمل بعض المتغيرات الإقتصادية الخارجية الأخرى ذات الإرتباط القوي والوثيق بمتغيرات المنهج النقدي ، وهو ما ينافي واقع بعض الدول التي تتأثر بتغيرات الأسعار دوليا مما يجعل دالة الطلب على النقود تتأثر كذلك بالمتغيرات الدولية وليس المحلية فقط .

- يقوم تحليل الإختلال في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي في ظل سعر صرف ثابت حيث أن غالبية الدول آنذاك كانت قد ثبتت أسعار صرف عملاتها مع إحدى العملات السيادية ، ولكن واقع الحال الآن هو عكس ذلك إذ تتبنى كثير من الدول أنظمة الصرف المعمومة .

- ركز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات و تجاهل العوامل الأخرى فعلى سبيل المثال قد أهمل هذا المنهج دور الموازنة العامة للدولة التي ترتبط إرتباطا وثيقا بميزان المدفوعات حيث تستدعي الضرورة تحليلهما معا لأن الإختلال المحلي يعكس كذلك إختلالا خارجيا .

وعلى الرغم من هذه التحفظات إلا أن هذا المنهج قدم تحليلات عملية لمجابهة الإختلالات الخارجية وتصحيحها ونخص بالذكر البلدان النامية التي تعتبر ظروفها متوافقة إلى حد كبير مع فروض المنهج النقدي و متغيراته مما يجعل التعاطي معه من طرف هذه البلدان مسألة أسهل نسبيا مقارنة مع المناهج السابقة كما يمكن القول أن هذا المنهج يتعامل مع مشكلة إقتصادية لطالما عانت منها هذه الدول وهي ظاهرة التقييم الخاطئ (المرتفع عادة) للعملة إضافة إلى الإفراط في العرض النقدي .

المبحث الثاني : سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات

إن سياسة سعر الصرف تلعب دورا جوهريا في إستقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التوازن الخارجي المنشود والذي ينعكس بدوره على معدل النمو الإقتصادي حيث أن الإختلالات الخارجية عادة ما تعود إلى التقييم الخاطئ للعملة الوطنية (تقويم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية **Overvalued**) وهو الأمر الذي يؤثر على المنتجات الوطنية بحيث تصبح أسعارها غير تنافسية في الأسواق الخارجية ، وعلى العكس من ذلك تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة **Devaluation** إلى إنخفاض تكلفة الحصول على المنتج المحلي في الأسواق الأجنبية مما يزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات (الميزان التجاري خاصة) و تعزيز معدلات النمو الإقتصادي وهو الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الوضع الإقتصادي العام .

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة تخفيض قيمة العملة

إن سياسة تخفيض سعر الصرف ليست مجرد مسألة تكتيكية تنتهج لتصحيح الأسعار المحلية وزيادة تنافسيتها بقدر ما هي قضية إستراتيجية تتمثل في تحديد سعر الصرف دون قيمته الحقيقية والحفاظ عليه لمدة معينة لترويج الصادرات المصنعة محليا وتعزيز تنافسية العملة الوطنية والحفاظ على التوازن الخارجي ، وهو النهج الذي تبنته الكثير من البلدان حيث أن سعر الصرف التنافسي يعد اليوم مكونا أساسيا للنمو والعمالة في هذه الدول .

1 - مفهوم سياسة التخفيض :

إن الحديث عن ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة يجرنا إلى التفريق بين هذا المفهوم و مفهوم آخر كي لا يتم الخلط بينهما ، حيث يجب التفريق هنا بين مصطلح التخفيض الذي يعبر عن عملية ذات طابع تقني محدد من طرف السلطات النقدية و مصطلح الإنخفاض في قيمة العملة الذي يشير إلى تدهور ما يصيب العملة ويعبر عن ظاهرة إقتصادية ناتجة عن مؤثرات خارجية و عوامل لا يمكن التحكم فيها والتي تعود أساسا إلى تفاعل قوى العرض والطلب .

بناء على هذا فإن عملية التخفيض تمثل قرارا تتخذه السلطات النقدية بهدف تغيير سعر الصرف الرسمي لعملة بلد ما بالنسبة إلى عملة دولية أخرى تمثل عملة مرجعية للتخفيض (ذهب ، دولار ، يورو ، ...) وذلك بغية تحقيق هدف أساسي يتمثل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات .⁽¹⁾

إن التخفيض هو إجراء تنتهجه السلطة النقدية بغرض التأثير على معدل الصرف الأجنبي للعملة المحلية مقارنة مع العملات الأخرى ، و من المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحويل الإنفاق من طرف المستهلكين (المحليين و الأجانب) مما يعمل على إحداث تحسن في الإقتصاد الوطني ، و لقد إرتبطت هذه السياسة بشكل كبير مع برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلى خفض حجم الإختلالات الخارجية خاصة في الدول النامية .⁽²⁾

تكمن ماهية سياسة التخفيض في التقليل المتعمد في قيمة العملة المحلية و ذلك بتقليل معدل سعر الصرف الرسمي ، وبمعنى آخر تخفيض قيمة العملة هو قرار السلطات النقدية تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي مقارنة مع هذه العملات أقل مما كانت عليه سابقا .⁽³⁾

2 - أسباب التخفيض :

إن أسعار الصرف غير الواقعية و المنفصلة عن الواقع الإقتصادي تحمل في طياتها إنعكاسات إقتصادية غير سليمة تتمثل إجمالا في الإختلالات الإقتصادية (الداخلية و الخارجية) والإضطرابات في مؤشرات الإقتصاد الكلي .

(1) أمين صيد ، ' سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ' ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، 2013 ، ص 157 .

(2) Samson Kwalingana , 'The short run and long run trade balance response to exchange rate changes in Malawi' journal of Development and Agricultural Economics , Vol. 48 , May , 2012 , p 221 .

(3) Mokhtar Kheladi , ' Introduction aux relations économiques internationales ' , OPU , Alger , 2010 , p 45 .

كل هذا ناهيك عن توسع شبكات هروب العملة الصعبة وإنهيار النظم الجبائية وإزدهار السوق الموازية وبالتالي هناك عدة أسباب تفرض على الدولة التوجه إلى سياسة تخفيض قيمة العملة نذكر منها : (1)

- مواجهة مخاطر أسعار الصرف المغالى فيها و المشاكل المرتبطة بميزان المدفوعات التي يعكسها حدوث عجز في الحساب الجاري حيث أن تحسين هذا الأخير و تصحيح الخلل فيه يعد السبب الرئيسي للتخفيض .
- زيادة التكاليف النسبية المحلية مقارنة بالتكاليف في الدول الأجنبية .

- تدهور القدرة التنافسية للسلع الوطنية ، وبالتالي فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى توسيع أسواق الصادرات المحلية وهو ما ينعكس بالإيجاب على معدل النمو الإقتصادي .

- إنخفاض الإحتياطيات من العملات الأجنبية بسبب تحول حاملي الأصول المالية من المواطنين و الأجانب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية بسبب عدم ثقتهم في ثبات سعر الصرف المحلي وهو الوضع الذي يمثل ضغوطات على الإحتياطيات من النقد الأجنبي .

- مواجهة أخطار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية) و الحيلولة دون ذلك وبالتالي تحقيق تصحيح المستوى الشامل للأسعار ، ومن شأن هذه الزيادة في الأسعار أن تخفض من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي .

- لجوء السلطات إلى الإقتراض الخارجي للحفاظ على نسبة معينة من الإحتياطيات الأجنبية و هو الأمر الذي يؤدي إلى تنامي حجم المديونية الخارجية وهو ما يعتبر مؤشرا على حدوث مشاكل تتعلق بقيمة العملة لذلك تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمتها .

- إرتباط العملة المحلية بكتلة نقدية معينة وتأثرها بذلك ، حيث أن التغير الحاصل في قيمة العملة السيادية ينعكس على قيمة بقية العملات المرتبطة بها .

عموما تلجأ الدول إلى تخفيض سعر صرف عملتها من أجل السماح بتقليص الفارق بين سعر الصرف الإسمي و سعر الصرف الحر (السوقي) ، كما يمثل التخفيض وسيلة متاحة أمام الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها لما له من أثر واضح في زيادة الصادرات وتقليص الواردات . (2)

3 - آثار سياسة التخفيض :

فضلا عن الآثار المرتقبة التي تجرها سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات والتوازن الخارجي بشكل عام (تصحيح العجز أو تقليله) هناك آثار أخرى تحمل طابعا داخليا تتعلق بمستويات النشاط الإقتصادي وتوزيع الدخل والموازنة العامة وإعادة توزيع الموارد .

(1) - أمين صيد ، " سياسة الصرف كآلية لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات " ، مرجع سابق ، ص 159 - 160 .
- مبارك بو عشة ، " السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية خلال الفترة 1981 - 1993 " ، مجلة العلوم الإنسانية - بحوث إقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 12 ، 1999 ، ص 83 .
- صبحي حسون الساعدي ، " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة " ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية ، العدد 07 ، 2011 ، ص 91 .
(2) سمية زيرار ، " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970 - 2004 " ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ماي ، 2007 ، ص 12 .

يمكن إيجاز مختلف هذه الآثار فيما يلي : (1)

- للتخفيض أثر واضح على الصادرات والواردات (الميزان التجاري) وذلك من خلال زيادة الصادرات التي تصبح أسعارها أقل وتقليص الواردات التي تصبح أسعارها أعلى .

- تؤثر سياسة التخفيض كذلك على الميزان المالي و حركة رؤوس الأموال حيث أن تخفيض قيمة العملة المحلية يدفع العملاء الإقتصاديين إلى إخراج رؤوس أموالهم لتلافي الخسائر المحتملة لهذا التخفيض أو بحثا عن أرباح محتملة في الأسواق الخارجية .

- يؤثر التخفيض كذلك على عبء القروض الخارجية و يختلف هذا الأثر تبعا لحالة المديونية للبلد (دائنا أو مدين) وتبعا للعملة المسدد بها هذا الدين (العملة المحلية أو الخارجية) .

- يؤثر التخفيض على النشاط الإقتصادي حيث أن إرتفاع أسعار الواردات سوف يفرض على المتعاملين الإقتصاديين تقليص الطلب على السلع الأجنبية و تحويل جزء منه إلى السلع المحلية و هو ما يحفز العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة النشاط الإقتصادي .

- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الدخل القومي و التوظيف نتيجة إرتفاع الصادرات و إنخفاض الواردات و هذا الإرتفاع يمس خاصة القطاعات المصدرة ، و من ناحية أخرى فإن السلع المحلية المنتجة من طرف قطاعات تستعمل سلعا أولية أو منتجات نصف مصنعة مستوردة سوف تشهد إرتفاعا في مستوى أسعارها الشيء الذي يخفض من القدرة الشرائية للمستهلكين (خاصة إذا كانوا ينتمون إلى فئة العمال في القطاعات غير المصدرة) .

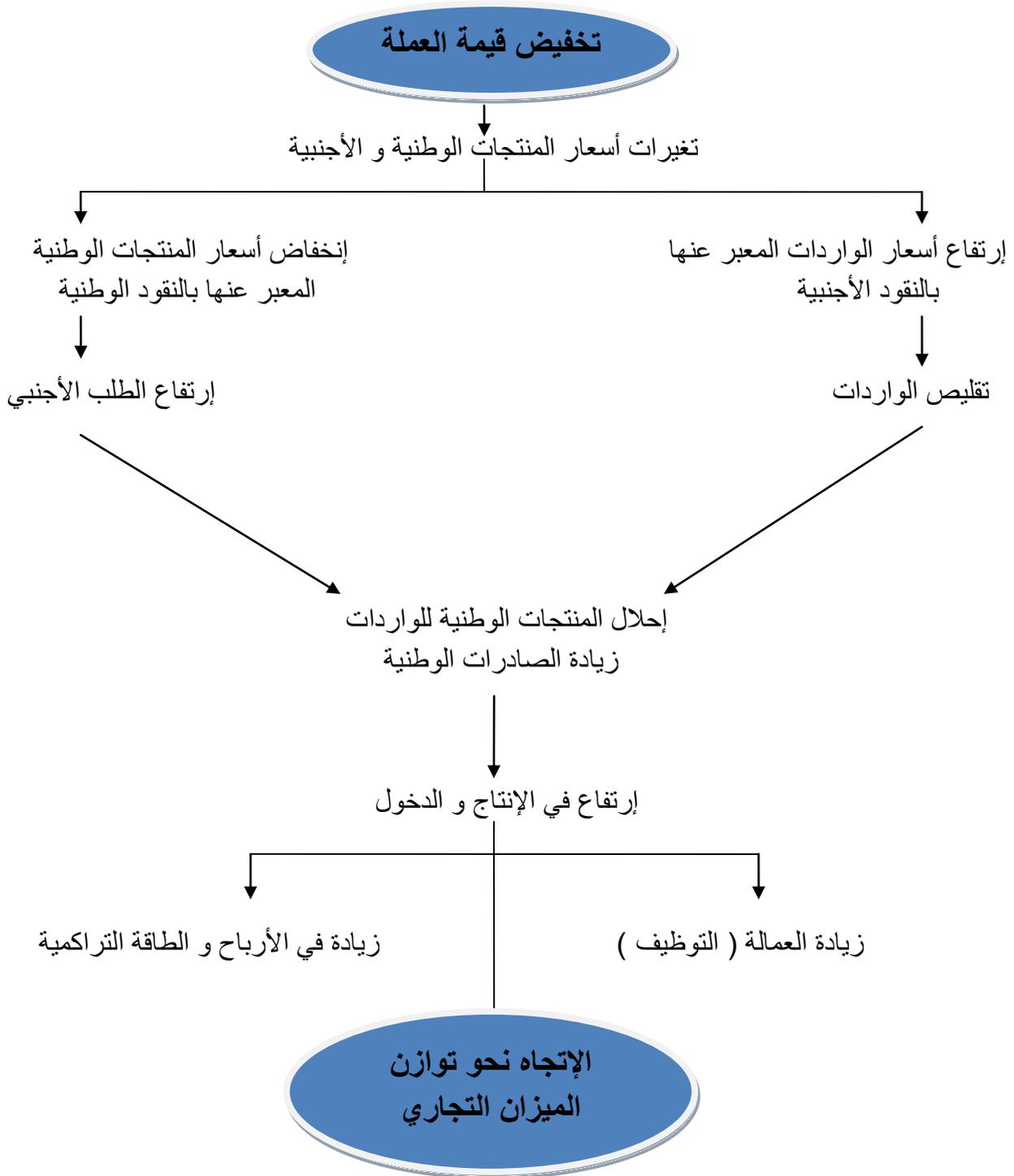
- يؤثر التخفيض كذلك على الموازنة العامة للدولة بتأثيره على كافة بنودها (النفقات الجارية كالأجور المستلزمات السلعية ، التحويلات الجارية ، الإيرادات العامة) بحيث يسري تأثيره على جميع مكونات هذه الميزانية ، و تزداد حدة التأثير كلما زادت درجة تدخل الدولة في إدارة النشاط الإقتصادي و إعتقاد الموازنة العامة كأداة لتحقيق أهداف إجتماعية .

- يساعد التخفيض كذلك على إعادة توزيع الموارد لصالح النشاطات المصدرة التي زادت تنافسيتها السعرية في السوق العالمية و هو الشيء الذي يؤدي إلى إعادة توجيه الموارد المحلية لصالح المنتجات المصدرة .

يمكن تلخيص جل الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة في الشكل الآتي :

(1) - أمين صيد ، " سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات " ، مرجع سابق ، ص 161 - 163 .
- صبحي حسون الساعدي ، " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة " ، مرجع سابق ، ص 92 - 93 .
- بوعتروس عبد الحق ، " آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية - بحوث إقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 31 ، جوان ، 2008 ، ص 107 - 108 .

الشكل (2 - 4) : السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة



المصدر : مبارك بوعشة ، مرجع سابق ، ص 86 .

4 - شروط نجاح سياسة التخفيض :

حتى تكون سياسة تخفيض قيمة العملة ناجحة و عملية في تحقيق الأهداف التي إنتهجت بغية الوصول إليها لابد من توفر مجموعة من العوامل والمحفزات الأساسية نذكر منها : (1)

- قدرة البلد على زيادة طاقته الإنتاجية بهدف توفير فائض من السلع الوطنية القابلة للتصدير ، أي أن نجاح سياسة التخفيض مرتبط إرتباطا وثيقا بحالة الهيكل الإقتصادي للبلد المخفض لعملته فإذا كان من شأن التخفيض أن يحد من الواردات فهذا لا يعني إطلاقا زيادته لحجم الصادرات لأن القدرة التصديرية مرتبطة أساسا بالطاقات الإنتاجية في الإقتصاد المحلي وإمكانية زيادتها تكيفا مع حاجيات الطلب الخارجي .

- تمتع الصادرات بدرجة كافية من المرونة والمقصود بذلك عدم إرتفاع أسعارها أو إنخفاضها بنسبة أكبر من نسبة التخفيض المطبق على سعر صرف العملة ، إذ أن إرتفاع أسعار الصادرات من شأنه أن يزيد كمية العملة الأجنبية التي يدفعها الأجانب لإستيرادها وهو ما يفقد الصادرات الوطنية مزايا التخفيض (تنافسية الأسعار) ، كما أن إنخفاض أسعارها بنسبة أكبر من نسبة التخفيض لن يحدث أثرا ملموسا في كمية النقد الأجنبي وبالتالي في رصيد ميزان المدفوعات على الرغم من توفير قدر أكبر من الموارد لأجل التصدير .

- عدم إنخفاض أسعار الواردات بنسبة أكبر من نسبة التخفيض أي أن يكون الطلب على الواردات مرنا لأن إنخفاض أسعارها على النحو السابق من شأنه أن يحافظ على حجم الطلب المحلي على السلع الأجنبية وبالتالي إستمرار العجز في ميزان المدفوعات في جانب الواردات .

- إستيفاء المعايير الدولية فيما يخص الصحة والأمان بالنسبة للمنتجات المصدرة إضافة إلى إستجابتها لمواصفات الجودة وبالتالي توفير الحوافز الأساسية لعملية التصدير .

- عدم إتباع البلدان المتقدمة والتي تشكل الأسواق الأساسية لتصريف المواد الأولية لسياسات حمائية من شأنها أن تعيق زيادة الصادرات المحلية .

المطلب الثاني : عوامل نجاح سياسة التخفيض و أثرها على معدلات التبادل الدولي

عرفنا سابقا أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي حتما إلى تآكل الإحتياطيات الدولية لدى الدولة وزيادة حجم إلتزاماتها تجاه الدول الأخرى ، وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تدهور القيمة الخارجية للعملة المحلية مما يفرض على الدولة إتخاذ بعض الإجراءات التعديلية .

في هذا الصدد يبرز أسلوب التخفيض الرسمي للقيمة الخارجية للعملة الوطنية ، وهو الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على مؤشرات كثيرة لعل أهمها معدلات التبادل الدولي التي تعكس درجة تعاطي التجارة الخارجية للدولة مع الشركاء التجاريين .

(1) - Graham Bird ، ' Balance of payments stabilisation policy in developing countries ' ، Overseas Development Institute ، working paper N°. 05 ، November ، 1981 ، p 20 – 21 .

- Jean Bourget ، Arcangelo Figliuzzi et Yves Zenou ، ' Monnaies et systèmes monétaires ' ، Éditions Bréal ، Paris 9^{ème} édition ، 2002 ، p 32 .

1 - عوامل نجاح سياسة التخفيض في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات :

تطرقنا فيما سبق إلى الحديث عن مرونة الطلب و العرض على السلع في التجارة الخارجية والتي تعد الأساس النظري لتفاعل أسعار الصرف مع الوضعية العامة لميزان المدفوعات ، حيث عرفنا أن الطلب الداخلي على الواردات ومرونته هو الذي يحدد الكميات المطلوبة من النقد الأجنبي وبالمقابل فالطلب الخارجي على الصادرات ومرونته هو الذي يحدد الكميات المعروضة من النقد الأجنبي .

هذا الأمر قادنا إلى ما يلي :

- فيما يخص الطلب على النقد الأجنبي فإن اللجوء إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدي بالضرورة إلى تقليص حجم الواردات و بالتالي تقليص قيمتها بالعملة الأجنبية ومن ثم تقليص حجم الطلب على العملة الأجنبية ، وهذا طبعا بالإستناد على درجة مرونة الطلب الداخلي على الواردات حيث أنه كلما زادت هذه المرونة كلما كان النقص في الطلب على النقد الأجنبي كبيرا والتصحيح في ميزان المدفوعات جليا والعكس صحيح .

- فيما يخص عرض النقد الأجنبي فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الصادرات وزيادة قيمتها بالعملة الأجنبية ، ولكن هذا الأمر يتوقف على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات حيث إذا كانت مرونته كبيرة فإن قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية ستزيد والعكس صحيح .

يظهر من هذا أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تهدف بالأساس إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات (زيادة الصادرات وتقليص الواردات) ، وبناءا على هذا نستطيع الخروج بالملاحظات التالية : (1)

أولا : تزداد فعالية سياسة التخفيض كلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلي على الواردات وارتفعت معها مرونة الطلب الخارجي على الصادرات .

من الشكل التالي يظهر أن لدينا فائض في حجم الطلب على النقد الأجنبي (العملة الأجنبية) بالقدر Q_2Q_1 عند مستوى سعر الصرف P وهو السعر المحدد مسبقا من طرف السلطات النقدية .

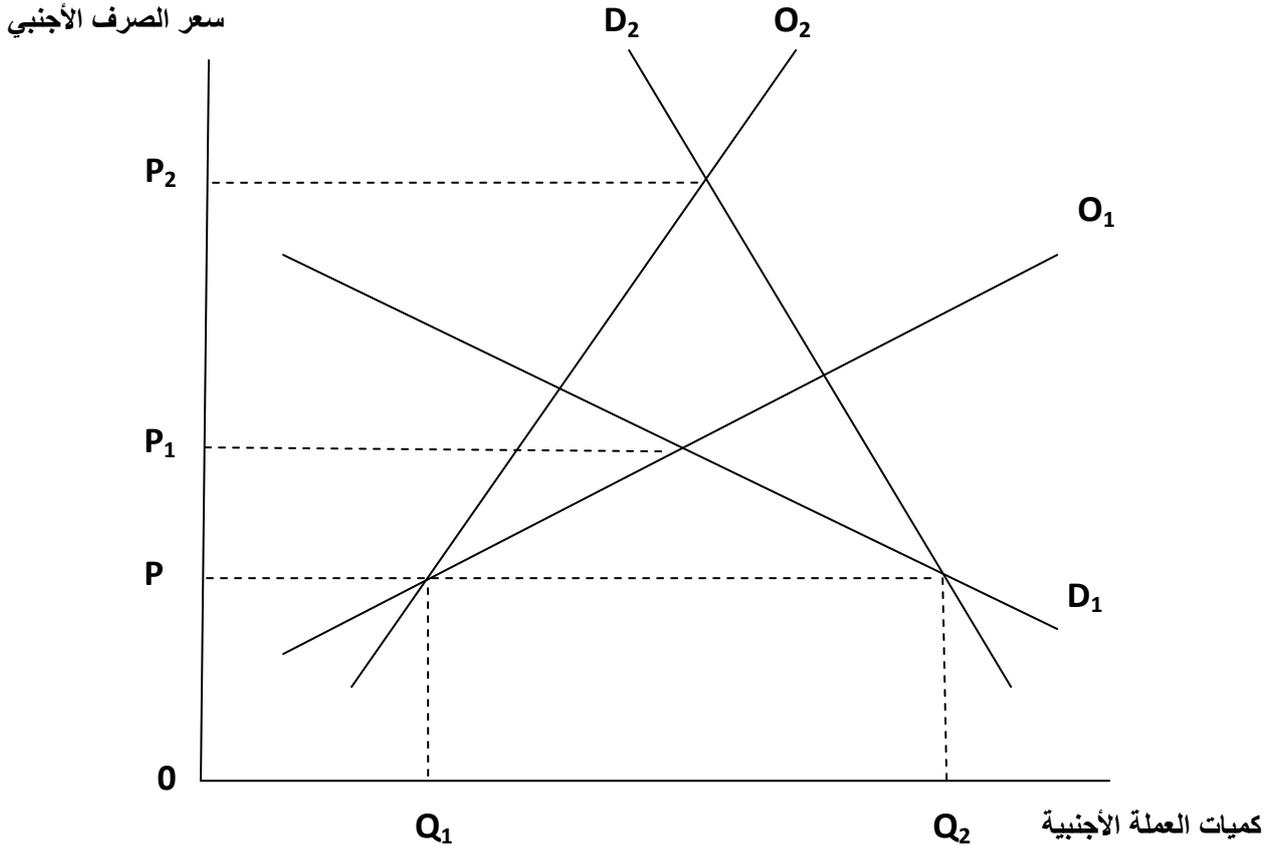
- في حال ما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات و الطلب الخارجي على الصادرات كبيرة تكون منحنيات العرض و الطلب على العملة الأجنبية موافقة للمستويات O_1 و D_1 و للتخلص من فائض الطلب Q_2Q_1 يتوجب العمل على رفع سعر الصرف بالمقدار P_1P .

- أما في حال ما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات و الطلب الخارجي على الصادرات منخفضة فإن منحنيات العرض و الطلب على العملة الأجنبية تكون موافقة للمستويات O_2 و D_2 و للتخلص من نفس فائض الطلب Q_2Q_1 لابد من رفع سعر الصرف بالمقدار P_2P و الذي يكون أكبر حتما من P_1P .

هذا الأمر (أي رفع سعر الصرف بالمقدار P_2P) قد يكون من الناحية العملية غير متاح حيث أنه يتضمن تخفيضا كبيرا في القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

(1) عبد الرحمن يسري أحمد ، " الإقتصاديات الدولية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 258 - 259 .

الشكل (2 - 5) : مرونة الطلب على الصادرات والواردات ، النقد الأجنبي وسعر الصرف



المصدر : المرجع السابق ، ص 259 .

ثانيا : إن انخفاض مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة الطلب الداخلي على الواردات (مجموع المرونتين يقل عن الواحد) يؤدي حتما إلى فشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات بل بالعكس قد يؤدي إلى زيادة حجم العجز فيه .

2 - أثر سياسة التخفيض على معدلات التبادل الدولي :

مما هو معلوم أن تقلبات أسعار الصرف عموما لها آثار جوهرية على أسعار وأحجام الصادرات والواردات وبالتالي على معدلات التبادل الدولي ككل ، وبالتالي فإن إتباع سياسة تخفيض قيمة العملة سوف يكون له الأثر الواضح على هذا المعدل .

في هذا الصدد فإن سعر الصرف للعملة المحلية يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل التبادل الدولي ، وهذا الأخير يمكن تمثيله بأحد المعدلات الشائعة وهو معدل التبادل السلعي الصافي والذي يشير إلى العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات .

معدل التبادل السلعي الصافي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات

وفق هذه العلاقة قد يتبادر إلى الأذهان أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا بد أن يؤثر سلبا على معدلات التبادل الدولي ، وهو الأمر الذي يسير في غير صالح الدولة المخفضة لسعر صرف عملتها بل في صالح الدولة التي رفعت قيمة عملتها .

إن هذا التحليل خاطئ من الناحية النظرية وتفسير ذلك أن الصادرات قد تم تقييمها بالعملة الأجنبية أما الواردات فقيمت بالعملة المحلية وهنا يكمن الخلل في فهم تأثير تخفيض سعر الصرف على معدل التبادل الدولي .

لفهم ذلك يمكن أن نسوق مثالا واضحا ، فلو قامت مصر مثلا بتخفيض قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي فإن القطن المصري يصبح أرخص للأمريكيين كما أن أجهزة الحاسوب الأمريكية تصبح أغلى للمصريين وهو الأمر الذي يبدو للوهلة الأولى وكأنه في غير صالح مصر ، وهذا التفسير الخاطئ يرجع إلى مقارنة أسعار أجهزة الحاسوب بالجنيه المصري بأسعار القطن بالدولار الأمريكي حيث أنه كان لزاما مقارنة أسعار الصادرات والواردات بعملة واحدة (إما بالجنيه أو بالدولار) .

وفي الحقيقة فإن تخفيض قيمة الجنيه المصري سوف يؤدي إلى رفع أسعار كل من القطن و أجهزة الحاسوب مقومة بالدولار الأمريكي في حين أنه سوف يؤدي إلى إنخفاض أسعارهما معا مقومة بالجنيه المصري ، فمعدل التبادل الدولي إذا يسير في غير صالح مصر و في صالح الولايات المتحدة الأمريكية لو أن أسعار أجهزة الحاسوب مقومة بالجنيه المصري إرتفعت بنسبة أكبر من إرتفاع أسعار القطن مقومة كذلك بالجنيه المصري ، أو أن أسعار أجهزة الحاسوب مقومة بالدولار الأمريكي قد إنخفضت بنسبة أقل من إنخفاض أسعار القطن مقومة بالدولار الأمريكي كذلك ويتوقف هذا أيضا كما ذكرنا سابقا على مرونة الطلب والعرض .

يمكننا معرفة إذا كان إجراء تخفيض قيمة العملة قد يؤثر على معدل التبادل الدولي سلبا أو إيجابا أي في صالح الدولة أو في غير صالحها إذا نظرنا إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة معينة على أنه إجراء مماثل لفرض ضريبة معينة على جميع الواردات بنفس نسبة التخفيض أو منح إعانة معينة للصادرات بنفس النسبة كذلك ، تفسير ذلك أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات وحده كفيل بتحسين معدل التبادل الدولي كما أن إعانات التصدير وحدها كفيلة بتحسين هذا المعدل كذلك ، و النتيجة الإجمالية لفرض الرسوم على الواردات و تقديم إعانات التصدير (أثر فرضهما معا على معدل التبادل الدولي) إنما تتوقف على القوة النسبية لأثر فرض كل منهما على حدة و هو الأمر الذي تصعب معرفته مسبقا ، أما فيما يخص ميزان المدفوعات فإن الأمر واضح حيث أن كلتا السياستين (التعريفية العامة على الواردات و إعانات التصدير) سوف تعملان على تحسين مركز ميزان المدفوعات شريطة أن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة يتمتع بالمرونة الكافية ، و عليه فإنه من المحتمل أن يكون أثر فرض الرسوم الجمركية على الواردات ومنح الإعانات للصادرات (أثرهما معا) هو تحسين وضع ميزان المدفوعات وهو الأمر نفسه فيما يخص تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .⁽¹⁾

(1) سامي خليل ، " الإقتصاد الدولي - الكتاب الثاني " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 1014 .

المطلب الثالث : فعالية سياسة التخفيض في معالجة الإختلال الخارجي في الدول النامية

ذكرنا سابقا أن سياسة تخفيض قيمة العملة ينتج عنها مجموعة من الآثار تمس جوانب مختلفة من المنظومة الاقتصادية المحلية و التي ترتبط أساسا بالبناء الإقتصادي و هيكل التجارة الخارجية ، و هو ما أدى بالكثير من الدول إلى إعتقاد هذه السياسة كألية عملية لتصحيح الإختلال الخارجي و نخص بالذكر هنا الدول النامية و يرجع كل هذا إلى أن سعر الصرف التنافسي يعد اليوم مكونا إستراتيجيا للنمو و العمالة في هذه الدول ، حيث يسمح هذا السعر للعملاء الإقتصاديين و الشركات المحلية بالإستفادة من النمو السريع في معدلات التبادل التجاري و يجذب الشركات الدولية التي تبحث عن المكان الأفضل لتصريف سلعها ، و كل هذا من شأنه أن يخلق نتائج إيجابية على صعيد التطور التكنولوجي المحلي و تحسين عملية الإنتاج بأفضل الوسائل التكنولوجية المتوفرة و بأفضل الأدوات التسويقية للإقتصاد العالمي ، فضلا عن هذا يعمل سعر الصرف التنافسي على تعزيز آثار إنتاج الصادرات على غيرها من القطاعات المحلية كما تنظر القطاعات المنافسة للواردات إلى أسعار الصرف كالمصدر الأهم لحمايتها إن لم يكن الوحيد .

رغم كل هذا قد ينطوي التخفيض غير المدروس في القيمة الخارجية للعملة المحلية على مخاطر كثيرة ، فقد يؤدي إلى تكريس التضخم نتيجة إرتفاع تكلفة السلع المستوردة ، كما قد يترتب عنه آثار سلبية على الميزانية حيث أن التخفيض من شأنه أن يزيد حجم عبء الديون الخارجية على الدولة والشركات المحلية على حد سواء .

1 - التخفيض و صادرات الدول النامية :

من المتوقع أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات و هو الإجراء الذي تلجأ إليه الدول النامية في هذا الصدد و ذلك بإنعاش قطاعات التصدير و القطاعات المنافسة للإستيراد بغرض زيادة حجم الصادرات و رصيد الدولة من النقد الأجنبي موازاة مع كبح الواردات و تعويضها بالسلع المحلية (ينتج عنه كذلك تقليص مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي) ، إلا أنه غالبا ما تستغرق هذه العملية (تخفيض الصادرات و تقليص الواردات) بعض الوقت قبل أن تأتي بنتائجها تبعا لظروف الأسواق الدولية كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر العوامل و الشروط التي ذكرناها آنفا و هو ما يضعنا أمام حتمية طبيعة الظروف الخاصة بالدول النامية .

1 - 1 محددات تطور حجم و هيكل صادرات الدول النامية :

نذكر في هذا المجال نوعين من المحددات هما : المحددات الداخلية و المحددات الخارجية نستعرضها فيما يلي : (1)

1 - 1 - 1 المحددات الداخلية :

يمكن حصر هذه المحددات في النقاط التالية :

(1) أحمد فريد مصطفى ، ' الإقتصاد الدولي ' ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 110 - 136 .

- طبيعة الهيكل الإقتصادي : يعتبر من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم و هيكل صادرات الدول النامية و الذي يتميز بالتخلف والتبعية للدول الصناعية المتطورة نتيجة استمرار تبعات الإستعمار وإنعدام مبدأ حرية التجارة و تأثر شعوب الدول النامية بمجموعة من العادات والتقاليد الموروثة ، كل هذه العوامل وعوامل أخرى أدت إلى إختلال الهيكل الإقتصادي والبنيان الإنتاجي وبالتالي إقتصرت صادرات الدول النامية على المنتجات الخام و الأولية .

- **دوال الإنتاج** : ينحصر الإنتاج في الدول النامية على المنتجات الأولية (زراعية و صناعية) و بالتالي فإنخفاض الإنتاجية هو أحد المعالم الأساسية لدوال الإنتاج في هذه الدول ، وهو ما يشكل عقبة رئيسية في جانب العرض المحلي للمنتجات الوطنية وهو ما يؤثر سلبا على الصادرات ولا مفر من هذه التبعات السلبية إلا بتنوع الإنتاج وتحسين نوعيته عن طريق التنمية الإقتصادية السليمة التي تمس كافة قطاعات الإقتصاد المحلي .

- **الضغوط السكانية** : يعتبر النمو السكاني السريع من أبرز مميزات الدول النامية ، وهو ما يفرض توجيه جزء كبير من الموارد الإقتصادية نحو إشباع حاجيات السكان (من سلع و خدمات) الذين يزيد عددهم بمعدل غالبا ما يفوق الزيادة الحقيقية في الناتج السلي وارتفاع مستوى العمالة (الحقيقية و المقنعة) وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية بما في ذلك السلع القابلة للتصدير .

- **معدل ونمط الإستثمار** : تعتبر طريقة تخصيص و توزيع الإستثمارات من العوامل المؤثرة في حجم و هيكل الصادرات في الدول النامية التي لا تضع معظمها في عين الإعتبار وهي بصدد توزيع الإستثمارات ضرورة أن يكون تخطيط الصادرات عنصرا أساسيا في تحديد نمط توزيع هذه الإستثمارات في الوقت التي تعاني فيه من عجز دائم في موازين مدفوعاتها .

- **السياسة التجارية** : تساهم السياسة التجارية في تحسين معدلات التبادل التجاري عن طريق تطبيق توليفة من الإجراءات كنظام التعريفات و الحصص و الإتجار الحكومي وغير ذلك من أساليب الرقابة على سير المعاملات التجارية الخارجية ، كما أن السياسة التجارية التي بدأت تنتهجها الكثير من الدول النامية من أجل زيادة إيراداتها التصديرية وتحسين معدلات تبادلاتها التجارية تعتمد بدرجة كبيرة على ما تنتهجه الدول المتقدمة من سياسات إنتاجية وتجارية مقابلة ومدى إستجابتها لمقتضيات التعامل الدولي في مواجهاة مشاكل التجارة والتنمية في تلك البلدان .

1 - 1 - 2 المحددات الخارجية :

تعود هذه المحددات إلى عنصرين أساسيين هما :

- **تطور مستوى الطلب الخارجي** : إن المتتبع لحجم صادرات الدول النامية اليوم يرى أن هناك إتجاها طويل الأمد يتجلى في تباطؤ الزيادة في طلب الدول المتقدمة والصناعية خصوصا على صادرات الدول النامية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إتجاه معدلات التوسع في صادرات هذه الدول (المتمثل أساسا في المنتجات الأولية) إلى الإنخفاض التدريجي و هو الأمر الذي يحدث في سوق النفط مؤخرا .

ويمكن إرجاع كل هذا إلى عدة إعتبارات أهمها السياسات الإنتاجية التي تنتهجها الدول المتقدمة وما ترتب عنها من تغير في بنية طلبها على المنتجات الأولية من الدول النامية إضافة إلى العراقيل الموضوعة من

طرف الدول المتقدمة أمام وارداتها من الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة وكذلك التكتلات الإقتصادية وأثرها على تطور حجم الصادرات .

- **إتجاهات شروط التبادل التجاري :** يعد الإتجاه الحالي لمعدل التبادل التجاري متدهورا بصورة تؤثر سلبا على الدول النامية وهو الشيء الذي أثبتته معظم الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة ، ويعتبر هذا أحد العقبات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول في سبيل تحقيق عملية التنمية حيث أنها تعتمد أساسا على تصدير المنتجات الأولية الزراعية و المعدنية حيث أن الإنتاج الأولي يعد عصب النشاط الإقتصادي فيها ، وعليه قد يعزى تدهور معدلات التبادل أساسا إلى عوامل كامنة في جانبي العرض والطلب .

1 - 2 مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدول النامية :

إن تحقق مرونة كافية للطلب الخارجي على الصادرات تماشيا مع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية لا يؤدي بالضرورة إلى تنامي حجم هذه الصادرات و هذا راجع إلى وجود العديد من العقبات التي ترتبط بخصائص الإقتصاد المحلي في هذه الدول ، فكما ذكرنا سابقا تتمثل معظم صادرات الدول النامية في المواد الأولية و التي تتسم بتقلب أسعارها في السوق العالمية إضافة إلى أن الطلب العالمي عليها يتجه إلى الإنخفاض في المدى المتوسط و الطويل ، كما أن النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة و التي تستورد صادرات الدول النامية يتعرض عادة إلى فترات من الركود الإقتصادي و الذي ينعكس على حجم الطلب الخارجي على منتجات الدول النامية ، وهذا ما يعني أنه ليس بالضرورة أن يتزايد الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول بمجرد إنخفاض أسعارها .⁽¹⁾

إضافة إلى هذا ، يستلزم نجاح سياسة التخفيض أن يكون هيكل الإنتاج المحلي للصادرات قادرا على التكيف مع تنامي حجم الطلب الخارجي على هذه السلع وهو الشيء الذي تقفده الكثير من الدول النامية حيث أنها تواجه العديد من العراقيل في إطار زيادتها لإنتاج السلع الموجهة للتصدير والذي يتطلب تكثيف عمليات إستغلال الموارد العاطلة والإمكانات المتاحة لتحفيز قطاع الصادرات وهو الشيء الذي يتطلب توفر العديد من الشروط التي تفتقر إليها معظم الدول النامية .

1 - 3 ثبات مستوى الأسعار المحلية في الدول النامية :

إن الوصول لتحقيق الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة يتوقف كذلك على طريقة تعاطي السلطات النقدية مع أي موجات تضخمية محتملة ، والتساؤل يطرح هنا عما إذا كان تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية لمرة واحدة أم أنه سوف يؤدي إلى زيادات إضافية في الأسعار وإلى زيادة معدل التضخم .

هذا يعني أن فعالية سياسة التخفيض تتوقف على مدى إستقرار الأسعار الداخلية للصادرات أي أنه في حالة إرتفاع الأسعار محليا توازيا مع إنتهاج سياسة التخفيض فإن هذه الأخيرة ستفقد جدواها وتندعم فاعليتها وبالإسقاط على حالة الدول النامية نرى أن السمة الأساسية فيها هي إنعدام المرونة الكافية للجهاز الإنتاجي وهو الشيء الذي يضعها تحت وطأة الضغوط التضخمية .

(1) أمين صيد ، ' سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ' ، مرجع سابق ، ص 192 - 193 .

وبناء على هذا قد يصاحب تخفيض قيمة العملة إرتفاع محسوس في الأسعار المحلية بنسبة تفوق أو تساوي نسبة التخفيض ، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على تحقيق المزايا التي وضعت من أجلها هذه السياسة والتي تتمثل أساسا في إعطاء ميزة تنافسية للصادرات المحلية .

2 - التخفيض وواردات الدول النامية :

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يعمل على رفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثبات هذه الأسعار مقومة بالعملة الأجنبية ، مما يعني تقليص الواردات وخفض الطلب المحلي عليها بالتوازي مع تحفيز الصادرات وتنامي حجم الطلب عليها وهو الشيء الذي ينعكس بالإيجاب على الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وهذا لا يتأتى إلا في ظل توافر شروط معينة تتماشى مع طبيعة الإقتصاديات المحلية في الدول النامية .

2 - 1 مرونة الطلب الداخلي على واردات الدول الأخرى :

يؤدي إرتفاع الأسعار المحلية للواردات بنفس نسبة التخفيض (أو أكبر منها) إلى تقلص طلب المستهلكين المحليين على هذه السلع المستوردة بنسبة أكبر من نسبة التخفيض وهو الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الواردات ، إلى أن طبيعة الهيكل الإنتاجي والثقافة التنموية المحدودة في الدول النامية يحولان دون الوصول إلى النتائج المرجوة من إنتهاج سياسة التخفيض خاصة في جانب الواردات ، ويكمن السبب وراء هذا إلى إفتقاد هذه الدول إلى شروط جوهرية في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، حيث أن الجهاز الإنتاجي في هذه الدول يعاني من محدودية كبيرة لإنتاج السلع البديلة للواردات و بأسعار تنافسية ، كما أن معظم واردات الدول النامية تحصل عليها من العالم الخارجي (الدول المتقدمة و الصناعية) وهي سلع إستراتيجية لا يمكن الإستغناء عنها كما أنها لا تنتج محليا مثل الغذاء والدواء والتجهيزات الإلكترونية ... إلخ .

وبناء على هذا فإن سياسة التخفيض ستكون عاجزة أمام تحقيق هدف تقليص الطلب المحلي على الواردات حتى وإن إرتفعت أسعارها نتيجة إنتهاج هذه السياسة .

2 - 2 مرونة العرض الخارجي للواردات :

حتى تصل سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق الهدف الخاص بكبح عملية الإستيراد من خلال الحد من تنامي حجم الواردات يجب أن يتوفر شرط خاص بحجم العرض الخارجي للسلع الأجنبية ، ويتمثل في حتمية أن لا تعتمد الدول المتقدمة إلى اعتماد أسلوب الإغراق بتخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة المحلية ، وهو الأمر الذي يحتم بقاء الأسعار المحلية للواردات على حالها قبل القيام بسياسة التخفيض ، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن تحافظ هذه السياسة على فعاليتها في الحد من الواردات . (1)

(1) الفار إبراهيم محمد ، ' سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ' ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص 31 .

المبحث الثالث : سياسة الرقابة على الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات

تقوم الكثير من البلدان بفرض مجموعة من القيود و الإجراءات على عمليات بيع و شراء العملة المحلية مقابل العملات الأخرى سواء على الأفراد المقيمين في الدولة أو حتى المقيمين خارجها ، وتستخدم هذه الضوابط عادة من طرف الدول ذات العملات الضعيفة نسبيا و التي يتولد طلب كبير على العملات الأجنبية بين متعاملها ومواطنيها ، وتهدف هذه الإجراءات أساسا إلى تحقيق الإستقرار في سوق الصرف الأجنبي من خلال تحجيم تقلبات أسعار الصرف نتيجة تدفق العملات إلى الخارج وإيقاف هروب رؤوس الأموال الأجنبية على خلفية ضعف العملة المحلية .

من هذا المنطلق ظهر ما يعرف بمفهوم الرقابة على الصرف و الذي يشير إلى تدخل الدولة بإستخدام سلطتها السيادية بهدف التأثير على العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية ، وهو التوصيف الذي لا يمكن أن يصنف ضمن ترتيبات أسعار الصرف الثابتة ولا أسعار الصرف المعومة فهو قد يعبر عادة عن حالة توفيقية أو إنتقالية بين النظامين السابقين ، كما يتم التوجه نحو تبني هذه السياسة من طرف الدول من أجل الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف والتي تلقي بظلالها على حالة ميزان المدفوعات .

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سياسة الرقابة على الصرف

من الجدير بالذكر أن فاعلية سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي مرتبطة أساسا بالظروف الإقتصادية للدولة إضافة إلى ترتيبات ومعايير النظام النقدي الدولي السائد والتي تحدد لها لوائح صندوق النقد الدولي المعمول بها في فترة زمنية معينة .

1 - مفهوم سياسة الرقابة على الصرف :

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي عن آلية لتنظيم حركة الصرف من طرف الدولة حيث تكون كل المشتريات و المبيعات من العملة الصعبة محتكرة لدى البنك المركزي ، وتقوم هذه السياسة على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة ، وعليه فإن هذا النظام يعتمد على حساسية التمييز الإقتصادية سواءا كان التمييز بين الدول أو بين السلع .⁽¹⁾

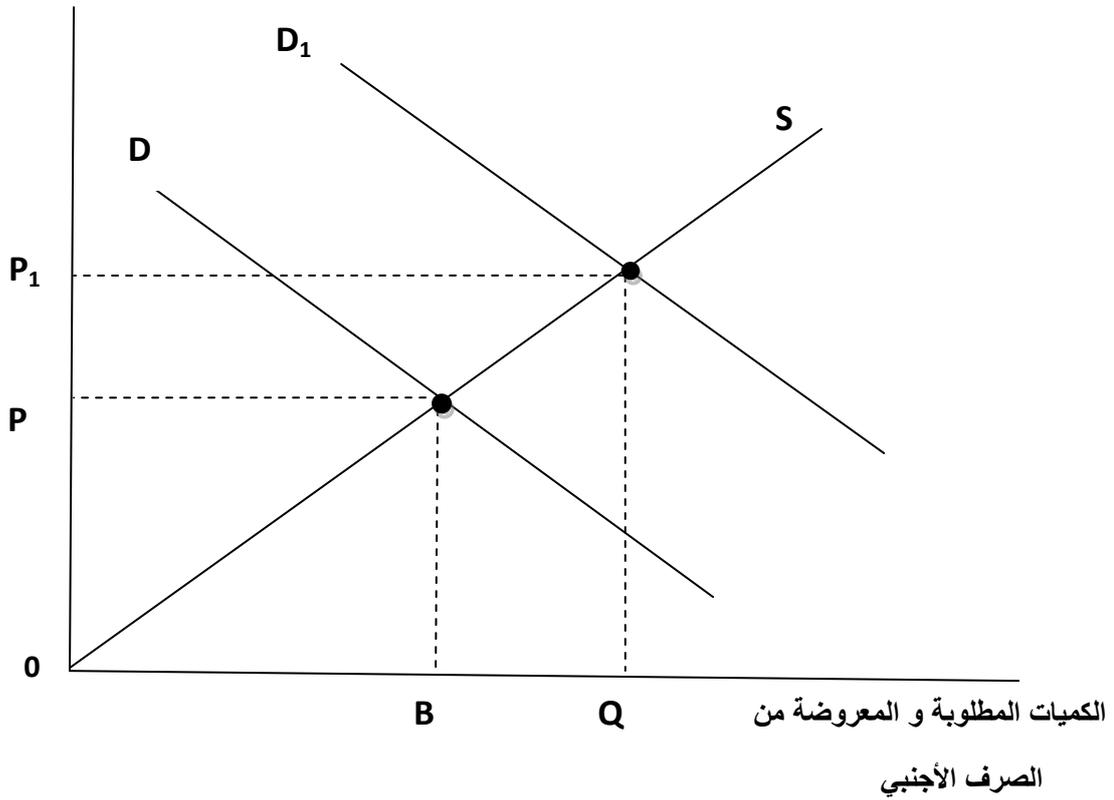
تعد سياسة الرقابة على الصرف شكل من أشكال الرقابة التي تفرضها الحكومة على عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية من طرف المقيمين أو على عمليات شراء و بيع العملة المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي فإن هذا الإشراف الحكومي لا يتيح الحرية للمتعاملين الإقتصاديين الذين تفرض عليهم إجراءات تقييدية فيما يخص متحصلاتهم ومدفوعاتهم من الصرف الأجنبي .

بناء على هذا فإن سعر الصرف التوازني في ظل هذا النظام يتحدد بشكل إداري تبعا للوائح القانونية السارية خلافا للمبادئ القائلة بتفاعل قوى السوق (عرض العملة والطلب عليها) في تحديد هذا السعر والشكل التالي يوضح آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف :

(1) محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى ، " الإقتصاد الدولي " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 60 .

الشكل (2 - 6) : التحديد الإداري لسعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف

سعر الصرف الأجنبي



المصدر : نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق ، ص 144 .

إذا افترضنا أن الطلب على الصرف الأجنبي قد ارتفع لسبب من الأسباب (المضاربة ، السياحة ، العلاج الدراسية في الخارج ... إلخ) فإن هذا سيؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب من D إلى D_1 وهو ما يعني إرتفاع سعر الصرف من P إلى P_1 و بالتالي حدوث فجوة بين عرض الصرف والطلب عليه بالمقدار ما بين B و Q أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يفوق العرض منه ، وعندما ترى السلطات النقدية أن هذا السعر لا يناسبها في تحقيق أهداف سياساتها الإقتصادية وأنها لا تملك القدرة على سد الفجوة بين عرض الصرف والطلب عليه من خلال زيادة المعروض منه فإنه لا مناص لها إلا كبح مستويات الطلب على الصرف الأجنبي وذلك بالتدخل إداريا بإستخدام الوسائل و التقنيات الملائمة لنظام الرقابة على الصرف .

بناء على ما سبق ذكره نستطيع الخروج بالملاحظات التالية :

- في ظل سياسة الرقابة على الصرف لا يسمح بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا بالرجوع إلى اللوائح والتنظيمات المعمول بها دوليا .
- يحتكر البنك المركزي بصفته ممثلا للسلطة النقدية في الدولة العملات الأجنبية وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف والتنظيم لسوق الصرف .

- إلغاء سوق الصرف وفق الشكل المتعارف عليه في أنظمة ثبات أسعار الصرف أو أنظمة تعويم العملات لأن عمليات الصرف من إختصاص البنك المركزي وحده .
- وجود أكثر من سعر للصرف (نظام سعر الصرف المتعدد) .

2 - أسباب إتباع نظام الرقابة على الصرف وأهم مبادئه :

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف وسيلة هامة في يد الدولة للتأثير في كل من المدفوعات والتجارة الدولية من خلال تبني الوسائل المختلفة للرقابة على الصرف الأجنبي ، وأمام هذا كان لابد من ذكر أهم الأسباب التي تفرض على الدولة إتباع هذه السياسة إضافة إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها ، وهو ما سنحاول تلخيصه في النقاط التالية : (1)

2 - 1 الأسباب :

- مواجهة النقص الذي تعاني منه الدولة في الأرصدة الأجنبية (عملات و ذهب) وكبح الطلب عليها .
- الحفاظ على قيمة العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف السوق (العرض والطلب) .
- مكافحة الكساد و تحفيز الإنتاج من خلال رفع الأسعار الداخلية وإنعاش بعض الصناعات الهامة .
- ضمان تواصل الإمداد بواردات معينة من الخارج (خاصة المواد الأولية) .
- مكافحة ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

2 - 2 المبادئ :

- وضع جميع العمليات الخاصة بالصرف في يد سلطة واحدة تكون بمثابة هيئة مركزية لتجميع العملات الأجنبية (سلطة مراقبة الصرف) ، وقد يكون البنك المركزي مشاركا في توجيه ومراقبة هذه المعاملات .
- إلزام كافة المصدرين بأن يضعوا جميع متحصلاتهم من العملات الأجنبية جراء عمليات التصدير في يد هذه السلطة ، وإلزام كافة المستوردين بإقتناء العملات الأجنبية التي يحتاجونها في عمليات الإستيراد من هذه السلطة .
- تتم معاملات البيع و الشراء السابقة في إطار سعر صرف تحدده الدولة .
- إلغاء التعامل بالصرف بالنسبة لبعض العمليات إذ قد تمنع الدولة الإحتفاظ بالأرصدة الذهبية وتفرض تسليمها لسلطة مراقبة الصرف كما تحظر تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ، وهو ما يعني فرض رقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال (تسهيل العمليات الجارية ومنع حركة رأس المال) ، كما قد تلجأ الدولة إلى تجميد حسابات الأجانب لديها .

(1) شقيري نوري موسى وآخرون ، ' التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ' ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 174 - 175 .

3 - أهداف سياسة الرقابة على الصرف :

لعل الهدف الرئيسي لإنتهاج سياسة الرقابة على الصرف من طرف الدول يتمثل في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بالتحكم في إستعمال النقد الأجنبي ، وهو الهدف الذي يحمل في طياته مجموعة من الأهداف الأخرى والتي يمكن إبرازها فيما يلي : (1)

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث أن معظم إستخدامات الصرف الأجنبي تكون متعلقة به .
- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية و المحافظة عليها في مستوى أعلى من قيمتها الحقيقية حيث أن قيمة العملة تؤثر على قيمة الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال ، وهو الأمر الذي يفرض على الدولة سن إجراءات تنظيمية وقانونية لتنظيم عمليات التداول فيما يخص العملات المختلفة .
- تنمية إحتياجات الدولة من الصرف الأجنبي (الذهب والعملات الأجنبية) .
- تحقيق الأهداف السياسية وممارسة الضغوط المختلفة والتي تخدم المخطط الإقتصادي للدولة .
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو القطاعات التي تتلائم مع السياسة الإقتصادية للبلد إضافة إلى الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تنمية حجم الإحتياجات لدى الدولة من العملات الأجنبية والتخفيف من عبء الديون الخارجية .
- عزل الإقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية كالأزمات النقدية الفجائية .
- تحديد الأولويات فيما يخص إستخدامات الصرف الأجنبي .
- تمثل سياسة الرقابة على الصرف أداة هامة من أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى حماية الصناعات الوطنية من غزو السلع المستوردة من خلال فرض القيود المختلفة على تحويل هذه السلع وهو ما يصب في صالح الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات .
- من الأهداف الرئيسية كذلك لسياسة الرقابة على الصرف دعم مخططات التنمية من خلال المعاملة التفضيلية لبعض الواردات التي تكتسي طابع السلع الإستراتيجية والتي تخدم المخطط الإقتصادي للبلد ومشاريع التنمية فيه .
- الحد من إنتشار ظاهرة الدولار والتي تعني إزاحة الدولار للعملة الوطنية من خلال إستخدامه في المعاملات الداخلية ، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بالإستخدام الكفؤ للإجراءات الإدارية لنظام الرقابة وإلا كانت النتائج عكسية (أي تفاقم ظاهرة الدولار) .

(1) - أمين صيد ، ' سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ' ، مرجع سابق ، ص 153 .

- شقيري نوري موسى ، ' التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ' ، مرجع سابق ، ص 176 .

- عطية المهدي الفيتوري ، ' الإقتصاد الدولي ' ، مركز البحوث الإقتصادية ، بنغازي ، 2000 ، ص 206 .

- محمود يونس ، ' إقتصاديات دولية ' ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 248 .

- منجد عبد اللطيف الخشالي ، ' إزاحة العملة الوطنية و الدور المتصاعد للدولار الأمريكي ' ، مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، طرابلس ، 2005 ، ص 35 .

المطلب الثاني : تقنيات وآثار سياسة الرقابة على الصرف

تأخذ سياسة الرقابة على الصرف أشكالاً وأنماطاً مختلفة تتكامل معظمها مع أساليب و وسائل السياسة التجارية (الرقابة على التجارة الخارجية) وهو الشيء الذي يعكس مستوى التداخل الكبير بين سياسة التخطيط التجارية وسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي ، فالأولى تحتكر قطاع التجارة الخارجية والثانية تحتكر حجم الصرف أو النقد الأجنبي ، إلا أن الهدف النهائي لهما هو إستغلال كميات الصرف الأجنبي بالشكل الذي يخدم أهداف السياسة الإقتصادية للبلد ، و يتجلى نظام الرقابة على الصرف في أساليب وتقنيات محددة تهدف كلها إلى السيطرة على مستويات العرض والطلب على العملة الأجنبية وترشيد إستخداماتها على الوجه المناسب . (1)

1 - تقنيات سياسة الرقابة على الصرف :

ذكرنا أن سياسة الرقابة على الصرف تقوم أساساً على تركيز كل عمليات الصرف (بيع و شراء العملات) بين يدي سلطة واحدة تمثل الوجه الحكومي الذي يتولى عملية المراقبة وإتمام المعاملات الخاصة بالصرف هذه الأخيرة تستعمل عدة أساليب و تقنيات في هذا الصدد ، نذكر منها :

1 - 1 مراقبة المعاملات الجارية :

تلجأ الدول عادة إلى تقييد عمليات التسديد الناتجة عن حركة الصادرات و الواردات بهدف تجنب تحويل رؤوس الأموال وهذا بإتخاذ بعض الإجراءات و التدابير الإحترازية التي من شأنها أن تحتم على كل عملية تسديد دولية المرور بحكم القانون عبر المصارف الوطنية وهو ما يسمح لها بمتابعة عمليات الصرف المختلفة من خلال ما يلي : (2)

- منح تسديد قيمة الواردات مسبقاً .

- إلزام المصدرين بإدخال عائدات الصادرات من العملة الصعبة .

- تحديد سقف معين للمبالغ من العملة الصعبة المخصصة للسائح .

إن الهدف الأساسي من وراء كل هذا ليس منع إتمام المعاملات الجارية من الصادرات والواردات ، إنما الغاية من مراقبة الصرف هي الإشراف على عمليات التسديد .

1 - 2 مراقبة حركة رؤوس الأموال نحو الخارج :

يتمثل الهدف من وراء هذه السياسة في منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ومحاربة ظاهرة هروبها سواء وفق المعاملات الرسمية أو عن طرق غير مشروعة ، وعادة ما تظهر ظاهرة هروب رؤوس الأموال على نطاق أوسع حين تتزايد التدفقات الرأسمالية إلى الخارج بصورة كبيرة على خلفية الهبوط الحاد في عوائد الأصول المحفوظ بها في هذا البلد أو نتيجة تزايد مخاطر الإحتفاظ بهذه الأصول .

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، " مقدمة في المالية الدولية " ، مرجع سابق ، ص 147 .

(2) أمين صيد ، " سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات " ، مرجع سابق ، ص 145 .

وهذه الوضعية من شأنها أن تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية في الدولة والتي تكون عادة في حاجة ماسة لدخول رؤوس الأموال لتمويل الإستثمارات الخاصة ببنيتها التحتية .

1 - 3 الحسابات المجمدة :

تلجأ الدولة عادة إلى هذا الإجراء عندما تواجه العجز في رصيدها من العملات الأجنبية عن طريق تقييد المدفوعات على الواردات المستحقة للأجانب ، وهذا كله بهدف منع رؤوس الأموال الأجنبية من العودة للخارج فتقوم بتجميدها في حسابات خاصة وتفرض على المدينين دفع ما عليهم بالعملة الوطنية وإيداعه في حساب خاص لدى البنك المركزي ولا يسمح للدائنين بالسحب من هذه الحسابات إلا بشروط معينة : (1)

- إنقضاء مدة معينة قبل القيام بعملية السحب .

- إستثمار قيمة هذه الأموال في مشروعات محلية لدى الدول المدينة .

- فرض أسعار صرف معينة على الدائنين .

يعتبر هذا الأسلوب تقييدي إلى حد كبير كما أنه يضر بمصادقية الدول ويعيق حركة الإستثمارات الأجنبية لديها .

1 - 4 سعر الصرف المتعدد :

يتمثل هذا الأسلوب أساسا في تحديد أسعار صرف متعددة للعملة الوطنية بناء على مبدأ الأفضلية والمحابة تبعا لتنوع مصادر وإستخدامات الصرف الأجنبي ، و بالتالي تعتمد الدولة إلى العمل بأسعار صرف مختلفة لكل قطاع أو فئة (الصادرات ، الواردات ، تحويلات رؤوس الأموال) ، فمثلا قد يحدد البنك المركزي سعر صرف منخفض لشراء العملات الأجنبية التي يكون الغرض وراءها إستيراد السلع الأساسية ويحدد سعرا مرتفعا فيما يخص إستيراد السلع الكمالية .

يؤخذ على هذا الأسلوب صعوبة الإدارة حيث أنه يتعامل مع عدة أسعار صرف عكس نظام سعر الصرف الموحد الذي يتعامل مع سعر واحد .

1 - 5 إتفاقيات الدفع :

هي صورة للإتفاقيات الثنائية بين الدول و تشمل المعاملات السلعية إضافة إلى الخدمات ، الرسوم ، النقل السياحة وبقية المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات ، وتتم هذه الإتفاقيات بهدف تسديد الديون بين الدول وهذا بالإتفاق على نسبة معينة من مدفوعات الواردات بواسطة الدول الدائنة توضع في حساب المقاصة الخاصة بها لتسديد الدين . (2)

(1) شقيري نوري موسى و آخرون ، ' التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ' ، مرجع سابق ، ص 179 .

(2) نفس المرجع ، ص 180 .

1 - 6 نظام الحصص :

يعكس هذا الأسلوب تداخلا وظيفيا بين تقنيات الرقابة على التجارة الخارجية وتقنيات الرقابة على النقد الأجنبي ، وهو من الأساليب الشائعة على المستوى الدولي حيث يتم تحديد الكميات المستوردة وتخصيص المبالغ اللازمة لتسديد قيمتها ، وأي سلعة خارج قائمة هذه الحصص لا يتحمل البنك المركزي مسؤولية توفير النقد الأجنبي لها .

1 - 7 القيود الكمية على الواردات :

ويهدف هذا الأسلوب إلى تقييد و كبح الواردات من خلال فرض قيود تعمل على الحد منها و تقليل كميات النقد الأجنبي المنفق عليها مما يعمل على الحد من عجز ميزان المدفوعات ، ويمكن تقييد الواردات السلعية من خلال زيادة الضرائب والرسوم الجمركية وفرض رخص الإستيراد مما يرفع أسعار الواردات في السوق المحلية ، وتعتبر هذه الوسيلة ناجعة في تخفيض قيمة الواردات عندما يكون الطلب المحلي عليها مرتفعا .

1 - 8 إعانات التصدير :

تقدم هذه الإعانات لتحفيز قطاع الصادرات و تحفيز عملية التصدير ككل ، ولكي تكون هذه السياسة فعالة لابد من توازيها مع إرتفاع الطلب الخارجي على الصادرات (زيادة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات) ، وهو ما يعني زيادة كمية الصادرات وبالتالي زيادة القيمة الإجمالية لها .

1 - 9 الحظر الكلي أو الجزئي :

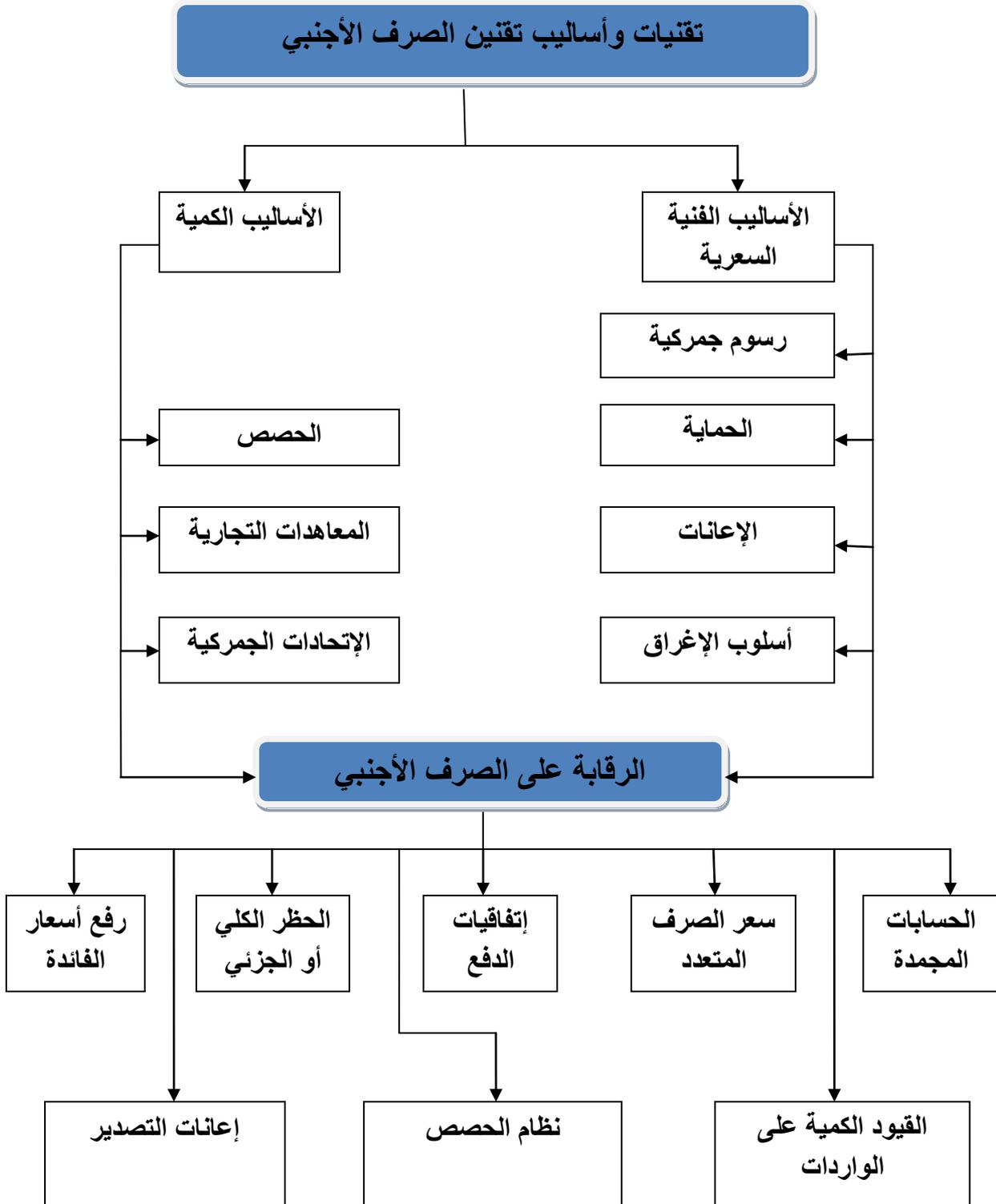
يعد من التقنيات الشائعة لسياسة الرقابة على الصرف و يتمثل في القيام بالحظر الكلي أو الجزئي لمجموعة من السلع المستوردة ، ويعتبر هذا الأسلوب إنعكاسا مباشرا لبعض الإعتبارات الجيوسياسية و يهدف أحيانا لتحقيق أهداف إجتماعية (حظر السلع المحرمة دوليا و محليا) ، إلا أن أهداف هذا الأسلوب تتميز بالإزدواجية سواء فيما يخص السياسة التجارية للدولة أو الحفاظ على إحتياجاتها من الصرف الأجنبي .

1 - 10 رفع أسعار الفائدة :

وهذا بهدف التأثير على حركة رؤوس الأموال من و إلى الدولة ، فعندما يزداد سعر الفائدة يزداد معه تدفق رؤوس الأموال من الخارج و يقل خروج رؤوس الأموال من الدولة وهو ما ينتج عنه زيادة في الطلب على العملة المحلية و بالتالي إرتفاع قيمتها الخارجية ، ورغم كل هذا لابد من الأخذ بعين الإعتبار حدود تغيرات أسعار الفائدة بما يتلاءم مع سوق الإستثمار .

والمخطط التالي يوضح جل التقنيات المتاحة أمام الدولة لفرض الرقابة على الصرف الأجنبي :

الشكل (2 - 7) : مخطط توضيحي لتقنيات الرقابة على الصرف الأجنبي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 250.

2 - آثار سياسة الرقابة على الصرف :

على الرغم من الإجراءات التي تفرضها سياسة الرقابة على الصرف و التي تساهم بشكل كبير في تمويل العجز في ميزان المدفوعات إلا أن تأثيرها يظل نسبيا و مؤقتا سرعان ما يزول ليكشف من جديد عن الإختلال في سوق الصرف الأجنبي و بالتالي عدم التوازن في ميزان المعاملات الجارية ، كما أن الضبط المستمر لحركة رؤوس الأموال مع الخارج ينتج تكاليف مرتفعة تعيق برامج التنمية الإقتصادية في الدولة و عادة ما تؤدي الضوابط و الإجراءات المفروضة على مبادلات الصرف الأجنبي إلى خلق ما يسمى بأسواق الصرف السوداء و بالتالي يصبح سعر صرف العملة الأجنبية أعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي و هو ما يخلق سوقا موازية لتبادل عملات الظل في إطار أسعار صرف حقيقية و أكثر قربا للواقع و كل هذا قد ينعكس سلبا على فعالية إتباع الدولة لسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي .

إضافة إلى هذا فإن سياسة الرقابة على الصرف من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية نتيجة القيود المفروضة على المعاملات الدولية ، و هو الأمر الذي قد ينتج بعض الآثار السلبية و التي يمكن أن تأخذ الأشكال الآتية : (1)

- خلق جو مضطرب يعيق عمليات التبادل الدولية و المشروعات الإنتاجية المعتمد عليها في قطاع التجارة الخارجية .
- خلق جو لقيام عمليات المضاربة للإستفادة من رخص الإستيراد .
- الإستخدام غير الكفؤ للموارد نتيجة الحد من منافسة المنتجات الأجنبية للسلع المحلية إضافة إلى المعاملة التفضيلية في أسعار الصرف بالنسبة لبعض الواردات الأساسية .
- التحيز في المعاملة بين الدول أي أن التعامل لا يكون حسب أفضل الشروط .
- تضيق نطاق المعاملات و بالتالي تقليل حجم و قيمة التجارة الخارجية حيث أن كل دولة سوف تحدد قيمة مبيعاتها لدولة ما بمقدار ما ستشتريه منها .
- تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج بصفة غير قانونية بحثا عن أسعار صرف أكثر تشجيعا .
- قد ينتج كذلك عن هذه السياسة اللجوء إلى أساليب غير مشروعة كالتصريح الكاذب فيما يخص فاتورة التصدير (تخفيض مبلغ الفاتورة) .
- الإضرار بمكانة البلد الإقتصادية و خلق مجال من الشك فيما يخص وفاءه بالتزاماته ، و هو ما قد يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليه .
- التخصيص غير المناسب و تقسيم العمل بين الدول وفق معايير غير إقتصادية ، و هو الأمر الذي قد يؤدي إلى نقص الإمداد بالسلع التي يمكن إنتاجها و بالتالي نقص المنفعة للأفراد ناهيك عن المشروعات .

(1) - شقيري نوري موسى و آخرون ، ' التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ' ، مرجع سابق ، ص 181 - 182

- أمين صيد ، ' سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ' ، مرجع سابق ، ص 155 .

- بن عيني رحيمة ، ' سياسة سعر الصرف و تحديده - دراسة قياسية للدينار الجزائري ' ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ،

تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2014 ، ص 142 .

المطلب الثالث : سياسة الرقابة على الصرف بين حتمية المحافظة على التوازن الخارجي وضوابط صندوق النقد الدولي

مما هو معلوم أن تقلبات الصرف المستمرة تؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة فيما يخص العملية التصديرية والإستيرادية على حد سواء ، حيث أن الزيادة في هذه التقلبات فضلا عن الضوابط المفروضة على عمليات الصرف تشكل دلالة على أن هناك بيئة غير مواتية لتنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على حجم وهيكل التجارة الخارجية وبالتالي على ميزان المدفوعات .

وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم للوصول إلى تحقيق بعض الأغراض لعل أهمها المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة المحلية ومنع خروج رؤوس الأموال نحو الخارج والحد من الواردات غير الأساسية إضافة إلى تشجيع الصادرات وعزل الإقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية بالشكل الذي يكفل له تحقيق التوظيف الكامل دون الخشية من الوقوع في آثار إختلال التوازن الخارجي للدولة . (1)

إن سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي وهذا بالعمل على مراعاة جميع المتغيرات المؤثرة في قطاع التجارة الخارجية وإتجاهاتها المختلفة فضلا عن سلوك المصدرين والمستوردين و هيكل الإنتاج في الدولة ، وهو الشيء الذي يظهر جليا في اللوائح التنظيمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي بشكل دوري لغرض حصر نفوذ سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي وإرشاد الدول الأعضاء حول كيفية إدارتها لأسعار الصرف بالشكل الذي يكفل لها الوصول إلى التوازن الخارجي موازاة مع تحقيق درجة من القبول الدولي في هذا الشأن .

1 - سياسة الرقابة على الصرف و التوازن الخارجي :

تختلف الإجراءات المتبعة في فرض الرقابة على عمليات الصرف بإختلاف الهدف من ورائها وبالرجوع كذلك إلى الوضعية العامة في ميزان المدفوعات (تحسن أو تدهور) ، ويمكن إبراز ذلك في الآتي : (2)

1 - 1 الرقابة على الصرف في حالة ترقب إنخفاض قيمة النقد الوطني :

تتجسد آليات الرقابة على الصرف في هذه الحالة كلما طرأ تحسن في ميزان المدفوعات والذي يرافقه حدوث ارتفاع في إحتياطيات الصرف الأجنبي لدى الدولة ، وبالتالي تهدف سياسة الرقابة هنا إلى مجابهة عمليات المضاربة الهادفة إلى خفض حصيلة النقد الأجنبي .

تعتمد سياسة الرقابة في هذا الصدد على مراقبة العمليات التجارية (التصدير و الإستيراد) ومراقبة حركة رؤوس الأموال ، وهذا من خلال :

(1) سيد طه بدوي ، ' مقدمة في الإقتصاد النقدي و الدولي - العلاقات الإقتصادية الدولية ' ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2015 ، ص 77 .

(2) أمين صيد ، ' سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ' ، مرجع سابق ، ص 144 - 151 .

1 - 1 - 1 الرقابة على العمليات الخارجية :

من الطبيعي أن ترافق أي معاملة تصدير أو إستيراد عملية تحويل رؤوس الأموال و هو ما ينعكس سلبا على وضعية التوازن الخارجي ، ولهذا تلجأ السلطات إلى إتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تشكل عقبات قانونية في طريق الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال .

أغلب هذه التدابير تتعلق بعمليات التسديد الناتجة عن المعاملات التجارية الدولية والتي يفرض عليها المرور عبر بنوك متفق عليها و التي تتحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بإتمام عمليات الصرف والتسديد وهو الشيء الذي يكفل للنظام المصرفي مراقبتها بشكل فعال .

إن الهدف الأساسي لهذه المراقبة لا يتمثل في تشكيل عوائق قانونية في طريق إتمام المعاملات الجارية (صادرات و واردات و خدمات) وإنما يتمثل في الإشراف على عمليات التسديد عن طريق :

- الإلتزام بإدخال حصيللة التصدير من العملات الأجنبية إلى الدولة خلال مدة محددة من طرف السلطات النقدية ، وتختلف هذه المدة من بلد لآخر .

- منح التغطية اللازمة لتسديد ثمن الواردات (العملات الأجنبية الضرورية) مع تحديد أجل للتسديد .

- تحديد مبلغ العملات الأجنبية المخصصة للمواطنين على أساس سعر صرف معين بهدف تغطية الرحلات السياحية ورحلات الدراسة والأعمال .

1 - 1 - 2 الرقابة على حركات رؤوس الأموال نحو الخارج :

تهدف سياسة الرقابة هنا إلى منع تكوين أصول مالية في الخارج إنطلاقا من حصيللة النقد الأجنبي المكون في الداخل وبالتالي محاولة الحد من هروب رؤوس الأموال الداخلية إلى الخارج ، حيث أن هذا الوضع يشير إلى تحركات مالية عابرة للحدود تكون على درجة من القوة بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على الإقتصاد المحلي من خلال التأثير على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) .

قد تلجأ الدولة هنا إلى سياسة الرقابة على الصرف من خلال الإجراءات التالية :

- فرض الرقابة على الإستثمارات المباشرة (الوطنية بالخارج و الأجنبية بالداخل) ، ويتمثل الهدف من هذه السياسة في حظر إخراج رؤوس الأموال والعملة الصعبة من طرف المشروعات الوطنية في الخارج إضافة على توجيهها إلى تمويل إستثماراتها بالإعتماد على القروض الخارجية ، ومن جانب آخر تهدف هذه السياسة إلى تحفيز المشروعات الأجنبية على إدخال رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع إستثمارية في الداخل .

- فرض الرقابة على تداول الأوراق المالية الأجنبية من خلال منع المتعاملين الإقتصاديين والمواطنين (المقيمين) من شرائها من الأجانب (غير المقيمين) ، ويهدف هذا الإجراء إلى تجنب خروج العملة الصعبة الهادف إلى حيازة وتداول الأوراق المالية الأجنبية .

- منع دخول الذهب من خلال إلزام المقيمين الر اغبيين في شراء الذهب بالقيام بمعاملاتهم على رصيد الذهب الموجود في الداخل ، وبالتالي فإن سعر الذهب التوازني يتحدد باللقاء العرض والطلب الداخليين .
- فرض إجراءات لمراقبة الوضعية المصرفية من خلال منع المصارف من تحقيق أرباح ناتجة عن عمليات المضاربة إضافة إلى منعها من إقراض النقد الوطني إلى الأعوان الخارجيين بهدف الوقوف دون السماح لهم بالقيام بعمليات المضاربة التي تؤدي إلى تخفيض محتمل للنقد الوطني .
- فضلا عن هذه الإجراءات يمكن أن توجد إجراءات أخرى لسياسة الرقابة على الصرف والتي تهدف كلها إلى مراقبة حركات رؤوس الاموال نحو الخارج كنا قد ذكرناها سابقا (القيود الكمية على الواردات إعانات التصدير ورفع معدلات الفائدة) .

1 - 1 - 3 الحد من الدخول المفرط لرؤوس الأموال :

تقوم هذه السياسة على اعتماد مجموعة من التدابير و الإجراءات من طرف السلطات النقدية من أجل كبح تدفق رؤوس الأموال من الخارج و التي يكون هدفها خلق جو عام للمضاربة والبحث عن تحقيق سعر صرف مرتفع في وقت لاحق ، وهذا الجو قد يعمل على تغذية حجم النقد بشكل مفرط وتخفيض أسعار الفائدة وهو الأمر الذي من شأنه أن ينعش الضغوطات التضخمية .

وتستطيع الدولة ممثلة بالسلطات النقدية أن تعتمد على بعض الإجراءات لمواجهة هذا التدفق الكثيف لرؤوس الأموال نذكر منها :

- التأثير على ودائع النقد الوطني الخاصة بغير المقيمين بإلغاء الفوائد وفرض معدلات إحتياط إلزامية عليها بالشكل الذي يجعل مصلحة الصرف على هذا النوع من العمليات غير مجدي إقتصاديا .

- العمل بأسواق الصرف المزدوجة والتي تبدي فعالية كبيرة في حالة الدخول المكثف لرؤوس الأموال حيث يقوم هذا المبدأ على أساس محاولة السلطات النقدية الحفاظ على سعر متكافئ في السوق الرسمي .

إن ارتفاع سعر الصرف نتيجة حدوث فائض في الطلب على النقد الوطني بهدف تمويل العمليات غير التجارية سوف يؤدي بغير المقيمين إلى الرجوع عن فكرة التوظيف بهذا النقد لأن سعر شرائه سيكون أعلى من السعر الرسمي .

- تأطير القروض التي يتلقاها المقيمون من الخارج في حالة ما تعرض النقد الوطني لحالة ضعف في أسواق الصرف ، حيث تشجع الدولة مشروعاتها (القطاع العام و الخاص) على الإستدانة الخارجية وهو الأمر الذي يحتم عليها وضع سقف لهذه القروض إضافة إلى وقف تنفيذها على الموافقة المسبقة للسلطات النقدية .

1 - 2 الرقابة على الصرف في حالة ترقب ارتفاع قيمة النقد الوطني :

لا يقتصر اعتماد سياسة الرقابة على الصرف على مواجهة الآثار السلبية لخروج رؤوس الأموال وبالتالي إنخفاض رصيد الدولة من العملات الصعبة بل الأمر يتعدى ذلك إلى اعتمادها كسياسة فعالة لمجابهة التدفق الكثيف للنقد الأجنبي نحو الداخل وتحويله إلى نقد وطني وهي الوضعية التي تعتبر نتيجة مباشرة لعمليات

المضاربة على النقد الأجنبي التي عادة ما تؤدي إلى رفع قيمة النقد الوطني ، وهو الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبا على حركة الصادرات (الإنخفاض) ويزيد من قيمة الواردات وبالتالي التأثير سلبا على رصيد ميزان المدفوعات ككل .

لذلك تعتمد الدولة لمعالجة هذا المشكل على مجموعة من التدابير والتي تتمثل عادة في الآتي :

1 - 2 - 1 اللجوء إلى إستخدام الأساليب التقليدية :

تتمثل هذه الأساليب في الآليات التي أشير إليها سابقا (مراقبة الإستثمارات ، مراقبة أرصدة الذهب ، القيود على الواردات ، إعانات التصدير ، ... إلخ) بشكل يختلف في أهدافه عن حالة فرض الرقابة على الصرف لمواجهة إنخفاض قيمة النقد الوطني ، ولعل أبرز هذه الأساليب هي :

- التحكم في مواعيد و آجال إتمام عمليات التسديد بهدف إجبار المستوردين على التسديد العاجل لقيمة الواردات خلال فترة محددة عادة ما تبدأ من تاريخ إثبات هذه الواردات من طرف مصالح الجمارك .

- تجميد عمل المصارف مع الخارج لتجنب تدهور وضعيتها (نتيجة النقد الوطني أو الأجنبي) لتلافي قيام عمليات المضاربة نتيجة إرتفاع قيمة النقد الوطني .

- تقييد الإستثمارات الأجنبية ضمن صلاحيات الإقتصاد الوطني من خلال إعتماد بعض التدابير بالشكل الذي يضمن الرقابة المباشرة عليها .

- فرض تغطية على أصول المقيمين الجدد بنسب مرتفعة (الإحتياطي الإلزامي) في البنك المركزي .

- فرض الرقابة المشددة على الوضعية المصرفية من خلال رفع نسب الفوائد على الحسابات المفتوحة من طرف الأجانب .

1 - 2 - 2 العمل في إطار آليات سوق الصرف المزدوج :

تقوم فحوى هذه الآلية على أساس تقسيم عمليات الصرف تبعاً لطبيعتها ، بحيث تتولى سوق الصرف الرسمي إتمام العمليات التجارية و هذا راجع لكون البنك المركزي يتحمل مسؤولية الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية (النقد الوطني) في حدود معينة تحددها الإتفاقيات الدولية وغالبا ما يكون هذا السعر منخفضا حيث تغالي معظم الدول في تحديد القيمة الخارجية لعملاتها و كما قلنا يختص هذا السعر بتسوية حصيلة الصادرات التقليدية و الواردات الأساسية فقط ، أما فيما يخص المعاملات الأخرى (غير التجارية) فهي تابعة لتقلبات السوق الحر حيث أن سعر صرف العملة الوطنية يتحدد وفق قانون العرض والطلب .

بناء على هذا فالنقد الوطني المستخدم للأغراض التجارية يتعامل مع سعر صرف ثابت رسمي ، أما فيما يتعلق بالسوق الحر فإن هذا السعر (سعر الصرف الرسمي) المصرح به لصندوق النقد الدولي لا يعود متبنى من طرف البنك المركزي فيما يخص إتمام جميع الصفقات ذات الطابع غير التجاري والتي لا يغطيها سعر الصرف الرسمي .

2 - سياسة الرقابة على الصرف وضوابط صندوق النقد الدولي :

من الجدير بالذكر أن سياسة الرقابة على الصرف تعد وسيلة فعالة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية في ظل ظروف معينة يعيشها البلد ، فلقد بدأ العمل بهذا النظام موازاة مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي مر بها الإقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي حيث لجأت الدول الأوروبية إلى تبني هذا النظام لمكافحة ظاهرة هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل و علاج العجز في موازين مدفوعاتها ووقف إستنزاف إحتياطياتها الدولية ، إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية و إقتراب الكثير من الدول خاصة الصناعية منها من تحقيق درجات معينة من الإستقرار الإقتصادي بدأ نفوذ سياسة الرقابة على الصرف ينحسر وهذا بالتوازي مع ظهور الترتيبات الجديدة للنظام النقدي الدولي وتفعيل إتفاقيات صندوق النقد الدولي فيما يخص سياسات الصرف وآليات الإستقرار الإقتصادي .

على العكس من هذا فلقد وجدت معظم الدول النامية المنتجة للمواد الأولية أنفسها مجبرة على الإستمرار في تبني سياسة الرقابة وتعدد أسعار الصرف منذ أن بدأتها في ثلاثينيات القرن الماضي وإلى يومنا هذا نتيجة إستمرار العجز في موازين مدفوعاتها وفشل سياسات تخفيض القيمة الخارجية للعملة والتي أثرت سلبا على معدلات التبادل الدولي إضافة إلى زيادة الأعباء فيما يتعلق بالوفاء بالديون الأجنبية .⁽¹⁾

2 - 1 صندوق النقد الدولي والحد من سياسة الرقابة على الصرف :

تتم معاملات التجارة الخارجية في ظل سياسة الرقابة على الصرف على أساس مدى توفر وسائل الدفع وليس على أساس النفقات النسبية و هو الشيء الذي يعد في حد ذاته سوء تخصيص للموارد الاقتصادية على المستوى الدولي كما تعد القيود المفروضة على التحويل الخارجي من المعوقات التي تهدد الإستقرار المالي و النقدي على هذا المستوى .

وعليه يسعى صندوق النقد الدولي إلى كبح سياسة الرقابة على الصرف والحد من نفوذها في ظل إرتفاع درجات الإنفتاح الإقتصادي وهيمنة المنهج النقدي الذي يتبناه هذا الصندوق والذي يتجه نحو تفعيل درجات كبيرة من الحرية في التعامل بالصرف الأجنبي و تبادل العملات المختلفة .

وتهدف اللوائح التي تصدر عن صندوق النقد الدولي فيما يخص ترتيبات الصرف بشكل دوري إلى تحقيق إستقرار النظام النقدي الدولي من خلال تشجيع السياسات الاقتصادية الوطنية التي لا تتعارض مع هدف تحقيق الإستقرار الخارجي والذي يتأتى في حالة ما إذا لم يتسبب مركز ميزان المدفوعات في إجراء تعديلات هيكلية في أسعار الصرف ولا يتوقع له أن يتسبب في إجرائها على المدى الطويل .

لقد تم في هذا الصدد إصدار قرار في جوان 2007 من طرف صندوق النقد الدولي يحدد سياسات الصرف المنتهجة من طرف الدول الأعضاء و التي تشكل عقبة رئيسية في طريق الدول التي تتعامل بأساليب الرقابة ، ولعل أهم المبادئ التي جاء بها هذا القرار هي الآتية :⁽²⁾

(1) Margaret G. Devries , ' Multiple exchange rates : expectations and experiences rates ' , IMF , July , 1965 , p 282 - 311 .

(2) صحيفة وقائع - صندوق النقد الدولي ، ' رقابة صندوق النقد الدولي - قرار 2007 بشأن الرقابة الثنائية ' ، جوان ، 2007 ، ص 04 .

- تجنب سياسات أسعار الصرف المخلة بالإستقرار الخارجي .
- عدم تدخل البلد العضو في أسعار الصرف أو في النظام النقدي الدولي بهدف الحيلولة دون إجراء تعديل فعال في ميزان المدفوعات أو الحصول على ميزة تنافسية غير عادلة تميزه عن بقية الدول الأعضاء .
- تدخل البلد العضو في سوق الصرف يكون في حالة مواجهة أوضاع غير منظمة والتي قد تتضمن تشوهات مربكة قصيرة الأجل في سعر صرف عملته .
- مراعاة الدول الأعضاء مصالح البلدان الأخرى في حالة ما إذا لجأت إلى إستخدام سياسات التدخل المعمول بها بما فيها البلدان التي تستخدم عملاتها كوسيلة للتدخل .

2 - 2 نقاط لصالح سياسة الرقابة على الصرف :

- على الرغم من الإنحسار الكبير في التعامل بسياسة الرقابة على الصرف إلا أن هذا لا يعني أن العمل بها قد إنتهى كليا حيث أن هناك هامشا من الرقابة لا زال يطبق إلى يومنا هذا ، وصندوق النقد الدولي بنفسه يقر بذلك حيث أنه لا زال يصدر لوائح سنوية فيما يخص ترتيبات التحويل الخارجي وإدارة الرقابة وحسابات غير المقيمين ، وهذا يعتبر دليلا على أن الحرية الكاملة لا يمكن لها أن تصل إلى تحقيق كل الأهداف الإقتصادية وهو ما دفع بالكثير من الدول النامية إلى التعاطي مع أسلوب التعويم المدار الذي يعد في حد ذاته وسيلة من وسائل الرقابة على الصرف حتى وإن عملت به هذه الدول بشكل ضمني ولم تصرح به علنا .
- نتيجة الإندماج الكبير الذي تشهده الإقتصاديات العالمية برزت الكثير من التحديات والتي فرضت على النظام النقدي الدولي اللجوء إلى فرض الرقابة على المعاملات الدولية خاصة المالية منها موازاة مع التطورات الهائلة في العمل المصرفي ولعل هذه التحديات قد تكرست نتيجة الكثير من الأسباب نذكر منها :
- التطورات السياسية والتداعيات الأمنية وأثارها على حركة رؤوس الأموال .
 - إنتشار القيود على الجهاز المصرفي محليا ودوليا نتيجة الخلفيات الإيديولوجية والسياسية والأمنية وبالتالي تقييد عملية تحويل رؤوس الاموال .
 - إستفحال الطرق غير المشروعة كتهريب الأموال وتهريبها .
- نتيجة كل هذا تم ترسيخ فكرة لدى دول العالم خاصة المتقدمة مفادها أن الحرية المطلقة في إتمام العمليات المتعلقة بالتحويل الخارجي غير مجدية وتتطوي على مخاطرة كبيرة تؤثر على التبادل الدولي ، وهنا عاد الحديث مجددا عن سياسة الرقابة على الصرف وبدأ تفعيل الإتفاقيات الدولية في هذا الصدد .

خاتمة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى العلاقة التفاعلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات والتي تتجلى في السبل المتاحة للتخلص من آثار الإختلال في ميزان المدفوعات بإستخدام سعر الصرف بإعتباره آلية عملية لتحقيق الإستقرار الخارجي المرغوب .

تفسير ذلك أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تعمل بصورة مباشرة وتلقائية على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى اللجوء لوسائل أخرى كإحتفاظ بالأرصدة الدولية حيث يمثل العجز في الميزان فائض عرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى إنخفاض القيمة الخارجية لها وهو الشيء الذي يمنح ميزة تنافسية للسلع والخدمات المحلية يجعلها أرخص نسبيا وبالتالي تشجيع الصادرات وزيادة قيمتها وتقليل حجم الواردات و هو الأمر الذي يستمر حتى يتم الوصول إلى تغطية العجز في ميزان المدفوعات أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات والذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي لإرتفاع قيمتها الخارجية و بالتالي منح ميزة تنافسية للسلع والخدمات الأجنبية مما يعني زيادة الواردات وتقليص الصادرات ، وهو الأمر الذي يستمر كذلك إلى غاية إختفاء الفائض في ميزان المدفوعات وإستعادته لحالة التوازن .

وناقشنا كذلك في هذا الفصل أهم المناهج المستخدمة في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بالإعتماد على سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية والتي أشرنا إليها كذلك كوسيلة فعالة تجر نتائج إيجابية على ميزان المدفوعات كما ذكرنا أهم الشروط التي يجب توافرها حتى تحقق هذه السياسة الأهداف الكامنة وراء إتباعها ، وهي الشروط غير المتوافرة إلى حد ما في حالة الدول النامية التي تتميز بضعف إندماجها في الإقتصاد العالمي إضافة إلى وجود بعض المشاكل الإقتصادية كإنعدام مرونة صادراتها المحلية .

وتطرقنا في الأخير إلى سياسة الرقابة على الصرف بإعتبارها وسيلة في يد السلطات النقدية للحفاظ على التوازن الخارجي وحماية العملة الوطنية ، إلا أن هذه السياسة قد يترتب عنها آثار سلبية على الإقتصاد الوطني مثل إنتشار الأسواق الموازية للصرف إضافة إلى أن هذه السياسة تتناقض بمحتواها مع الواقع الإقتصادي الدولي الذي يتجه بصورة كبيرة إلى تفعيل وسائل الحرية الإقتصادية كتحرير التجارة وتحرير سعر الصرف وتحرير حركة إنتقال رؤوس الأموال .

الفصل الثالث

دراسة قياسية وتحليلية
لآثار تقلبات سعر صرف
الدينار على ميزان
المدفوعات في الفترة
1990 - 2014

مقدمة الفصل :

بعد تطرقنا للجانب النظري حول موضوع أسعار الصرف وميزان المدفوعات والذي تضمنته الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي للبحث موضوع الدراسة وهذا من خلال القيام بدراسة قياسية تحدد العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار وأثارها المحتملة على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014) ، حيث أنه بعد التحليل الوصفي لسعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر وإبراز بعض الجوانب في هيكلية الإقتصاد الجزائري ناهيك عن تطور بعض المؤشرات المؤثرة على متغيرات الدراسة حاولنا تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (نموذج الـ ARDL) على معطيات الإقتصاد الجزائري وذلك بالمرور على الخطوات العملية الخاصة بذلك بدءا باختبارات الإستقرارية مرورا إلى تشكيل نموذج التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة (متغيرات النموذج في المدى الطويل) إضافة إلى تحديد نوع العلاقة في المدى القصير ومعرفة اتجاهات السببية بين هذه المتغيرات بإستعمال إختبار السببية لتودا – يماموتو ، ومن أجل هذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى التالي :

- أولا : الدراسة التحليلية لتطور متغيرات الدراسة وبعض المؤشرات الهامة في الإقتصاد الجزائري .
- ثانيا : الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري .

المبحث الأول: تطور نظام الصرف و ميزان المدفوعات في الجزائر في فترة الدراسة

تميزت فترة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري و التي امتدت من سنة 1967 إلى غاية سنة 1990 بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وهو الأمر الذي ينطبق على أسعار الصرف و بالتالي فقد عرفت هذه الأسعار حالة من الاستقرار تبعا للرقابة الموجودة على الصرف آنذاك و عرفت هذه المرحلة بسيادة نظام الصرف الثابت للدينار الجزائري ، إلا أنه ومع بروز الصدمة البترولية سنة 1986 و انفصال سعر الصرف المحدد إداريا عن الواقع الاقتصادي تحتم على السلطات الجزائرية اللجوء إلى إعادة النظر في سياسة الصرف لديها والعمل على الاندماج تدريجيا في اقتصاد السوق .

بناء على هذا فقد ارتأينا في هذه الدراسة أن نركز على فترة ما بعد الأزمة البترولية بصرف النظر عن الفترة السابقة والتي تميزت كما قلنا آنفا باستقرار الأسعار (1) .

المطلب الأول: تطور سياسات الصرف و الوضع الإقتصادي في الجزائر

إلى غاية سنة 1986 وهي السنة التي شهدت حدوث الأزمة البترولية لم تكن هناك تحولات في سياسة الصرف المنتهجة من طرف الدولة سواء من ناحية الوسائل أو من ناحية الأهداف ، ولكن وبالموازاة مع هذه الصدمة التي تعرض لها الإقتصاد الوطني كان لزاما على السلطات العمل على إيجاد نظام صرف ملائم بغية تعويض عائدات البترول المتأكلة وتحقيق مستويات نمو مقبولة للنشاط الإقتصادي والسير في سبيل الوصول إلى نظام صرف يناسب السياسات الإقتصادية الموضوعية .

1 - تطور سياسات الصرف :

1-1 مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987 - 1992) :

إن الإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول سنة 1986 عرض الإقتصاد الوطني إلى أزمة كبيرة نتج عنها عجز مزدوج في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات و ركود في مستويات النشاط الإقتصادي ، وهو ما حتم على السلطات إجراء تعديلات جوهرية في نظام الصرف لديها و التي تزامنت مع الإصلاحات الإقتصادية الكبرى و الهادفة إلى وضع ميكانيزمات فعالة للتحويل من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد يعمل وفق آليات السوق الحر مع مراعاة الجانب النقدي والمالي والعمل على أخذ الدينار الجزائري قيمته الحقيقية والحد من إختلالات التوازنات المالية والنقدية إضافة إلى تقليص الإنحراف الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي .

تميزت هذه المرحلة بإحداث تعديلات طفيفة في طريقة حساب معدل صرف الدينار اعتمادا على المقاييس التي تم إتخاذها من طرف السلطات النقدية بهدف تخفيض قيمة العملة الوطنية وهو التخفيض الذي أخذ شكلا غير معلن في البداية (التخفيض الزاحف) حيث إنتقل سعر صرف الدينار من 4.85 دينار للدولار الأمريكي في ماي 1987 إلى 12.19 دينار للدولار سنة 1990 (بنسبة 160 % مقارنة مع سنة 1987)

(1) لتفصيل أكثر حول تطور النظام المصرفي و نظام الصرف و سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر راجع :
- الطاهر لطرش ، ' تقنيات البنوك ' ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السادسة ، 2007 .
- عبد الرحمن تومي ، ' الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر : الواقع و الآفاق ' ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2011 .

ليصبح هذا التخفيض بعد ذلك رسميا إعتبارا من سنة 1991 وهذا بالموازاة مع صدور برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي و هو البرنامج الذي حمل في طياته إجراءات صارمة ومتشددة لتسيير مستويات التدهور في قيمة الدينار .

هذه الإجراءات كانت تهدف أساسا إلى إعادة توجيه الأسعار بما يتلائم مع متطلبات الإنفتاح الإقتصادي إضافة إلى تحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار و توحيد قيمة على المستوى الداخلي و الخارجي وبناءا عليه قامت السلطات النقدية في سبتمبر 1991 بأول تخفيض رسمي للدينار مقارنة مع الدولار الأمريكي بما يعادل 22 % (الإنتقال من 18.5 دينار للدولار إلى 22.5 دينار للدولار) .

والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة مع الدولار الأمريكي في هذه الفترة والذي يظهر جليا فيه أن الصدمة التي شهدتها أسواق النفط قد ألفت بظلالها على قيمة العملة الوطنية من خلال التدهور الذي عرفه الدينار مباشرة بعد هذه الأزمة .

الجدول (1 - 3) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1991 - 1987)

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991
AD/U.S.D	4.93	6.73	8.03	12.19	21.39

المصدر : بنك الجزائر (البيانات في نهاية الفترة) .

في سنة 1991 تم رفع بعض القيود على التجارة الخارجية و جسدت قابلية التحويل الجزئي للدينار فيما يتعلق بالخدمات الخاصة بالبضائع موضوع التجارة الخارجية وقد تم هذا التحويل المشروط وفق صيغتين :

- قابلية التحويل الجزئي للدينار فيما يتعلق بالإيرادات المتأتية عن الصادرات خارج المحروقات والمعادن بهدف تشجيع هذا النوع من الصادرات إضافة إلى منح حق الحيازة الجزئي أو الكلي لهذه الإيرادات للمصدرين على شكل عملات صعبة ، وتراوحت نسب الحيازة بين 10 % و 100 % تبعا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير و تبعا للقيمة المضافة التي تنتجها .

- قابلية التحويل الجزئي للإدخار بهدف تحقيق أهداف معينة لعل أهمها :

أ- تشجيع الإدخار المحلي لتمويل النشاط الإقتصادي (التمويل غير التضخمي) .

ب- إتاحة الفرصة أمام الأعوان الإقتصاديين للحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة للإستعمال .

ج- تصحيح إختلال التوازن النقدي الداخلي .

د- تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة .

والجدير بالذكر أن ما ميز هذه المرحلة كذلك هو وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية والتي سميت بمجلس النقد والقرض .

1-2 مرحلة الإستقرار النسبي للدينار (1992 - 1994) :

هدفت الإجراءات المتخذة في المرحلة السابقة إلى جعل الدينار قابلا للتحويل و تكوين إحتياطيات كافية للتدخل من أجل حماية معدل الصرف المرغوب فيه و كان من المنتظر أن يتحقق هدف قابلية تحويل الدينار مع نهاية سنة 1993 أو بداية 1994 إلا أن الحكومة الجديدة و المكونة سنة 1992 جاءت ببرنامج إقتصادي جديد و تراجعت بشكل ملحوظ عن الإصلاحات السابقة كما أعطت توجهها آخر للسياسة الإقتصادية ويختص هذا التوجه بإقامة سوق صرف مزدوجة (جزء منها يعمل وفق معدل صرف ثابت و جزء يعمل وفق معدل صرف عائم مراقب) .

بقي سعر صرف الدينار في هذه الفترة مستقرا عند مستوى 22.5 دينار مقابل الدولار إلى غاية شهر أفريل 1994 أين تم إبرام إتفاق مع صندوق النقد الدولي و الذي قضى بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % ليصل بذلك إلى مستوى 36 دينار للدولار الواحد و هو القرار الذي أقره قانون النقد و القرض في 10 أفريل 1994 .

هدفت سياسة الصرف في هذه المرحلة التي إعتبرت إنتقالية إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي و إستنادا على توفر شروط توازن سوق الصرف ، أما فيما يخص المعاملات الرأسمالية فكانت قابلية التحويل ضمنية وفي الأجل المتوسطة كما إعتبرت مرهونة بمستويات المديونية الخارجية و توازن حركات رؤوس الأموال .

الجدول (2 - 3) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1992 - 1994)

السنوات	1992	1993	1994
AD/U.S.D	21.84	23.35	35.06

المصدر : إحصائيات صندوق النقد الدولي (الحساب على أساس المعدل السنوي) .

1-3 مرحلة نظام الصرف العائم المدار (1994 إلى يومنا هذا) :

فرضت إتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي عليها التخلي تدريجيا عن وسائل الرقابة المباشرة على الصرف وبالتالي رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية وهذا بهدف تحقيق قابلية تحويل الدينار ومحاولة تقليص قيمته المغالى فيها إضافة إلى خلق قابلية للمحافظة على التوازن الخارجي على المدى الطويل وإعتبارا من سنة 1995 تم تبني ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري و عليه فقد عدت هذه

المرحلة مفصلية للتحويل الفعلي للدينار وطريقة تحديده وفق قوانين العرض والطلب ، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين :

1-3-1 فترة جلسات التثبيت :

ضمت هذه الجلسات ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف البنك المركزي وكانت تقام أسبوعيا ثم أصبحت تقام بشكل يومي وفيها يتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للعملة الأجنبية بناء على العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة حيث يقوم البنك المركزي عند افتتاح كل جلسة بالإعلان عن سعر صرف سقفي (يساوي في العادة سعر الإقفال للجلسة السابقة) والمبالغ المعروضة من طرف البنوك تتحدد وفق الأهداف المرتبطة بسعر الصرف ، ويتم تعديل سعر الصرف بصورة تدريجية عن طريق إلتقاء عرض العملات الأجنبية من طرف البنك المركزي والطلب عليها من طرف البنوك التجارية (يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك التجارية المشاركة في الجلسة) ويسري هذا السعر التوازني على جميع المعاملات اليومية .

إن هذه الآلية قد ساهمت بقسط وفير في زوال نظام التثبيت الإداري للدينار وإحلال مكانه سعر صرف أقرب للواقع (شبه حقيقي) ناتج أساسا عن طريق تفاعل قوى السوق (العرض و الطلب) ، وقد إستمر العمل بهذا النظام إلى غاية ديسمبر 2005 ليحل مكانه نظام آخر عرف بسوق الصرف بين البنوك .

الجدول (3 - 3) : إجراءات نظام الصرف بين 1994 و 1995

1994	- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بين شهري أفريل و سبتمبر بما يعادل 50 % .
1994	- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص التثبيت (جلسات التثبيت) بين البنوك التجارية و البنك المركزي (بنك الجزائر) .
1995	- تحويل حصص التثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك و الوسطاء المعتمدين الآخرين .

المصدر : مدني بن شهرة ، " الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل : التجربة الجزائرية " ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 148 .

1-3-2 فترة بداية تبني سوق الصرف ما بين البنوك :

كانت سياسة الصرف القائمة على تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب الصرف وفتح المجال أمام البنوك أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحا وعلى إثر ذلك ألغي نظام جلسات تحديد سعر الصرف الأجنبي في بنك الجزائر وهو ما ترتب عنه إنشاء سوق بينية للنقد الأجنبي في نهاية سنة 1995 وهي سوق يتدخل فيها جميع المتعاملين من بنوك ومؤسسات مالية مختلفة بغرض تبادل (بيع و شراء) العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل حر وآلي وتبعاً لظروف العرض والطلب .

وفي شهر ديسمبر من السنة الموالية صرح بنك الجزائر بتدعيم آليات الصرف بمكاتب للصرافة لتمكين المتعاملين من تلبية حاجياتهم من العملات الأجنبية ، و ساهمت هذه العملية في تعزيز شفافية وفعالية تخصيص النقد وكرست تفعيل آليتي السوق و الأسعار إضافة إلى ترقية مناخ الإستثمار الأجنبي في ظروف مستقرة يسودها سعر صرف حقيقي و فعلي ناهيك عن حصول المستثمرين على ضمانات عالية لتحويل عوائدهم إلى الخارج كما إعتبرت الإجراءات السابقة خطوة حاسمة للتحويل نحو نظام صرف معوم وهذا بالإنقال من التسيير الإداري لسعر الصرف نحو التسيير الديناميكي والذي يهدف في الأخير إلى تحقيق قابلية تحويل كلية للدينار في إطار نظام التعويم المدار حيث تتحدد قيمة العملة وفق ظروف العرض والطلب عليها و لكن في نطاق حدود معينة تسمح للسلطات النقدية بالتدخل لغرض حماية العملة الوطنية وهو النظام المستمر إلى يومنا هذا .

ولقد عرف سعر صرف الدينار في هذه الفترة تغيرات كثيرة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول (3 - 4) : تطور سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار في الفترة (1995 - 2014)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
AD/U.S.D	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
AD/U.S.D	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58

المصدر : إحصائيات صندوق النقد الدولي (الحساب على أساس المعدل السنوي) .

2 - تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في فترة الدراسة :

ألقت أزمة البترول سنة 1986 بظلالها على الوضع الإقتصادي في الجزائر كبقية الدول التي تعتمد على المحروقات كمورد أساسي لتمويل المخططات الإقتصادية المحلية وهو ما أدى إلى تدهور واضح في توازنات الإقتصاد الكلي مما فرض على أصحاب القرار الإقتصادي القيام بإصلاحات هيكلية و إعادة تنشيط سياسة الصرف والسياسة النقدية والمالية بغرض مجابهة تآكل السيولة الفائضة في الإقتصاد وتقليص معدلات التضخم وتفعيل سياسة سعر الصرف وإعادة توجيه السياسة الإقتصادية ككل .

بناء على هذا نحاول في هذا القسم تسليط الضوء على بعض المؤشرات الإقتصادية الحساسة لتقلبات الصرف ومعرفة مستويات التطور التي شهدتها هذه المؤشرات في تلك الفترة .

2 - 1 تطور أسعار البترول :

إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية تحقق إيرادات قياسية كلما إرتفعت أسعار البترول وتقلص هذه الإيرادات وتنحصر مصادر التمويل كلما إنخفضت أسعاره وهو الشيء الذي حدث إعتبارا من سنة 1986 حيث هوت أسعار البترول بصورة مفاجئة لتصل إلى 13 دولارا للبرميل إضافة إلى تراجع الدولار أمام بقية العملات الأخرى وهو ما شكل أزمة حادة للإقتصاد الجزائري نتيجة تراجع العائدات البترولية والتي

يعتمد عليها الإقتصاد الوطني كإحدى مصادر التمويل الرئيسية (تراجع الصادرات البترولية بنسبة 50 %) وبفعل هذا التراجع الرهيب في أسعار البترول سارع المنتجون ممثلين في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى تبني سياسات للحد من إنخفاض الأسعار لعل أهمها سياسة تقليل المعروض النفطي وهو ما جعل الأسعار ترتفع نسبيا طوال فترة التسعينات .

وفي بداية الألفية الجديدة عرفت سوق النفط إنتعاشا ملحوظا بإرتفاع الأسعار وهو ما إنعكس بصورة إيجابية على تنامي حجم الإيرادات النفطية الجزائرية كسائر الدول المنتجة للنفط وهو الأمر الذي كرس سياسة الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتمويل السياسات الإقتصادية ، ويمكن توضيح التطور الذي شهدته أسعار البترول طوال هذه الفترة في الجدول التالي :

الجدول (3 - 5) : تطور أسعار البترول في الفترة (1986 - 2014)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Oil price U.S.D	13.53	17.73	14.24	17.31	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Oil price U.S.D	20.29	18.86	12.28	17.44	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	/
Oil price U.S.D	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	/

المصدر : إحصائيات منظمة الدول المنتجة للنفط Opec (الحساب على أساس المتوسط المرجح لسلة أسعار الأوبك) .

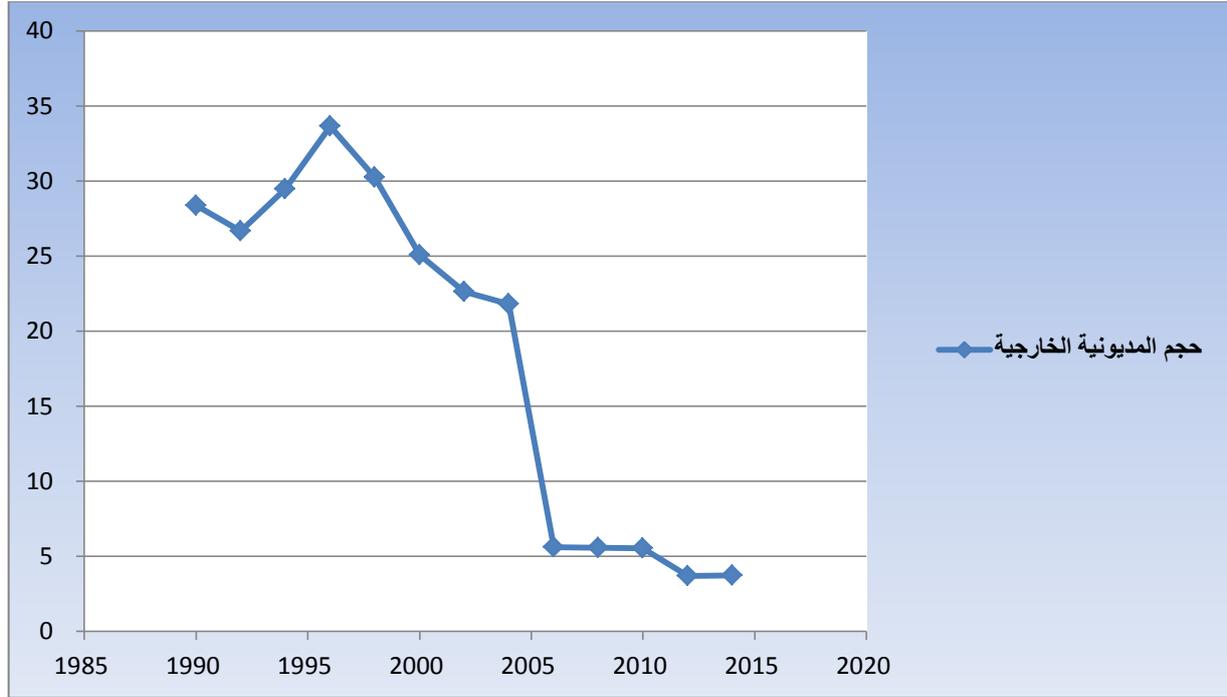
2 - 2 تطور المديونية الخارجية :

لجأت الجزائر في مرحلة السبعينات إلى القروض العامة (قروض الخزينة العمومية) بغية تحقيق أهداف مخططاتها التنموية ونتيجة لإستنزاف نسب عالية من تلك القروض كان لزاما على الدولة اللجوء إلى التمويل الخارجي وهو الأمر الذي جعل حجم الديون الخارجية يزيد إعتبارا من منتصف السبعينات إلى أوائل الثمانينات وكانت أهداف السلطات في هذه المرحلة تخفيض قيمة هذه الديون و تقليص حجم الأعباء المترتبة عنها إلا أن أزمة البترول حالت دون تحقيق ذلك .

قدر حجم المديونية الخارجية في نهاية سنة 1990 بما يقارب 28.37 مليار دولار ليرتفع سنة 1994 إلى 29.48 مليار دولار ثم إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 وهو الحد الأقصى الذي بلغته قيمة هذه الديون و إعتبارا من سنة 1998 بدأ مؤشر الديون الخارجية في الإنخفاض بالموازاة مع تطبيق سياسة الإصلاحات الإقتصادية حيث وصلت إلى 25.08 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى 5.68 مليار دولار سنة 2008 لتستقر عند 3.73 مليار دولار مع نهاية سنة 2014 .

والشكل الموالي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية في هذه الفترة والتي ظلت في تناقص مستمر :

الشكل (3 - 1) : تطور المديونية الخارجية في الفترة (1990 - 2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات .

2 - 3 تطور عرض النقد :

من الواضح أن هناك علاقة تبادلية بين أسعار الصرف و عرض النقود و عليه فإن مستويات هذه الأخيرة تؤثر على سياسة تحديد سعر الصرف في الدولة حيث أن إرتفاع كمية النقد ينعكس على مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية بالإرتفاع وهو ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الصادرات المحلية فينخفض الطلب عليها نتيجة زيادة الطلب على الواردات الأجنبية وهو الشيء الذي ينتج عنه إنخفاض قيمة العملة الوطنية جراء زيادة الطلب على العملات الأجنبية .⁽¹⁾

إن الجزائر ونظرا لخصوصية إقتصادها المحلي في فترة السبعينات والثمانينات تميزت بصغر وتجزئ القطاع المالي فيها حيث أن هذا الأخير كان يعتبر مجرد أداة لتمويل إستثمارات القطاع العام ناهيك عن الغياب الفعلي لمفهوم الأسواق المالية وهو الأمر الذي انعكس على تطور حجم الكتلة النقدية في تلك الفترة التي تميزت بالإستقرار والإرتفاع المستقر على العموم .

بعد إنهيار أسعار البترول سنة 1986 و إنخفاض قيمة الدولار تراجعت نسبة نمو الكتلة النقدية بشكل ملحوظ و مع صدور قانون النقد والقرض 90/10 وتعاطي الجزائر مع لوائح صندوق النقد الدولي أصبحت سياسة عرض النقود مرتبطة بالأوضاع الإقتصادية العالمية .

الجدول التالي يبين نسق تطور عرض النقود ومؤشرات الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة :

(1) بسام الحجار ، ' العلاقات الإقتصادية الدولية ' ، مرجع سابق ، ص 130 .

الجدول (3 - 6) : تطور عرض النقود ومؤشرات الإقتصاد في الفترة (1990 - 2014)

الوحدة : مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	الناتج الداخلي الخام PIB	سيولة الإقتصاد % M2/PIB	نسبة نمو الكتلة النقدية %
1990	343.00	554.39	61.86	/
1991	415.27	862.13	48.16	21.06
1992	515.90	1074.70	48.00	24.23
1993	627.42	1189.72	52.73	21.61
1994	723.51	1487.40	48.64	15.31
1995	799.56	2004.99	39.87	10.51
1996	915.05	2570.03	35.60	14.44
1997	1081.51	2780.17	38.90	18.19
1998	1592.50	2830.49	56.26	47.24
1999	1789.40	3238.20	55.25	12.36
2000	2022.50	4123.51	49.04	13.02
2001	2473.50	4227.11	58.51	22.29
2002	2901.50	4522.77	64.15	17.30
2003	3354.40	5252.32	63.86	15.60
2004	3738.00	6149.12	60.78	11.43
2005	4157.60	7561.98	54.98	11.22
2006	4933.70	8501.64	58.03	18.66
2007	5994.60	9352.89	64.09	21.50
2008	6955.90	11043.70	62.98	16.03
2009	7173.10	9968.03	71.96	03.12
2010	8280.70	11991.56	69.05	15.44
2011	9929.20	14588.53	68.06	19.90
2012	11015.10	16208.70	67.95	10.93
2013	11941.50	16643.83	71.74	08.41
2014	13663.90	17205.11	79.41	14.42

المصدر : الحسابات من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات :

- تقارير بنك الجزائر 2002 - 2014 .

- إحصائيات صندوق النقد الدولي .

- Bulletin statistique de la banque d'algerie : statistiques monétaires 1964 - 2011 et statistiques de la balance des paiements 1992 - 2011 .

2 - 4 تطور معدلات التضخم :

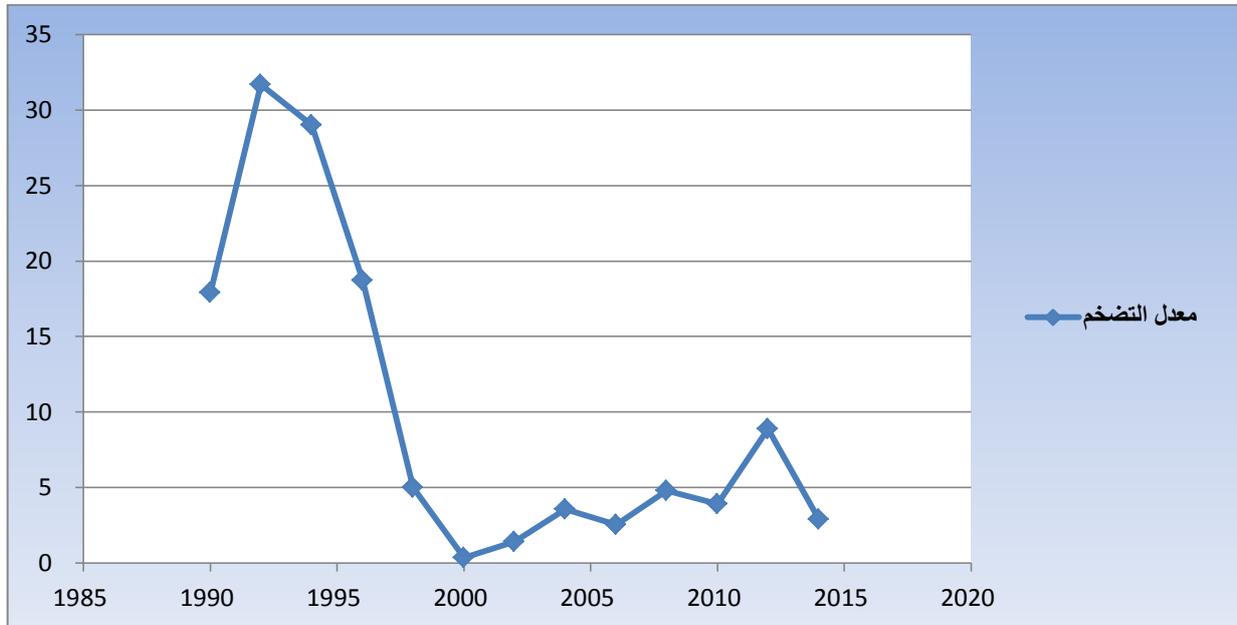
تميزت فترة بداية التسعينات بارتفاع معدلات التضخم حيث وصلت إلى 17.9 % نهاية سنة 1990 ثم إلى 31.7 % سنة 1992 وهذا راجع إلى الإنخفاض القوي الذي شهدته قيمة الدينار الجزائري إضافة إلى إنتقال ما يقارب 85 % من الأسعار إلى النظام الحر ومع بداية سنة 1993 إنخفض معدل التضخم ليصل إلى 20.5 % ولكن مع بداية سنة 1994 تعمقت الإختلالات على المستوى الكلي كما تدهور الإقتصاد الوطني

بفعل تبعات الأزمة البترولية وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي .

وعلى إثر هذا البرنامج ونتيجة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار إرتفع معدل التضخم إلى 29 % لكنه لم يلبث طويلا لينخفض إلى 18.7 % في نهاية سنة 1996 ليستقر بعد ذلك عند 5 % سنة 1998 ومنذ تلك السنة توجهت جهود السياسة النقدية للسيطرة على التضخم وتحقيق إستقرار الأسعار وهو ما تحقق بتقليص معدل التضخم إلى 2.6 % سنة 1999 و لكن مع بداية سنة 2001 عادت الضغوط التضخمية لتظهر من جديد مع إرتفع معدل التضخم إلى 4.23 % نتيجة الزيادة النقدية المرادفة لبداية برنامج الإنعاش الإقتصادي وإرتفاع أجور التوظيف العمومي لكنه إنخفض مع بداية سنة 2003 وتراجعت وتيرته بفعل العمل على تعزيزها من خلال التحكم في محدداته الرئيسية بالإرتكاز على زيادة الإنشاء النقدي خارج المحروقات مع مراعاة خلق التناغم مع النمو الحقيقي إضافة إلى التحكم في زيادة تكاليف عوامل الإنتاج وتحفيز مستويات العرض .

ولقد إستمر الإستقرار في معدلات التضخم إلى غاية سنة 2008 ليرتفع نسبيا في هذه السنة والسنوات اللاحقة ويصل إلى ذروته سنة 2012 بالغا مستوى 8.89 % وقد برر هذا بالزيادات المعتبرة في رواتب العاملين في القطاع الحكومي والتي طبقت بأثر رجعي إعتبارا من جانفي 2008 ، وبعد سنة 2012 عاد معدل التضخم ليتراجع وهو ما يؤشر بالعودة إلى مستوى الأسعار التي كانت سائدة قبل هذه السنة ويمكن تفسير ذلك بتبني الدولة لسياسة الدعم الواسع لأسعار المواد الأساسية و الخدمات ، والشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم في هذه الفترة :

الشكل (3 - 2) : تطور معدلات التضخم في الفترة (1990 - 2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات .

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي الذي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف بإعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة والتي حددت كما قلنا سابقا بالفترة (1990 – 2014) .

والجدير بالذكر أن توازن ميزان المدفوعات بالجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات (حوالي 97 % من إجمالي الصادرات) وهو ما أثبتته التجربة بعد أزمة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في تلك السنة نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب رأس المال .

1 - تطور الميزان التجاري :

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة من ونحو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة تكون غالبا السنة .

إن الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بإظهاره للدور الإستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات البترولية والتي تشكل المورد الأساسي لمداخيل الدولة .

والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة :

الجدول (3 - 7) : تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (1990 – 2014)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات السلعية (f.o.b)	الواردات السلعية (f.o.b)	رصيد الميزان التجاري
1990	12.96	8.78	4.18
1991	12.33	6.86	5.47
1992	11.51	8.30	3.21
1993	10.41	7.99	2.42
1994	8.89	9.15	-0.26
1995	10.26	10.10	0.16
1996	13.22	9.09	4.13
1997	13.82	8.13	5.69
1998	10.14	8.63	1.51
1999	12.32	8.96	3.36
2000	21.65	9.35	12.30
2001	19.09	9.48	9.61
2002	18.71	12.01	6.70

11.14	13.32	24.47	2003
14.27	17.95	32.22	2004
26.47	19.86	46.33	2005
34.06	20.68	54.74	2006
34.24	26.35	60.59	2007
40.60	37.99	78.59	2008
7.78	37.40	45.18	2009
18.20	38.89	57.09	2010
25.96	46.92	72.88	2011
20.16	51.56	71.73	2012
9.72	54.98	64.71	2013
0.32	59.67	59.99	2014

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر .

لقد أدى إنهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى تهاوي حجم الفائض التجاري بما يقارب نسبة 96 % مقارنة مع سنة 1985 وهو ما كرس جوانب الخلل في الهيكل الإقتصادي الوطني ، هذا الأمر دفع بالسلطات إلى إتخاذ إجراءات من شأنها الحد من إنخفاض مستويات الفائض في الميزان التجاري فلجأت إلى رفع معدلات الإقتراض الخارجي فضلا عن فرض القيود على حركة الواردات .

ويظهر من خلال الجدول تقلص حجم فائض الميزان التجاري إعتبارا من سنة 1990 إلى غاية 1994 و هي السنة التي شهدت عجزا في الميزان التجاري قدر ب 260 مليون دولار و إعتبارا من هذه السنة وبالموازاة مع إتخاذ السلطات بعض الإجراءات التعديلية لعل أهمها تخفيض قيمة الدينار إضافة إلى عقد إتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي و الذي إستفادت الجزائر بموجبه من قرض بقيمة 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مدة ثلاث سنوات ناهيك عن تحسن قيمة الدولار و عودة أسعار البترول للإرتفاع فقد عاد التحسن في وضعية الميزان التجاري الذي سجل عودة الفائض في سنة 1995 ليستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1998 ليتقلص من جديد على إثر إنخفاض أسعار البترول ثم يرتفع مجددا سنة 1999 مع زيادة الصادرات البترولية وهو الأمر الذي إستمر طوال السنوات اللاحقة بإستثناء سنتي 2009 و 2014 اللتان سجل فيهما إنخفاض كبير في حجم الفائض بفعل التدهور في سعر النفط وهو ما يثبت صحة فرضية أن البلدان النامية شديدة الحساسية للتقلبات في أسعار المواد الأولية المصدرة والتي تعتمد عليها بدرجة كبيرة في بنية هيكل صادراتها المحلية .

والجدول التالي يبين مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة :

الجدول (3 - 8) : تطور صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات في الفترة (1990 - 2014)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة %
1990	12.96	12.53	96.68
1991	12.33	12.07	97.89
1992	11.51	10.98	95.39

94.90	9.88	10.41	1993
96.85	8.61	8.89	1994
94.83	9.73	10.26	1995
95.68	12.65	13.22	1996
95.36	13.18	13.82	1997
96.35	9.77	10.14	1998
96.67	11.91	12.32	1999
97.27	21.06	21.65	2000
97.06	18.53	19.09	2001
96.79	18.11	18.71	2002
98.03	23.99	24.47	2003
97.92	31.55	32.22	2004
98.40	45.59	46.33	2005
97.93	53.61	54.74	2006
98.38	59.61	60.59	2007
98.21	77.19	78.59	2008
98.31	44.42	45.18	2009
98.30	56.12	57.09	2010
98.32	71.66	72.88	2011
98.39	70.58	71.73	2012
98.37	63.66	64.71	2013
97.28	58.36	59.99	2014

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر .

يتضح جليا من الجدول أعلاه أن الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر من نصيب قطاع المحروقات حيث أن نسبة مساهمته لم تقل عن 96 % وهو ما يعتبر دلالة على الإعتماد الكلي للدولة على هذا القطاع رغم الجهود المبذولة من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، وكما هو معلوم فإن النسب المرتفعة لمساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات سيؤثر على رصيد الدولة من العملة الصعبة بإعتبار الدولار عملة المعاملات النفطية وبالتالي فالدولة ليست في منأى عن التقلبات التي تحدث له أمام العملات الأخرى ولعل أهمها اليورو .

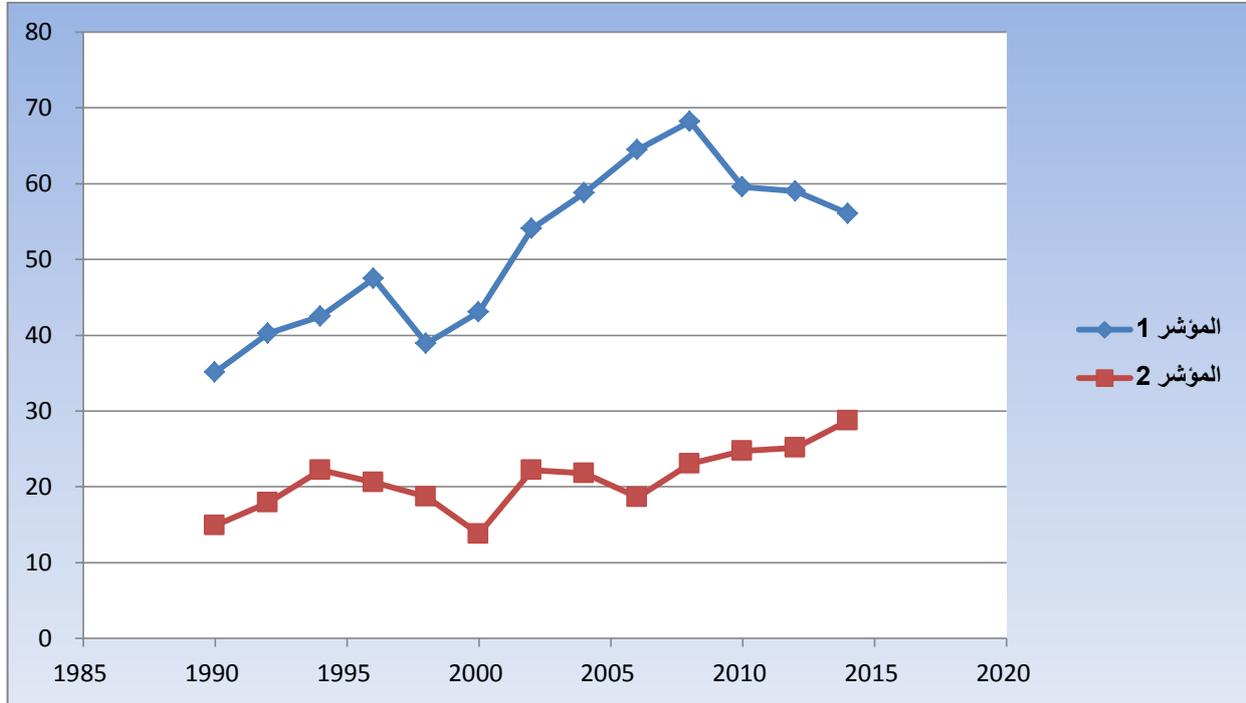
والجدير بالذكر أن إعتداد الجزائر على قطاع المحروقات يؤثر على مؤشر هام يبين لنا الأهمية النسبية للتجارة الخارجية و درجة إنكشاف الإقتصاد المحلي على الإقتصاد العالمي وهو مؤشر نسبة التجارة الذي يقاس وفق العبارة التالية :

$$\text{درجة الإنفتاح التجاري} = \frac{\text{مجموع الصادرات السلعية} + \text{مجموع الواردات السلعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وباعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد نفطي فقد إستعملنا في هذا الصدد مؤشرين ، فالمؤشر الأول يحسب لنا نسبة إجمالي الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أما المؤشر الثاني فيحسب لنا نسبة الصادرات (خارج المحروقات) والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

والشكل البياني التالي يوضح لنا تطور هذين المؤشرين في فترة الدراسة :

الشكل (3 - 3) : تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري في الفترة (1990 - 2014)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجداول 4 ، 6 ، 7 ، 8 .

- تم تحويل قيم الناتج الداخلي الخام الموجودة في الجدول 6 من الدينار إلى الدولار على أساس سعر الصرف في متوسط الفترة (معطيات الجدول 4) .

نلاحظ من الشكل السابق أن مؤشر نسبة التجارة (المؤشر 1) قد إستمر في الإرتفاع منذ بداية سنة 1990 إلى غاية سنة 1998 و هي السنة التي شهدت إنخفاض أسعار البترول و بالتالي تقلص حجم الصادرات الإجمالي الذي تشكل فيه صادرات المحروقات النسبة الأهم ، ثم عاد هذا المؤشر للإرتفاع من جديد بداية الألفية الجديدة و إستمر على هذا النسق طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بإستثناء سنة 2008 التي تزامنت مع حدوث الأزمة المالية العالمية و بالتالي إنخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار البترول ويمكن إيعاز أسباب إرتفاع هذا المؤشر في غالبية هذه الفترة إلى الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسواق النفط إضافة إلى تفعيل إتفاق الشراكة الأورومتوسطية الذي إنعكس على حجم الواردات بالإرتفاع وهذا بالتزامن أيضا مع إنطلاق مفاوضات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية .

بالرجوع إلى التحليل السابق يتضح لنا جليا وجود أثر كبير لصادرات المحروقات على درجة إنكشاف الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي التجاري مما يؤثر على مصداقية هذا المؤشر في عكس درجة

الإنتفاخ التجاري فإذا إستبعدنا صادرات المحروقات في حساب مؤشر نسبة التجارة (المؤشر 2) فإننا نلاحظ أن نسبة هذا المؤشر منخفضة مقارنة مع المؤشر الأول كما أنها مستقرة أكثر إضافة إلى أن قيمته تتأثر بقيمة الواردات من السلع والخدمات بالقدر الأكبر مقارنة مع قيمة الصادرات خارج المحروقات والتي لم تتجاوز هامش الـ 1 مليار دولار إلا مع بداية سنة 2006 .

2 - تطور حساب رأس المال :

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال و يقصد برأس المال تلك القوة الشرائية التي تنتقل من و إلى الدولة دون أن تخصص للحصول على سلع ذات طابع إستهلاكي أي أنه يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالأصول المالية غير المنتجة ، وتتشكل هذه المعاملات أساسا من التحويلات المختلفة والقروض قصيرة الأجل والمساعدات والهبات والمنح النقدية وغيرها .

إن السمة الأساسية لهذا الحساب في الجزائر هي العجز الدائم خصوصا في فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة و قد يعزى السبب في ذلك إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في مقابل التدفقات الكبيرة الخارجة من الدولة والتي تمثلت أساسا في خدمة الديون أما التحسن في هذا الحساب فلم يتجاوز تقليص حجم العجز فيه .

والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة :

الجدول (3 - 9) : تطور رصيد حساب رأس المال في الفترة (1990 - 2014)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد حساب رأس المال	السنوات	رصيد حساب رأس المال	السنوات	رصيد حساب رأس المال
1990	—	1999	-2.40	2008	2.54
1991	—	2000	-1.36	2009	3.46
1992	-1.07	2001	-0.87	2010	3.18
1993	-0.81	2002	-0.71	2011	2.37
1994	-2.54	2003	-1.37	2012	-0.36
1995	-4.09	2004	-1.87	2013	-0.86
1996	-3.34	2005	-4.24	2014	3.55
1997	-2.29	2006	-11.22	/	/
1998	-0.83	2007	-0.99	/	/

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر .

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2008 وهو مايشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل إعتمادها على الإقتراض الخارجي لتمويل سياساتها الإقتصادية ، ويمكن إرجاع أسباب هذا العجز إلى ما يلي :

- الإرتفاع الكبير في مدفوعات إستهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها .

- الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين .
- ضعف إحتياجات الصرف الأجنبي لدى الدولة .

إعتبارا من سنة 2008 بدأ حساب رأس المال يسجل تحسنا حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة بـ 2.54 مليار دولار و يمكن إيعاز ذلك إلى ارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية الصافية والتي بلغت 3.5 مليار دولار في سنة 2010 إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل والتي قدرت بـ 1.77 مليار دولار في نفس السنة .⁽¹⁾

3 - تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الفترة 2000 - 2014 :

إن تراكم الإحتياجات الرسمية للصرف الأجنبي بنسب متزايدة منذ بداية الألفية الجديدة مكنت الدولة من تغطية حجم الواردات المختلفة من السلع و الخدمات كما جعلتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال الفترة الممتدة من منتصف سنة 2000 ، كل هذه العوامل ساعدت الدولة على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009 .⁽²⁾

يرجع هذا التطور المالي الخارجي بالأساس إلى التحسن المستمر في أسعار البترول حيث إنتقل سعر البترول من 27.6 دولارا للبرميل سنة 2000 ليبلغ الذروة سنة 2012 مسجلا سعر 109.45 دولارا للبرميل وهو الأمر الذي رفع صادرات الدولة من المحروقات من 21.06 مليار دولار إلى 70.58 مليار دولار ولكنها ما لبثت حتى تراجعت سنة 2014 إلى 58.36 مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار البترول وهو ما يبين أن إستقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الإقتصادي الدولي كما أنه يمتاز بحساسية شديدة لارتفاع أو إنخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف .

أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن نسبها هامشية إذا ما قورنت بالصادرات الناتجة عن مداخيل البترول حيث أنها بقيت تتراوح بين الـ 500 مليون دولار و الـ 1 مليار دولار طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنوات 2008 و 2012 و 2014 أين سجلت مستويات 1.4 مليار دولار و 1.15 مليار دولار و 1.63 مليار دولار على التوالي وهو ما يدل على محاولة الدولة تنويع صادراتها خارج المحروقات بالموازاة مع دخولها إتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة وسعيا منها كذلك لإستيفاء الشروط الخاصة بانضمامها لمنظمة التجارة الدولية .

وفيما يتعلق بالواردات فيلاحظ أنه قد زادت فاتورتها بنسب متسارعة حيث إرتفعت سنة 2014 بنسبة 538 % مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2000 و بنسبة 8.5 % مقارنة مع سنة 2013 وهو ما يشكل دلالة قوية على إنفتاح الجزائر على السوق الدولية إضافة إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية و المرتبطة أساسا بتغطية حجم الإستثمارات القائمة و تلبية حاجات الإستهلاك المحلي .

(1) دريس رشيد ، "انعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012" ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية - قسم العلوم الإقتصادية و القانونية ، جامعة الجزائر ، العدد 11 ، 2014 ، ص 29 .

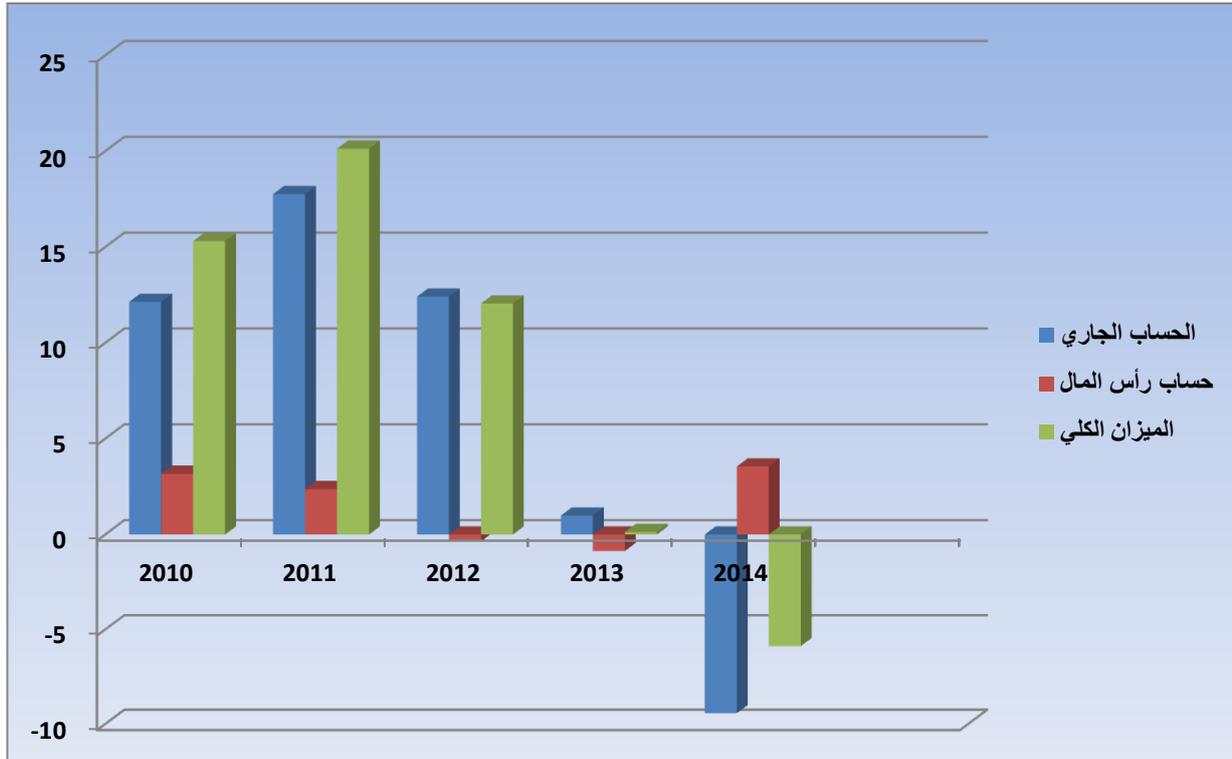
(2) Banque d'algérie , rapport 2014 , p 44 .

أما بالنسبة إلى حساب رأس المال فقد عرف عجزا متواصلًا طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 بسبب ضعف إحتياطيات الصرف الأجنبي و إستعمال الدولة لرؤوس الأموال للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن تسديد قيمة الديون المتراكمة و هو الشيء الذي تحقق بنسبة معتبرة بدءًا من سنة 2008 وهي السنة التي بدأ فيها حساب رأس المال يسجل فائضا قدر بـ 2.54 مليار دولار تلك السنة وهي الوضعية المستقرة التي إستمرت إلى غاية سنة 2014 أين سجل هذا الحساب فائضا قدر بـ 3.55 مليار دولار .

أما فيما يخص الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فقد بدأ في تسجيل الفائض منذ بداية سنة 2000 و الذي قدر بـ 7.57 مليار دولار و هو المستوى الذي إستقر عنده إلى سنة 2003 ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق مسجلا فائضا قدر بـ 36.99 مليار دولار سنة 2008 ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009 وهي السنة التي شهدت تدهور أسعار البترول مسجلا مستوى 3.86 مليار دولار و لكنه ما لبث حتى إرتفع من جديد في السنوات اللاحقة بالغا مستوى فائض قدر بـ 12.05 مليار دولار سنة 2012 ثم إنخفض هذا الفائض إلى 134 مليون دولار سنة 2013 و سجل عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار سنة 2014 وهو الشيء الذي قد يعزى إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة إستنزاف إحتياطيات الصرف بهدف تغطية إرتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل إنخفاض أسعار البترول .

و الشكل التالي يبين لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات بمختلف مكوناته خلال الفترة 2010 – 2014 :

الشكل (3 - 4) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الفترة (2010 - 2014) الوحدة : مليار دولار



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر .

المبحث الثاني : دراسة قياسية لآثار تقلبات سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات

تطرقنا في الجانب النظري إلى تحليل العلاقة التي تربط سياسة الصرف بالوضع العامة لميزان المدفوعات وكذلك عن الآثار التي من الممكن أن تتركها تقلبات أسعار الصرف على رصيد هذا الميزان حيث أنه وبالرجوع إلى التحليل القائم على وجهة النظر التقليدية فإن أي تخفيض لقيمة العملة من شأنه أن يعمل على تحسين ميزان المدفوعات وهو الرأي الذي يعتبر أساس منهج التوازن الجزئي والساكن لميزان المدفوعات والذي يعرف بمقاربة المرونات وجوهر هذا الرأي هو أثر الإحلال بين الإستهلاك والإنتاج الناجم عن تغير السعر النسبي (المحلي مقابل الأجنبي) نتيجة القيام بتخفيض قيمة العملة وهذا النموذج شرطاً يعتبره كافياً لتحسين الميزان التجاري عند خفض أسعار الصرف وهو ما يعرف إقتصادياً بشرط مارشال - ليرنر للمرونات .⁽¹⁾

المطلب الأول : عرض منهجية الدراسة و المتغيرات

1 - عرض المتغيرات :

نحاول في هذه الدراسة القياسية معرفة حجم تأثير التقلبات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على وضعية الميزان التجاري بإعتباره المكون الأساسي لميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإقتصاد المحلي القائم على مداخل المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 وبالتالي سنستخدم البيانات السنوية التي تغطي هذه الفترة والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر الرسمية والمتمثلة أساساً في بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للبترول .

تمثل البيانات محل هذه الدراسة مجموعة من السلاسل الزمنية ذات الطابع السنوي للميزان التجاري وسعر الصرف الإسمي وسعر البترول والتي تأخذ شكل المعادلة الموسعة التالية :

$$X/M = f(ER , PT)$$

يعبر في العادة على رصيد الميزان التجاري بالفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات إلا أننا في هذه الدراسة فضلنا الإعتماد على النسبة بينهما (X/M) حيث أن هذه النسبة تعبر بشكل أفضل عن الميزان التجاري الإسمي والحقيقي كما أنها ليست حساسة لوحدة القياس اللوغاريتمية .⁽²⁾

أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية فهي سعر الصرف الإسمي (ER) وسعر البترول (PT) وكل المتغيرات معروضة بصيغة اللوغاريتم النيبييري .⁽³⁾

بناء على هذا يمكن إعادة صياغة النموذج اللوغاريتمي وفق الصيغة الآتية :

(1) خالد محمد السواعي ، ' محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة ' ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2014 ، ص 07 .

(2) هذه النسبة مدعمة من طرف الكثير من الدراسات الخاصة بعلاقة سعر الصرف بالميزان التجاري مثل دراسة خالد محمد السواعي 2014 ،

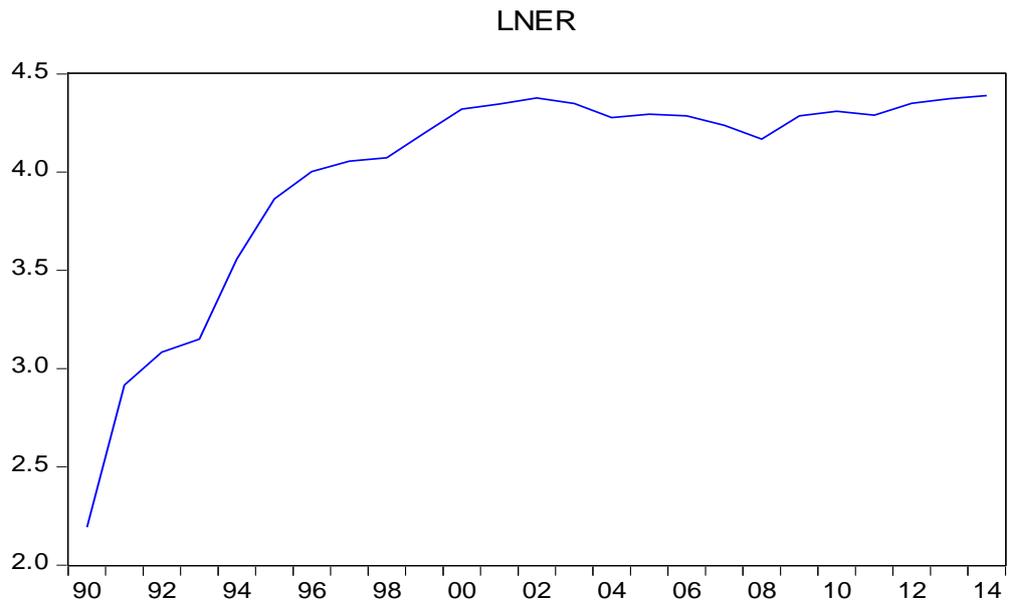
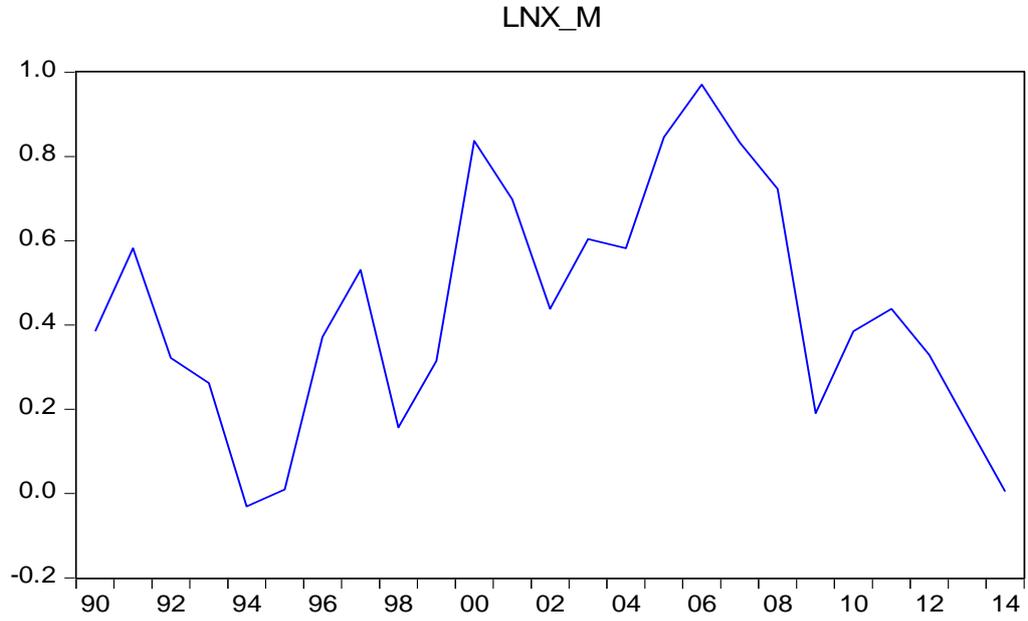
و دراسة Anil K.Lal and Thomas C.Lowinger 2001 و دراسة Onafowara 2003 .

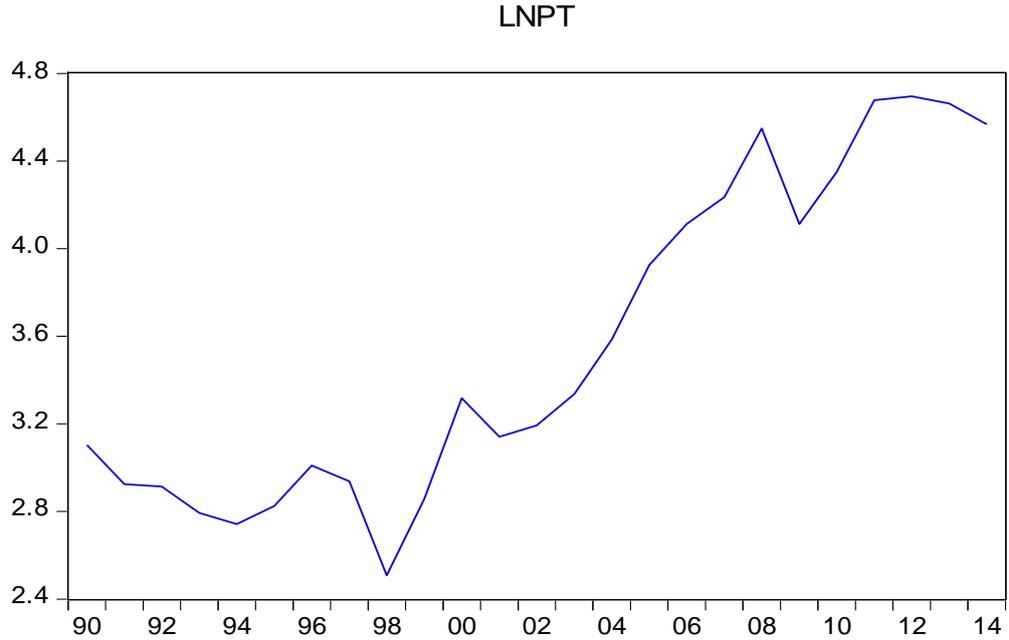
(3) تحول البيانات لوحدة اللوغاريتم لأن هذا الأخير له قدرة كبيرة على التفسير المباشر لمعاملات المتغيرات التابعة كما يستوعب بشكل كبير مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ .

$$\ln(X/M) = a_0 + a_1 \ln(ER) + a_2 \ln(PT) + v_t$$

والشكل التالي يبين تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الشكل (3 - 5) : تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات في فترة الدراسة





المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

نستنتج من خلال الأشكال البيانية السابقة ما يلي :

- نلاحظ من الشكل البياني الممثل لسلسلة الميزان التجاري أنه كان يشهد إرتفاعا في بداية الفترة بفعل الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات لتلافي تبعات الصدمة البترولية سنة 1986 (رفع معدلات الإقتراض وفرض القيود على الواردات) إضافة إلى التحسن النسبي التي شهدته أسعار المحروقات لكن ذلك لم يستمر طويلا حتى بدأ حجم الفائض في التقلص إلى أن تم تسجيل العجز في رصيد هذا الميزان بمقدار 260 مليون دولار سنة 1994 كما أن أثر هذا التخفيض لم يكن واضحا على المدى القصير حيث أن وضعية الميزان لم تتحسن بصورة كبيرة (سنة 1995 بلغ حجم الفائض 160 مليون دولار فقط) ، ومع بداية 1996 بدأ حجم الفائض في التحسن بسبب إرتفاع أسعار النفط ليعود للإخفاض من جديد جراء أزمة البترول سنة 1998 ثم بدأ في الإرتفاع سنة 1999 إلى غاية سنة 2008 (مع العلم أنه شهد تذبذبات نسبية بفعل تقلبات أسعار النفط في هذه الفترة) و هي السنة التي عرفت حدوث الأزمة البترولية و بالتالي تأثر رصيد الميزان التجاري بشكل كبير ثم عاد للإرتفاع موازاة مع تحسن أسعار النفط طوال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2014 (بين الإرتفاع و الإخفاض الطفيف) وهو الأمر الذي يبين لنا إرتباط الإقتصاد الجزائري الوثيق بأسعار البترول .

- بالنسبة لسلسلة سعر الصرف الإسمي يظهر جليا الإرتفاع المتواصل لسعر صرف الدينار الجزائري حيث أنه عرف إنخفاضا مستمرا منذ بداية الفترة (أي سنة 1990) بالموازاة مع إعتداد برنامج التعديل الهيكلي حيث إنخفض بنسبة 26 % تقريبا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 و هي السنة التي صادفت تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % و إستمر الإخفاض حتى أصبح سعر الدولار يعادل 54.75 دينار سنة 1996 و هي السنة التي عرفت الخطوات الأولى اتجاه تعويم العملة (إنشاء السوق ما بين البنوك وإلغاء نظام الحصص) أما الفترة ما بين 1997 و 2001 فقد شهدت إستقرارا نسبيا لسعر صرف الدينار

ولكن بعد هذه الفترة بدأت قيمة الدينار في الإنخفاض بفعل السياسات المتعمدة لتخفيض قيمة العملة إضافة إلى الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية .

- أما فيما يخص سعر البترول فنلاحظ أنه في بداية فترة الدراسة قد تميز بعدم الاستقرار و التدهور في أوقات كثيرة بفعل تبعات الأزمة البترولية سنة 1986 ، ولكنه ما لبث أن بدأ في الإرتفاع النسبي طوال السنوات الأولى للتسعينات لينخفض مجددا بفعل الإنكماش الإقتصادي العالمي سنة 1998 و يبلغ مستويات قياسية في التدهور (12.28 دولارا للبرميل) ، ثم إرتفع مع زيادة الطلب العالمي بداية من سنة 2000 وواصل إرتفاعه طوال أغلب فترات بداية الألفية الجديدة حيث كسرت الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل إلى أن حدثت الصدمة البترولية سنة 2008 بالموازاة مع الأزمة المالية العالمية حيث شهدت الأسعار مرة أخرى إنخفاضا محسوسا لتسجل مستوى 61.06 دولارا للبرميل سنة 2009 ، و لكنها عادت للإرتفاع مجددا منذ بداية سنة 2010 وواصلت على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 أين سجلت إنخفاضا نسبيا حيث بلغت مستوى 96.26 دولارا للبرميل في متوسط الفترة .

2 - عرض منهجية الدراسة :

إعتمدنا في هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL الذي وضعه و طوره كل من **Pesaran and Shin (1995)** ثم **Pesaran (1997)** بهدف تحديد إتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات قيد الدراسة حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للمتغيرات أي أنه يمكن إجراء الإختبارات بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة من الدرجة الأولى) $I(0)$ أو مزيج من الإثنين معا .

ويتميز هذا النموذج عن النماذج التقليدية للتكامل المشترك بما يلي : (1)

- عدم التحيز و الكفاءة (المقدرات) حيث أنه يجنب الوقوع في الكثير من المشاكل القياسية عند تحليل السلاسل الزمنية خاصة في العينات الصغيرة .
- القدرة على التمييز بين المتغيرات التفسيرية و المعتمدة .
- يحل مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي و مشكلة المتغيرات المفسرة الداخلية .
- تقديراته فائقة الإتساق مقارنة مع الطرق الأخرى (أنجل غرانجر ، جوهانسن - جوسليوس) .

(1) - فوزية محمد الهادي و آخرون ، " أثر المؤشرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر : دراسة تجريبية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة " ، المؤتمر الدولي في القيادة الإسلامية و العلوم الإنسانية و العقيدة و الأعلام ، 2015 ، ص 04 .
 - نورة بنت عبد الرحمن اليوسف ، العلاقة السببية بين كمية النقود و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، العدد 20 ، 2013 ، ص 21 .
 - دحماني محمد ادريوش و ناصور عبد القادر ، " دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفقوات الزمنية الموزعة المتباطئة " ، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1 ، 2013 ، ص 16 .
 - علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان ، " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال إختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء ARDL " ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، 2013 ، ص 185 - 186 .

- مفيد في التعرف على مدى وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير و الطويل .

- القدرة على تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل و معرفة حجم تأثير كل واحد منها على المتغير التابع .

تتضمن منهجية الـ **ARDL** صياغة لنموذج تصحيح الخطأ المشروط **ECM** وفق العلاقة التالية :

$$\Delta \ln(X/M)_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^j \phi_i \Delta \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_i \Delta \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \lambda_i \Delta \ln(PT)_{t-i} \\ + \beta_1 \ln(X/M)_{t-1} + \beta_2 \ln(ER)_{t-1} + \beta_3 \ln(PT)_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

- $\ln(X/M)$ و $\ln(ER)$ و $\ln(PT)$ هي الميزان التجاري و سعر الصرف الإسمي و سعر البترول بصيغة اللوغاريتم النيبييري على التوالي .

- Δ هو الفرق الأول .

- z هو طول فترة الإبطاء الأمثل .

بهدف إختبار وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة نستخدم إختبار **F** الذي يهدف إلى إختبار معاملات العلاقة طويلة المدى إن كانت مفسرة إحصائياً أو لا و هذا وفق الفرضيتين التاليتين :

$$\left\{ \begin{array}{ll} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 & \text{لا توجد علاقة تكامل مشترك} \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 & \text{توجد علاقة تكامل مشترك} \end{array} \right.$$

حيث تشير الفرضية الأساسية (العدمية) إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، و بما أن توزيع إختبار **F** غير معياري كما أن حجم العينة صغير نسبياً سنلجأ إلى إستخدام إختبار والد **Wald test** و بالتالي سيتم إستعمال القيم الجدولية (الحرجة) لـ **Pesaran et al. 2001** و **Narayan 2004** ومقارنتها مع القيم المحسوبة (F-Stat) و لهذا الغرض تم إنشاء مجموعتين من القيم الحرجة : قيم الحد الأعلى **I(1)** و قيم الحد الأدنى **I(0)** .

يدعى هذا الإختبار كذلك بإختبار الحدود **Bounds test** و تكون نتائجه كالتالي :

إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة F-Stat أكبر من قيمة الحد الأعلى (Upper Bound) فإننا نرفض الفرضية العدمية (عدم التكامل المشترك) مما يشكل دلالة على وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات وإذا كانت F-Stat أصغر من قيمة الحد الأدنى (Lower Bound) فلا يمكننا رفض الفرضية العدمية أما

إذا كانت قيمتها بين الحدين فإنه لا يمكننا إجراء الإختبار دون معرفة رتبة تكامل المتغيرات التفسيرية الأساسية . (1)

في حالة ما إذا وجد دليل على أن هناك علاقة طويلة بين متغيرات الدراسة فإننا سنلجأ لتقدير هذه العلاقة وفق المعادلة التالية :

$$\ln (X/M)_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^j \phi_{1i} \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \gamma_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_{1i} \ln(PT)_{t-i} + \mu_t$$

يتم تقدير نموذج الـ ARDL المحدد وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و لكن قبل ذلك لابد من إختيار رتبة الإبطاء المثلى (Optimal Lag) و ذلك بالإعتماد على معيار Akaike (AIC) أو معيار Schwarz (SBC) .

أما فيما يخص تقدير مختلف العلاقات في المدى القصير فيتم عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ المشروط التالي :

$$\Delta \ln(X/M)_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^j \phi_{2i} \Delta \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_{2i} \Delta \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \lambda_{2i} \Delta \ln(PT)_{t-i} + \psi \text{ECT}_{t-1} + Z_t$$

حيث يعبر ECT_{t-1} عن حد تصحيح الخطأ والذي يأخذ الشكل التالي :

$$\text{ECT}_{t-1} = \sum_{i=1}^j \phi_{1i} \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \gamma_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=0}^j \theta_{1i} \ln(PT)_{t-i}$$

أما ψ فتمثل سرعة التكيف أو سرعة تعديل النموذج في المدى الطويل .

وبناء على كل ما ذكر فإنه يمكننا إختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات إستناداً على نموذج الـ ARDL وفق الخطوات العملية التالية :

1- إجراء إختبارات جذر الوحدة (Unit Root test) للتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) وهو الشرط الأساسي الذي يقوم عليه نموذج الـ ARDL .

2- تكوين نموذج أولي لتصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted ECM) وتحديد عدد التباطئات الأمثل لهذا النموذج وفق المعايير المعروفة (AIC , SC ,) .

3- التأكد من خلو الأخطاء في هذا النموذج من المشاكل القياسية المعروفة إضافة إلى التأكد من إستقرار النموذج بشكل عام .

4- إجراء إختبار الحدود (Bounds test) للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

(1) خالد محمد السواعي ، ' محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة ' ، مرجع سابق ، ص 08 .

5- في حالة التوصل إلى نتيجة إيجابية في الإختبار السابق (وجود تكامل مشترك) لابد من تقدير علاقة الأجل الطويل و تكوين نموذج تصحيح الخطأ المقيد (RESTRICTED ECM) .

6- إستعمال نتائج التقدير في الخطوة السابقة لقياس التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير إضافة إلى العلاقات التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات .

3 - إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية :

على الرغم أن نموذج ال-ARDL لا يتطلب درجة تكامل نفسها للمتغيرات إلا أن إجراء إختبارات جذر الوحدة سيوضح لنا ما إذا كان هذا النموذج ينبغي أن يستخدم أم لا بإعتباره يستوجب عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) .

وكما هو معلوم فإن إختبارات الإستقرارية تهدف إلى معرفة خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (الميزان التجاري ، سعر الصرف الإسمي وسعر البترول) فإذا كانت السلسلة مستقرة في المستوى (عدم وجود جذر وحدة) فنقول عنها أنها متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) أما إذا إحتوت على الجذر الواحدوي (غير مستقرة في المستوى) فإننا نعيد إختبار الإستقرارية عند الفرق الأول فإذا إستقرت هناك فنقول عنها أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهو الشيء الغالب في السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل الإقتصادي .

بناء على هذا سنستخدم إختبارين معروفين لجذر الوحدة (تحديد درجة التكامل) هما إختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller وإختبار فيليبس - بيرون (PP) Phillips-Perron .

تستند هذه الإختبارات على تقدير النماذج الثلاثة الآتية :

$$\left\{ \begin{array}{ll} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^j \theta_{i+1} \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t & \text{بدون قاطع و بدون إتجاه عام} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^j \theta_{i+1} \Delta Y_{t-i} + c + \varepsilon_t & \text{بقاطع و دون إتجاه عام} \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=1}^j \theta_{i+1} \Delta Y_{t-i} + c + bt + \varepsilon_t & \text{بقاطع و إتجاه عام} \end{array} \right.$$

الهدف الأساسي هو إختبار الفرضيات الآتية :

$$\left\{ \begin{array}{ll} H_0 : \lambda < 0 & \text{السلسلة غير مستقرة (وجود جذر وحدة)} \\ H_1 : \lambda = 0 & \text{السلسلة مستقرة} \end{array} \right.$$

كما هو معروف أنه لإجراء الإختبار لابد من تحديد عدد التباطئات الأمثل بإستعمال المعايير المعروفة في هذا الصدد Akaike و Schwarz وإختيار العدد الأمثل يكون بإعتماد عدد التباطئات الذي يحقق أصغر قيمة للمعيارين السابقين .

الوصول إلى نتيجة فيما يخص إختبار الإستقرارية يكون بالمقارنة بين القيمة الإحصائية المحسوبة والقيم الحرجة (الجدولية) والمطورة من طرف Mackinnon 1991 فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة فإن القرار يكون بسكون السلسلة الزمنية (مستقرة) و بالتالي عدم قبول فرضية العدم (وجود جذر وحدة) والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية حيث نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة والقرار يكون بعدم سكون السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير محل الدراسة (غير مستقرة) و لتحويلها إلى سلسلة مستقرة لا بد من إعادة الإختبار عند الفرق الأول لهذه السلسلة وإن كانت النتيجة بعدم إستقرارها نعيد الإختبار عند درجات أعلى من الفروق وهكذا دواليك .

بعد إجراء الإختبارات السابقة و بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 9 توصلنا إلى النتائج التالية :

أولا : نتائج إختبار ADF

يوضح الجدول التالي النتائج المحصل عليها بعد تطبيق إختبار ديكي – فولر الموسع :

الجدول (3 - 10) : نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار ADF

المتغيرات	النموذج	إحصائية ADF	عدد فترات الإبطاء	درجة التكامل
إختبار ADF في المستوى Level				
ln(X/M)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-1.259	0	/
ln(ER)	بقاطع و دون إتجاه	-7.413***	0	I(0)
ln(PT)	بقاطع و إتجاه	-2.84 0	0	/
إختبار ADF عند الفرق الأول First difference				
ln(X/M)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-4.752***	1	I(1)
ln(ER)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-5.519***	0	I(0)
ln(PT)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-4.534***	0	I(1)

- المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

- تشير * ، ** ، *** إلى رفض فرضية العدم (عدم السكون) عند مستوى معنوية 10 % ، 05 % ، 01 % على التوالي .

- يستند رفض فرضية العدم على المقارنة بين القيمة الإحصائية المحسوبة و القيم الحرجة لـ Mackinnon (1996) كما

أن إختبار عدد فترات الإبطاء تم وفق معيار شوارز SC .

بعد إجراء اختبار ديكي - فولر المطور لإختبار الإستقرارية سنلجأ لإختبار فيليبس - بيرون و هذا بغرض تأكيد النتائج حيث أن هذا الإختبار أكثر دقة خاصة فيما يتعلق بالعينات الصغيرة نسبياً .

ثانياً : نتائج إختبار PP

يوضح الجدول التالي النتائج المحصل عليها بعد تطبيق إختبار فيليبس - بيرون :

الجدول (3 - 11) : نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال إختبار PP

المتغيرات	النموذج	إحصائية PP	درجة التكامل
إختبار PP في المستوى Level			
ln(X/M)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-1.175	/
ln(ER)	بقاطع و دون إتجاه	-22.068***	I(0)
ln(PT)	بقاطع و إتجاه	-2.851	/
إختبار PP عند الفرق الأول First difference			
ln(X/M)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-5.112***	I(1)
ln(ER)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-5.238***	I(0)
ln(PT)	بدون قاطع و بدون إتجاه	-4.531***	I(1)

- المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

- تشير * ، ** ، *** إلى رفض فرضية العدم (عدم السكون) عند مستوى معنوية 10 % ، 05 % ، 01 % على التوالي .
- يستند رفض فرضية العدم على المقارنة بين القيمة الإحصائية المحسوبة و القيم الحرجة لـ Mackinnon (1996) .

من خلال الجداول السابقة تظهر النتائج متوافقة إلى حد كبير أين تبين أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالميزان التجاري وسعر البترول (lnX/M , lnPT) ليست ساكنة في المستوى و لكنها تصبح كذلك في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أما فيما يخص السلسلة الزمنية المتعلقة بمتغير سعر الصرف الإسمي فإنها ساكنة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) ، مما يعني إختلاف درجات التكامل ونتيجة لذلك ولإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سألفة الذكر نستطيع

إستخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالإعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL وهذا بالمرور على الخطوات العملية السابقة الذكر .

المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية بإستعمال نموذج الـ ARDL

بعد تحقق شرط درجات التكامل في السلاسل الزمنية موضوع الدراسة نستطيع الانتقال إلى تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL ، وهو الشيء الذي يسمح لنا بتقدير علاقات الأجل القصير والطويل بين المتغيرات في حالة ما إذا كان هناك تكامل متزامن بينها وبالتالي سنعمد إلى إجراء إختبار الحدود كأول خطوة في هذا النموذج .

1 - إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات بإستعمال إختبار الحدود (Bounds test) :

كنا قد ذكرنا أنه لإختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق هذا المنهج لا بد من اللجوء إلى إختبار الحدود Bounds test أو إختبار Wald ولكن و كما هو معلوم أنه قبل هذا الإجراء لا بد من تحديد عدد التباطئات الأمثل بالإستناد على المعايير المعروفة في هذا المجال (LR , HQ , SC , AIC , FPE) وعدد التباطئات الأمثل هو الذي يحقق لنا أصغر قيمة للمعايير السابقة (نقصد هنا معيار أكيك AIC و معيار شوارز SC) .

الخطوة التالية الآن تتمثل في تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد السابقة الذكر (النتائج في ملحق الدراسة) ثم نختبر معاملات العلاقة طويلة الأجل لمعرفة معنويتها الإحصائية ، و كانت نتائج هذا الإختبار كالتالي :

الجدول (3 - 12) : نتائج إختبار التكامل المشترك بإستعمال إختبار الحدود لنموذج الـ ARDL

عدد التباطئات max Lag = 4					
النتيجة	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	قيمة F المحسوبة	المتغير التابع	
وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات	4.14	3.17			
	4.85	3.79	7.55	Ln(X/M)	
	6.36	5.15			

المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

- إختيار عدد التباطئات الأمثل يتم بصفة آلية بالإعتماد على برنامج EViews في إصداره التاسع .

يظهر جليا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند مختلف مستويات المعنوية وبناء عليه لا يمكن قبول فرضية العدم مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل .

2 - تقدير العلاقات في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ :

2 - 1 تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل :

بناء على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها (وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات) يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج $ARDL(1,0,2)$ والنتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول (3 - 13) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل باستعمال نموذج الـ ARDL

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع ln(X/M)
ln(PT)	ln(ER)	
-0.270* (-1.799)	0.290 (1.167)	

المصدر : مخرجات برنامج 9 EViews .

- إختيار تركيبة التباطئات تم وفق معيار SC .

- القيم بين قوسين تشير إلى قيم t-Stat .

- تشير * إلى المعنوية عند 10 % .

إن النتائج التي يمكن عرضها في المعادلة أدناه (معادلة الأجل الطويل) تشير إلى أن العوامل المؤثرة في الميزان التجاري في الجزائر هي سعر البترول بالدرجة الأكبر مع الأخذ بعين الاعتبار أن معامل العلاقة طويلة الأجل الخاص بمتغيرة سعر الصرف غير معنوي في كل المستويات (10% ، 5% ، 1%) كما أن إشارته تتفق مع الدراسات النظرية في هذا الجانب حيث أن زيادة سعر الصرف (إنخفاض قيمة العملة) من شأنها أن تحسن الميزان التجاري أي أن سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على رصيد هذا الميزان فحسب نظرية المرونات إن الزيادة في سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة مثلا) من شأنها أن تنعكس بالإيجاب على القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي (زيادة الصادرات و إنخفاض الواردات) وبالتالي تحسين موقع الميزان التجاري و هذا بالأخذ بعين الاعتبار مقدار المرونة الخاص بالصادرات و الواردات إضافة إلى الحجم النسبي لعمليات التصدير و الإستيراد .

أما فيما يخص متغيرة سعر البترول فإنها ترتبط سلبيا بالميزان التجاري (إشارة سالبة) و هو ما يؤيد وجهة النظر الكينزية حيث أن الزيادة في أسعار البترول تؤثر على رصيد الميزان التجاري (إرتفاع سعر البترول بنسبة 1 % يكرس العجز التجاري بنسبة 0.29 %) من منطلق أنها تعمل على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام و هو الشيء الذي يشجع المقيمين على زيادة إستيراداتهم من السلع و الخدمات أي زيادة حجم الواردات الشيء الذي يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري و هو الشيء الذي ثبت بالتجربة في الإقتصاد الجزائري .

$$\ln(X/M) = - 0.053 + 0.29 \ln(ER) - 0.27 \ln(PT)$$

2 - 2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة و تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري و النتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول (3 - 14) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للميزان التجاري

المتغير التابع $\ln(X/M)_t$		
t-Stat	المعاملات	المتغيرات المستقلة
-0.0628	-0.019	الثابت C
5.8168	0.6321***	$D(\ln(X/M))_{t-1}$
1.2387	0.1069	$D(\ln(ER))_t$
6.0320	0.7078***	$D(\ln(PT))_t$
2.8392	0.3639**	$D(\ln(PT))_{t-1}$
-3.3849	-0.3678***	ECT_{t-1}
R ² =0.8657		معامل التحديد

المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

- تشير ** ، *** إلى معنوية المعامل عند مستوى معنوية 5 % و 1 % على التوالي .

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ للميزان التجاري الجزائري أن بعض المعاملات يتمتع بالمعنوية عند مستوى معنوية 5 على الأقل (الفرق الأول لسلسلة سعر البترول و الفرق الأول للتباطؤ الأول للسلسلة نفسها) كما أنها ترتبط إيجابيا بالميزان التجاري (إشارة موجبة) ، حيث أن أي زيادة في أسعار البترول من شأنها أن تنعكس إيجابيا على رصيد الميزان التجاري (زيادة مداخيل صادرات المحروقات) بنمو حجم الفائض فيه و لكن هذه الآثار تلاحظ في المدى القصير فحسب ، وأما متغيرة سعر الصرف فالمعامل ليس معنوي عند مختلف مستويات المعنوية .

أما حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) فهو سالب ومعنوي عند مختلف المستويات وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الأجل و مصداقيتها و بالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في إتجاه واحد على الأقل ، أما فيما يخص المعامل (-0.3678) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل) ونسبته مقبولة إلى حد ما في هذا النموذج حيث أنه من المتوقع أن تصل مدة التعديل إلى حوالي الثلاث سنوات .

أما فيما يخص قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة ($R^2=0.8657$) و هو ما يعني إرتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أنها تمثل المتغير التابع بنسبة 86.57 % أما النسبة المتبقية (13.43 %) فهي متعلقة بمتغيرات أخرى لم يمكن إدراجها في النموذج .

2 - 3 إختبار جودة النموذج المدروس :

للتأكد كذلك من جودة النموذج المدروس سنلجأ كذلك إلى إجراء بعض الإختبارات التشخيصية للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية المعروفة (عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity ، الإرتباط المتسلسل للأخطاء Serial Correlation و التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal Distribution) أما النتائج فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول (3 - 15) : إختبار جودة النموذج المدروس

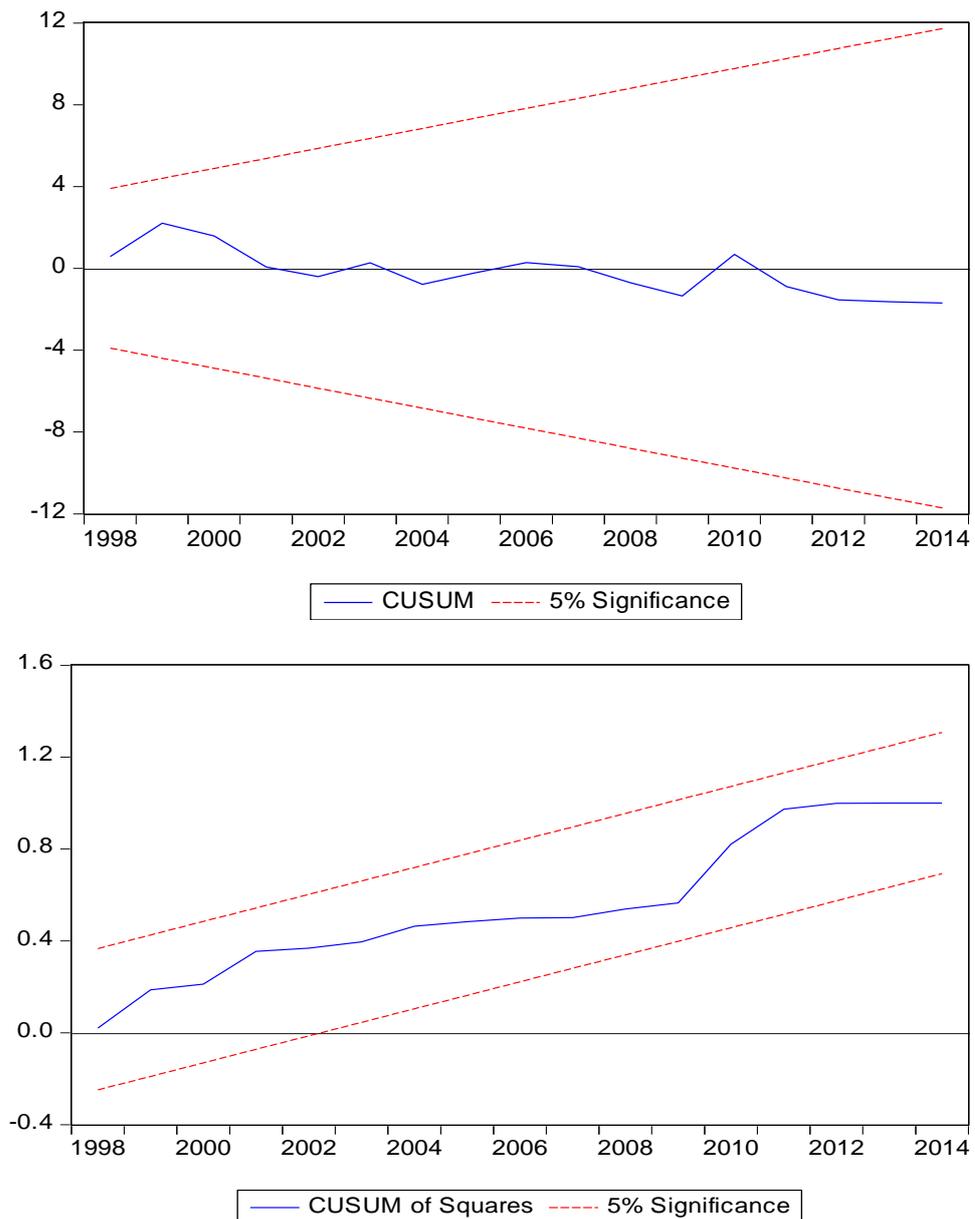
الإختبارات التشخيصية		
لا وجود لمشكلة عدم ثبات التباين	0.669 (0.651)	إختبار Breusch-Pagan-Godfrey
لا وجود لمشكلة الإرتباط المتسلسل	2.242 (0.140)	إختبار Breusch-Godfrey : LM test
الأخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً	0.386 (0.824)	إختبار Jarque-Bera

المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

- القيم بين قوسين تشير إلى قيم Prob.F .

بعد تأكدنا من خلو نموذج الدراسة من كل المشاكل الإحصائية ننتقل الآن إلى الإختبارات الخاصة بالجانب الديناميكي لمعادلة الميزان التجاري (إختبار إستقرار المعادلة و التوصيف الجيد للنموذج) و نقصد هنا إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares و النتائج هي التالية :

الشكل (3 - 6) : نتائج إختبار إستقرار معادلة الميزان التجاري



المصدر : مخرجات برنامج *EViews 9* .

من خلال الشكلين السابقين يظهر جليا أن المعلمات المقدرة الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL مستقرة هيكليا و بالتالي فالنموذج موصف بشكل مثالي وهو ما تظهره الأشكال البيانية والتي وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % .

2 - 4 إختبارات السببية :

بناء على نتائج المراحل السابقة (تقدير العلاقة طويلة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ) سوف ننتقل الآن إلى إختبارات السببية لمعرفة إتجاهاتها المختلفة و ذلك بالإعتماد على إختبار **تودا - ياماموتو** (Toda - Yamamoto Granger non-causality test) .

يقوم هذا الإختبار المطور من طرف **Hiro Y. Toda** و **Taku Yamamoto** سنة 1995 على تقدير متجه إنحدار ذاتي مطور (Augmented VAR) و يختلف هذا الإختبار عن الإختبارات العادية للسببية (سببية غرانجر) في كونه لا يأخذ بالإعتبار درجة تكامل المتغيرات $I(0)$ ، $I(1)$ أو $I(2)$ و بغض النظر عما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك أو لا .⁽¹⁾

تستعمل مقارنة **تودا - ياماموتو** إختبار والد معدل (MWALD) بهدف إختبار القيود المفروضة على معاملات متجه الإنحدار الذاتي المطور (VAR_k) حيث أن هذا الإختبار يتبع توزيع كاي تربيع (Chi-squared) مع عدد k درجات حرية .⁽²⁾

يمكن القول أن هذه المقاربة طورت لتقضي على أوجه القصور التي عانى منها إختبار السببية التقليدي (Granger causality) و لعل أهمها مشكلة توصيف النموذج و عدد فترات الإبطاء إضافة إلى العيب الأبرز المتمثل في الإنحدار الزائف (مشكل عدم الإستقرارية) .⁽³⁾

من مزايا هذه الطريقة أيضا أنها جعلت الإختبار التقليدي للسببية أكثر مرونة و سهولة ، و ذلك لأنها لا تتطلب إختبارات مسبقة للتكامل المشترك أو تحويل متجهات الإنحدار الذاتي VAR إلى نماذج تصحيح الخطأ ECM .

نموذج متجه الإنحدار الذاتي المعدل و الذي يقدره هذا الإختبار هو التالي :

$$\begin{aligned} \ln(X/M)_t = & \alpha_0 + \left(\sum_{i=1}^k \alpha_{1i} \ln(X/M)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \alpha_{2i} \ln(X/M)_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \beta_{1i} \ln(ER)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \beta_{2i} \ln(ER)_{t-i} \right) \\ & + \left(\sum_{i=1}^k \gamma_{1i} \ln(PT)_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{d \max} \gamma_{2i} \ln(PT)_{t-i} \right) + \varepsilon_t \end{aligned}$$

يشار إلى هذا النموذج بـ $(VAR(k, d_{\max}))$ حيث أن :

(1) Neyran Orhunbilge , ' *Manufacturing output in Romania : an ARDL approach* ' , Mediterranean journal of social sciences , MCSER publishing , Rome - Italy , Vol.5 No.22 , 2014 , pp 345 - 346 .

(2) Nasim Shah Shirazi and Turkhan Ali Abdulmanap , ' *Exports and economic growth nexus : the case of Pakistan* ' The Pakistan Development Review , Vol.4 No.43 , 2004 , p 569 .

(3) Damodar N. Gujarati , ' *Basic Econometrics* ' , The McGraw - Hill companies , New York , fourth edition , 2004 , pp 701 - 703 .

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \beta_1, \beta_2, \gamma_1, \gamma_2$ هي معلمات النموذج ، و d_{max} تمثل الدرجة الأعلى لرتبة التكامل (متغيرات الدراسة) و k هو عدد فترات الإبطاء المثلى أما ε_t فهي حد الخطأ في النموذج (البواقي) .

كمثال لصياغة الفرضيات فيما إذا كانت هناك علاقة سببية من سعر الصرف باتجاه الميزان التجاري $\ln(X/M) \rightarrow \ln(ER)$ نستعمل التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_{1i} = 0 & \text{لا وجود لعلاقة سببية} \\ H_1 : \beta_{1i} \neq 0 \forall i & \text{يوجد علاقة سببية} \end{cases}$$

بعد إجراءنا لمختلف الإختبارات كانت النتائج كالتالي :

الجدول (3 - 16) : نتائج إختبار السببية لـ Toda – Yamamot (Granger non causality test)

إتجاه العلاقة	نتيجة الإختبار	P-value	إحصائية χ^2	المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع
$\ln(ER) \rightarrow \ln(X/M)$	وجود سببية	0.0537*	5.8489	$\ln(ER)$	$\ln(X/M)$
$\ln(PT) \rightarrow \ln(X/M)$	وجود سببية	0.0090***	9.4181	$\ln(PT)$	$\ln(X/M)$
/	لا وجود للسببية	0.3770	1.9508	$\ln(X/M)$	$\ln(ER)$
/	لا وجود للسببية	0.8977	0.2157	$\ln(PT)$	$\ln(ER)$
/	لا وجود للسببية	0.4854	1.4456	$\ln(X/M)$	$\ln(PT)$
/	لا وجود للسببية	0.5193	1.3104	$\ln(ER)$	$\ln(PT)$

المصدر : مخرجات برنامج EViews 9 .

- تشير * ، *** إلى المعنوية (رفض الفرضية العدمية) عند 10 % و 5 % على التوالي .

- إختيار فترة الإبطاء المثلى (k) تم حسب معيار شوارز (SC) .

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر البترول إلى الميزان التجاري وهي علاقة قوية حيث كانت النتائج معنوية في مختلف المستويات أما بالنسبة لسعر الصرف فكانت هناك علاقة سببية اتجاه الميزان التجاري ولكنها تظل ضعيفة نسبيا (المعنوية عند 10 % فقط) .

خاتمة الفصل :

تعرضنا في هذا الفصل إلى الإلمام بالجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيث أننا لجأنا في البدء إلى التحليل الوصفي لتطور المؤشرات الخاصة بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة التي واكبت الإصلاحات الإقتصادية الكبرى وفترة تبني برامج التعديل الهيكلي ثم فترة الإنفتاح الإقتصادي والتجاري وهو الشيء الذي مثل لنا دعامة أساسية للمرور إلى الجانب القياسي الخاص .

فيما يتعلق بالجانب التحليلي الوصفي خلصنا إلى أن الإقتصاد الجزائري يتميز ببنية هيكلية خاصة حيث أن السياسات الإقتصادية تبنى اعتمادا على تطور أسعار البترول في الاسواق الدولية و بالتالي فالنسبة الأكبر من الصادرات الوطنية يمثلها قطاع المحروقات وهو ما يعرض ميزان المدفوعات والميزان التجاري خصوصا إلى إختلالات قد تكون مزمنة في كثير من الأحيان كما أن الإنفتاح التجاري يبقى ضعيفا إذا ما إستثنينا القطاع السابق عند حسابنا للمؤشرات الخاصة بالإنفتاح الإقتصادي.

كما أن البطئ في التحرير الفعلي لسعر الصرف ناهيك عن الرقابة المفروضة عليه من طرف السلطات النقدية كرسست إنعدام الثقة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في العملة الوطنية التي عانت إنخفاضات سريعة الوتيرة وهو ما إنعكس سلبا على الإقتصاد الوطني .

قمنا كذلك في هذا الفصل بقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات و الذي مثله الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2014) ، حيث أظهرت الدراسة القياسية أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات تحمل توليفة من درجات الإستقرارية (بعضها مستقر في المستوى و البعض الآخر مستقر في الفرق الأول) ، وهو ما مكننا من تطبيق نموذج التكامل المشترك المستند على منهج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL و الذي كانت نتائجه كالآتي :

- وجود علاقة تكامل مشترك في النموذج قيد الدراسة و هو ما يبعد إمكانية الإنحدار الزائف في تحديد العلاقة بين المتغيرات أي أنها مرتبطة باتجاهات مشتركة أو علاقة توازن طويل المدى .

- على عكس سعر الصرف فإن سعر البترول يلعب دورا رئيسيا في تحديد العلاقة طويلة المدى وكذلك السلوك قصير المدى للميزان التجاري حيث أن له تأثيرا قويا على سلوك الميزان التجاري وهذا بعكس سعر الصرف الذي يبقى تأثيره ضعيفا وهامشيا .

- توافق النتائج النظرة التقليدية للميزان التجاري (منهج المرونات) وهذا على المدى الطويل حيث أن إرتفاع أسعار البترول يعمل على زيادة حجم الناتج الداخلي الخام وهو ما يحفز المتعاملين الإقتصاديين على زيادة الواردات و هو ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري (تقلص حجم الفائض أو العجز) .

- النتيجة السابقة تدعم إختبارات السببية والتي بينت وجود علاقة سببية من أسعار البترول نحو الميزان التجاري بدرجة كبيرة ولكنها تبقى ضعيفة إذا ما كان مصدرها سعر الصرف .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تم في الفصول الأولى للدراسة التطرق إلى الجانب النظري من خلال التعرض للمفاهيم الأساسية الخاصة بسعر الصرف و ميزان المدفوعات و العلاقة التبادلية التي تنشأ بينهما إضافة إلى أهم المناهج و النظريات المستندة على سعر الصرف كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، ثم أعقبت هذه الفصول بالوصف التحليلي لهذه المؤشرات في الجزائر من خلال التركيز على التطورات التي طرأت عليها في فترة الدراسة وهي الفترة التي تلت الأزمة البترولية سنة 1986 و تزامنت كذلك مع بداية مرحلة التعديل الهيكلي في الإقتصاد الجزائري ، وبعد هذا تم اللجوء للأسلوب القياسي لمعرفة مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري بإعتباره المكون الرئيسي لميزان المدفوعات في الجزائر نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري والقائم أساسا على مداخل قطاع المحروقات بإعتباره الممول الأساسي لخطط التنمية ووضع السياسات الإقتصادية .

إن جوهر العلاقة القوية التي تربط سعر الصرف بميزان المدفوعات مستمد أساسا من كون آلية الصرف تمثل عنصر القطب في الفكر المالي المعاصر نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التوازن الخارجي للدول وخاصة النامية منها ، وهذا تبعا للسياسات الإقتصادية الكلية في مجالات التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركات رؤوس الأموال الأجنبية كمحرك أساسي يلعب دورا محوريا في تمويل الإستثمارات المحلية إضافة إلى مجموع الإستهلاك الخاص بالقطاع العائلي وكذا المشاريع المختلفة .

وفي الجانب الآخر يظهر لنا قطاع التجارة الخارجية وهو المجال الذي يحمل بعدين أساسيين ، فكل بلد يصدر ويستورد وهو ما ينتج عنه ظهور تيارين من التدفقات ، أحدهما سلعي و الآخر خدمي و بذلك يعد هذا القطاع المصدر الرئيسي للعرض و الطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية و هو الشيء الذي يحتم علينا معرفة سياسة تحديد سعر الصرف المناسبة والتي تتماشى مع الظروف الموضوعية لإقتصاد كل بلد بهدف حمايته من تقلبات سعر الصرف والمحافظة على إستقراره ثم الوصول إلى نظام الصرف الذي يكفل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

والجدير بالذكر كذلك أن سياسة الصرف قد تعددت أوجه إستعمالها من طرف الدول حسب الهدف النابع من طبيعة الهيكل الإقتصادي لكل بلد ، وتعد سياسة الرقابة على الصرف إضافة إلى التخفيض الرسمي للقيمة الخارجية للعملة المحلية الحل الأمثل والأكثر إنتشارا بين الدول النامية والتي يعتبر العجز المزمن في موازين مدفوعاتها السمة الأساسية لإقتصادياتها المحلية بإعتبار هذه السياسات وخاصة سياسة التخفيض من الأساليب الناجعة للتأثير الإيجابي على الحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات .

بالموازاة كذلك مع إستخدام هذه الدول لهذه الآليات المرتكزة على سياسة الصرف كوسيلة للقضاء على الإختلال الخارجي فإن هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عن ذلك و لعل أهمها محاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي ومسايرة تطوراتها و هو ما حتم عليها التحول بصفة تدريجية نحو نظام صرف أكثر مرونة و تعد الجزائر واحدة من هذه الدول التي تتجه تدريجيا نحو تحقيق هذه الغاية .

بناء على هذا فقد كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتمثل في إلى أي مدى بإمكان التقلبات الحادثة على مستوى أسعار الصرف أن تؤثر على ميزان المدفوعات وما هي نتائج هذه التقلبات على الميزان التجاري الجزائري والذي يعد العنصر الرئيسي في تكوين ميزان المدفوعات في

الجزائر والتي تقوم كما ذكرنا أنفا بالتغيير التدريجي لنظام صرفها وهذا بالإتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة .

نتائج البحث :

أهم ما توصلنا إليه في هذه الدراسة هو الآتي :

- بينت الدراسة أن آلية الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وهو ما جاءت به كل النظريات التي درست العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات ، بدءا بالنظرية التقليدية التي تهتم بالمرونات في تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة العملة و أثرها على الميزان التجاري ومرورا بالتوجه الكينزي و تحليله المرتكز على علاقة سعر الصرف بالطاقة الإستيعابية للإقتصاد والأثر الناجم على مستوى ميزان المدفوعات ثم إنتهاءا بالمنهج النقدي الذي يربط الآثار المختلفة لآلية الصرف على ميزان المدفوعات بعامل العرض النقدي .

- كان للأزمة البترولية التي حدثت سنة 1986 أثر سلبي على الإقتصاد الجزائري المعتمد على ريع المحروقات ، وهو ما دفع بالسلطات النقدية إلى مراجعة سياسة الصرف لديها واللجوء إلى تخفيض قيمة العملة والإنتقال من مرحلة نظام الصرف الثابت إلى مرحلة التعويم المدار ، وكل هذا بهدف إعادة تقويم الدينار الجزائري ليتماشى مع الواقع الإقتصادي .

- يعتبر البترول عاملا محوريا في الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة أساسية على مداخيل المحروقات في وضع السياسات الإقتصادية المختلفة وبذلك فقد كان دوره رئيسيا في التأثير على الميزان التجاري الجزائري وهو ما فرض علينا إدخاله كمتغير هام ضمن المتغيرات التي قامت عليها الدراسة القياسية .

- توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الميزان التجاري و سعر الصرف و سعر البترول وهو ما يقدم دلالات بوجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة ولكن معامل سعر البترول في معادلة الأجل الطويل كان معنويا في مختلف المستويات عكس معامل سعر الصرف الذي غابت عنه المعنوية ، وربما يكون هذا راجعا كما قلنا أنفا إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني ناهيك عن النقد الأجنبي إضافة إلى هيكل الصادرات وعدم تنوع النشاط الإقتصادي وضعف الطاقة الإستيعابية في الإقتصاد المحلي .

- أما فيما يتعلق بإختبارات السببية فقد كانت حاضرة و لكنها في إتجاه وحيد أي من سعر الصرف و سعر البترول إتجاه الميزان التجاري ولكن معنويتها كانت قوية في حالة سعر البترول مقارنة مع سعر الصرف ويمكن إرجاع هذا كذلك إلى التحليل السابق .

التوصيات والإقتراحات :

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها في هذا البحث يمكن الخروج ببعض التوصيات والإقتراحات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة عمل سياسة الصرف وتعديل الإختلالات المختلفة ناهيك عن زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ، ولعل أهمها ما يلي :

- العمل على إيجاد آليات جديدة لتقييم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سلة من العملات الأجنبية (الأورو ، الدولار و اليوان) وليس عملة واحدة ممثلة في الدولار الأمريكي .

- العمل على تعظيم الإستفادة من الإتفاقات التجارية التفضيلية بين الجزائر و شركائها التجاريين بهدف زيادة الصادرات وتنويعها والتوسع في الأسواق الدولية .

- العمل على زيادة المعروض من العملات الأجنبية وتحفيز تدفق المزيد من التحويلات من الخارج نحو الداخل .

- العمل على الحد من الطلب على العملات الأجنبية وذلك بترشيد الواردات بما يتفق مع الإلتزامات الدولية وباستعمال الأساليب النقدية والتجارية المناسبة .

- العمل على الحد من عجز الموازنة العامة للدولة و الحاجة المستمرة للإقتراض المحلي بهدف إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للحصول على المزيد من التمويل إضافة إلى العمل على خفض تكلفة الإقتراض المحلي .

- العمل على إستهداف التضخم والمحافظة على إستقرار الأسعار بتحفيز المنتجين ورفع الإنتاجية وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من المنافسة الإحتكارية في الإنتاج والتوزيع .

- العمل على زيادة كفاءة عمل منظمة الدول المنتجة للنفط من خلال خلق آليات جديدة لتسعير البترول بعدة عملات دولية مستقرة بدل الإقتصار على التسعير بالدولار فقط .

- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الإقتصادية و البحث عن بدائل جديدة للبترول وتحفيز القطاعات الإنتاجية والمالية والخدمية .

- العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع الإنتاج الوطني من خلال رفع المستوى التعليمي والتكنولوجي بهدف جلب الطلب العالمي على الصادرات المحلية وزيادة مرونته .

- العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر والحد من العراقيل الإدارية بهدف إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

قائمة المراجع
والمصادر

I - باللغة العربية :

أولا : الكتب

- 1 - أحمد فريد مصطفى ، الإقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2007 .
- 2 - الطاهر لطرش ، الإقتصاد النقدي والبنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2013 .
- 3 - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السادسة ، 2007 .
- 4 - الفار إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 .
- 5 - أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية بيروت ، 2013 .
- 6 - بسام الحجار ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت الطبعة الأولى ، 2003 .
- 7 - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- 8 - حافظ منصور علي ، إقتصاديات التجارة الدولية ، مكتب النهضة الشرق ، مصر ، 1990 .
- 9 - حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 .
- 10 - سامي خليل ، الإقتصاد الدولي- الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 .
- 11 - سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 .
- 12 - سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسني للنسخة الإنجليزية ' International Money and Finance ' ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2007 .
- 13 - سيد طه بدوي ، مقدمة في الإقتصاد النقدي والدولي- العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2015 .
- 14 - شقيري نوري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 .
- 15 - عادل أحمد حشيش ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2000 .

- 16 – عادل أحمد حشيش ، أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ، 2002 .
- 17 – عبد الرحمن تومي ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر : الواقع والآفاق ، دار الخلدونية ، الجزائر 2011 .
- 18 – عبد الرحمن يسري أحمد ، الإقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .
- 19 – عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثالثة ، 2006 .
- 20 – عبد المنعم علي راضي ، أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة ، معهد الدراسات المصرفية القاهرة ، 1973 .
- 21 – عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الطبعة الأولى ، 2012 .
- 22 – عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- 23 – عطية المهدي الفيتوري ، الإقتصاد الدولي ، مركز البحوث الإقتصادية ، بنغازي ، 2000 .
- 24 – فرانسيس جيرونيلام ، الإقتصاد الدولي ، ترجمة محمد غرير ومحمود سعيد الفاخري ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1991 .
- 25 – كامل البكري ، الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 .
- 26 – كميل الساري ، الإختلالات البنوية والسياسات النقدية والمالية الدولية : الأسباب الحقيقية ؟ وأي تداعيات على العالم العربي ؟ ، ترجمة كامل المرعاش ، دار كابريرا للنشر ، باريس ، 2011 .
- 27 – محمد الناشر ، التجارة الداخلية والخارجية ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، 1977 .
- 28 – محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1957 .
- 29 – محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 .
- 30 – محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 .
- 31 – محمود يونس ، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2000 .
- 32 – مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 .

- 33 – ميراندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ، جامعة الزقازيق ، مصر ، 2010 .
- 34 – نشأت نبيل محمد الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف ، شركة ناس للطباعة ، القاهرة 2006 .
- 35 – نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 .
- 36 – هجير عدنان زكي ، الإقتصاد الدولي ، دار الفكر للنشر ، دمشق ، 2008 .
- 37 – هوشيار معروف ، تحليل الإقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 .

ثانياً : المقالات

- 1 – بوعتروس عبد الحق ، آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية- بحوث إقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 31 ، جوان 2008 .
- 2 – دريس رشيد ، إنعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012 الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية- قسم العلوم الإقتصادية والقانونية ، جامعة الجزائر ، العدد 11 2014 .
- 3 – صبحي حسون الساعدي ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على إنتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، العدد 07 2011 .
- 4 – عبد الله خضر عبطان السبعواوي ، أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات- إيران نموذجاً للمدة 1990 – 2011 ، مركز الدراسات الإقليمية ، العراق ، 2013 .
- 5 – علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء ARDL ، مجلة العلوم الإقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، 2013 .
- 6 – مبارك بو عشة ، السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية خلال الفترة 1981 – 1993 ، مجلة العلوم الإنسانية – بحوث إقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 12 ، 1999 .
- 7 – إزاحة العملة الوطنية و الدور المتصاعد للدولار الأمريكي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مجلة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، طرابلس ، 2005 .
- 8 – العلاقة السببية بين كمية النقود و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية نورة بنت عبد الرحمن اليوسف ، السلسلة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودية ، العدد 20 ، 2013 .

ثالثا : المؤتمرات والندوات

- 1 – خالد محمد السواعي ، محددات الميزان التجاري الأردني : نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2014 .
- 2 – دحماني محمد ادريوش و ناصور عبد القادر ، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1 2013 .
- 3 – فوزية محمد الهادي و آخرون ، أثر المؤشرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر : دراسة تجريبية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ، المؤتمر الدولي في القيادة الإسلامية والعلوم الإنسانية والعقيدة والأعلام ، 2015 .

رابعا : المجلات والنشرات والدوريات :

- 1 – إضاءات مالية ومصرفية ، نشرة إقتصادية توعوية ، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، العدد الثاني عشر ، جويلية 2011 .
- 2 – دليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي ، صندوق النقد الدولي ، الطبعة السادسة ، 2009 .
- 3 – سياسات أسعار الصرف ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد الثالث والعشرون نوفمبر 2003 .
- 4 – عبد الشكور شعلان ، تحديات وإستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية ، صندوق النقد العربي 1987 .

خامسا : الأطروحات والمذكرات

- 1 – بن عيني رحيمة ، سياسة سعر الصرف و تحديده – دراسة قياسية للدينار الجزائري ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2014 .
- 2 – سمسة زيرار ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970 – 2004 ، رسالة تخرج لنيل الماجستير في الإقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ماي ، 2007 .
- 3 – محمد راتول ، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي : التجربة الجزائرية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع تخطيط إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2000 .

II - باللغة الأجنبية :**1) Les ouvrages :**

- 1 – Andrew . C , International Money , ELBS & Nelson , 1982 .
- 2 – Colette Néme , économie internationale , Litec économie , Paris , deuxième édition , 2000 .
- 3 – Damodar N. Gujarati , Basic Econometrics , The McGraw – Hill companies New York , fourth edition , 2004 .
- 4 – Jacob A. Frenkel and Harry G. Johnson , The monetary approach to the balance of payments , George Allen & Unwin Ltd , London , 1976 .
- 5 – Jean Bourget , Arcangelo Figliuzzi et Yves Zenou , Monnaies et systèmes monétaires , Éditions Bréal , Paris , 9^{ème} édition , 2002 .
- 6 – Jean Marc Siroen , Finances Internationales , Armand Colin , Paris , 1993 .
- 7 – Josette Peyrard , Gestion Financiere Internationale , CLET , Paris , 2^{ème} édition 1989 .
- 8 – Mohamed El-Houcine Benissad , Cours d'économie Internationale , Office des publications universitaire , Alger , sans date d'édition .
- 9 – Mokhtar Kheladi , Introduction aux relations économiques internationales Office des publications universitaire , Alger , 2010 .
- 10 – Philippe d'Arvisenet et Thierry Schwob , Finance Internationale , Hachette Paris , 1990 .

11 – Robert Mitchell Stern , The balance of payments : Theory and economic policy , Aldine publishing company , New York , 1980 .

12 – Robert Mundell , International Economics , Macmillan company , New York 1968 .

13 – Simon Yves , Les marchés des Capitaux et Taux d'intérêt , Dalloz , Paris 1981 .

2) Les articles :

1 – Charles Van Marrewij , Basic Exchange rate Theories , Centre for International Economic Studies , Discussion Paper N° 0501 , February 2005 .

2 – Graham Bird , Balance of payments stabilisation policy in developing countries Overseas Development Institute , working paper N°. 05 , November 1981 .

3 – Jeffrey A . Frankel , No single currency regime is right for all countries or at all times , Essays in international finance , N° 215 , August 1999 .

4 – Jeffrey M. Davis , Monetary policy and financial reform in macroeconomic adjustment : policy instruments and issues , IMF , August , 1992 .

5 – John F. Laker , Fiscal proxies for devaluation : A General Review , IMF , Vol.28 March , 1981 .

- 6 – Machlup . F , Relative prices and aggregate spending in the analysis of devolution , American economic review , 1955 .
- 7 – Margaret G. Devries , Multiple exchange rates : expectations and experiences rates , IMF , July , 1965 .
- 8 – Mordechai E.Kreinin and Lawrence H.Officer , The Monetary Approach to the Balance of Payments : A Survey , Princeton studies in international finance , N° 43 1978 .
- 9 – Nasim Shah Shirazi and Turkhan Ali Abdulmanap , Exports and economic growth nexus : the case of Pakistan , The Pakistan Development Review , Vol.4 No.43 , 2004 .
- 10 – Neyran Orhunbilge , Manufacturing output in Romania : an ARDL approach Mediterranean journal of social sciences , MCSER publishing , Rome – Italy , Vol.5 No.22 , 2014 .
- 11 – Samson Kwalingana , The short run and long run trade balance response to exchange rate changes in Malawi , journal of Development and Agricultural Economics , Vol. 48 , May , 2012 .

III - مواقع الإنترنت :

- 1 – موقع بنك الجزائر : www.bank-of-algeria.dz
- 2 – موقع الديوان الوطني للإحصائيات : www.ONS.dz
- 3 – موقع صندوق النقد الدولي : www.imf.org
- 4 – موقع منظمة الدول المصدرة للبترول : www.opec.org

الملاحق

الوحدة : مليار دولار

الملحق 1 : تطور متغيرات الدراسة في الفترة 1990 – 2014

السنوات	الصادرات	الواردات	سعر الصرف	سعر البترول \$
1990	12.96	8.78	8,96	22,26
1991	12.33	6.86	18,47	18,62
1992	11.51	8.30	21,84	18,44
1993	10.41	7.99	23,35	16,33
1994	8.89	9.15	35,06	15,53
1995	10.26	10.10	47,66	16,86
1996	13.22	9.09	54,75	20,29
1997	13.82	8.13	57,71	18,86
1998	10.14	8.63	58,74	12,28
1999	12.32	8.96	66,57	17,44
2000	21.65	9.35	75,26	27,6
2001	19.09	9.48	77,22	23,12
2002	18.71	12.01	79,68	24,36
2003	24.47	13.32	77,39	28,1
2004	32.22	17.95	72,06	36,05
2005	46.33	19.86	73,28	50,64
2006	54.74	20.68	72,65	61,08
2007	60.59	26.35	69,29	69,08
2008	78.59	37.99	64,58	94,45
2009	45.18	37.40	72,65	61,06
2010	57.09	38.89	74,39	77,45
2011	72.88	46.92	72,94	107,46
2012	71.73	51.56	77,54	109,45
2013	64.71	54.98	79,37	105,87
2014	59.99	59.67	80,58	96,29

- رصيد الميزان التجاري يحسب بالفرق بين إجمالي الصادرات و إجمالي الواردات أما في هذه الدراسة فقد إستعملنا النسبة بينهما .

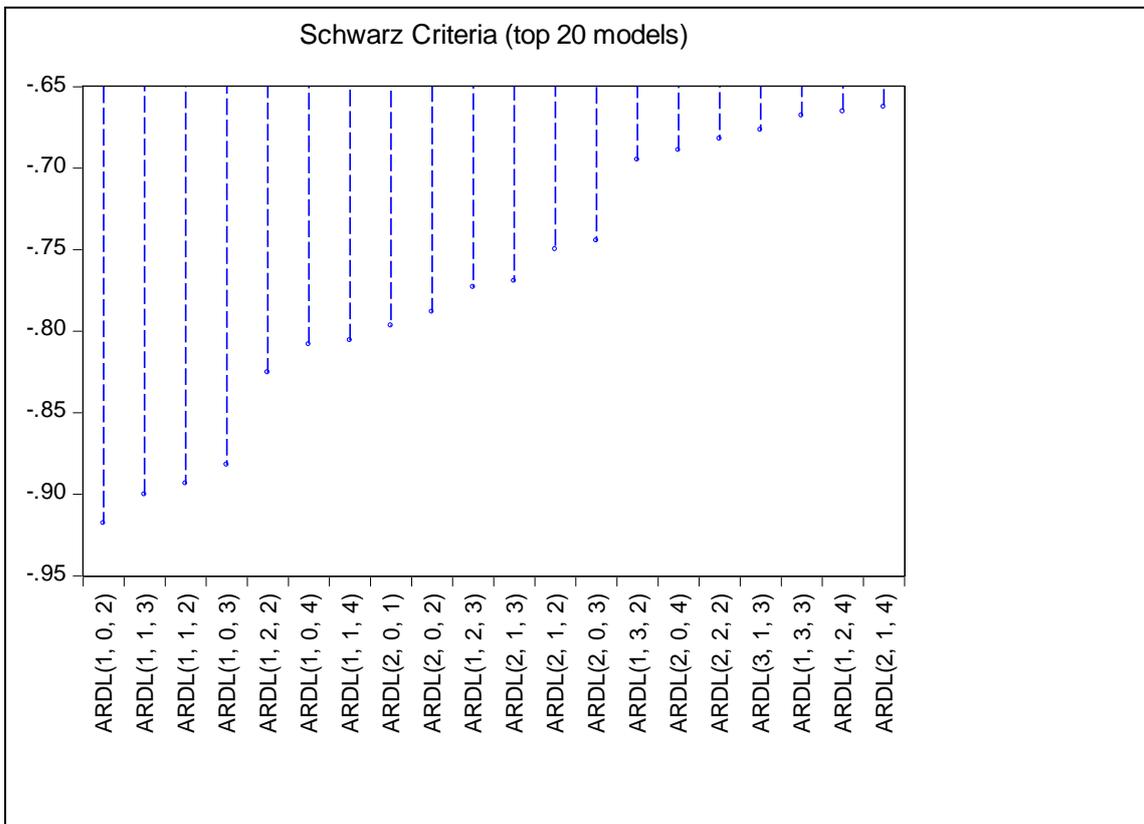
- سعر الصرف يمثل قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي لمتوسط الفترة التي حسب فيها .

- سعر البترول يتعلق بمتوسط الفترة لسلة الأسعار الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة الأوبك .

الملحق 2 : مصادر البيانات

المتغير	المصدر
الميزان التجاري X/M	إحصائيات بنك الجزائر Banque d'algérie
سعر الصرف ER	إحصائيات صندوق النقد الدولي IMF
سعر البترول PT	إحصائيات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

الملحق 3 : تحديد عدد التباطئات المثلى لنموذج الـ ARDL



الملحق 4: تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted ECM (المرحلة الأولى من نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطات الموزعة ARDL)

Dependent Variable: LNX_M
Method: ARDL
Date: 03/30/16 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNER LNPT
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(1, 0, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNX_M(-1)	0.632142	0.108675	5.816816	0.0000
LNER	0.106945	0.086332	1.238770	0.2323
LNPT	0.707808	0.117342	6.032011	0.0000
LNPT(-1)	-0.443334	0.168064	-2.637889	0.0173
LNPT(-2)	-0.363930	0.128178	-2.839252	0.0113
C	-0.019487	0.309872	-0.062887	0.9506
R-squared	0.865797	Mean dependent var	0.434101	
Adjusted R-squared	0.826325	S.D. dependent var	0.290300	
S.E. of regression	0.120981	Akaike info criterion	-1.166915	
Sum squared resid	0.248817	Schwarz criterion	-0.870699	
Log likelihood	19.41953	Hannan-Quinn criter.	-1.092418	
F-statistic	21.93473	Durbin-Watson stat	2.326643	
Prob(F-statistic)	0.000001			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملخص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بآلية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات إضافة إلى التطرق للعلاقة التفاعلية بينهما ، وهذا بالإعتماد على الأسلوب القياسي من خلال إستعمال إختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المستند على مقارنة الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة وهذا للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014) ، وأشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهريّة بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري ولكن هذه العلاقة كانت ضعيفة فيما يخص سعر الصرف ، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على الإختبارات الخاصة بدراسة السببية حيث بينت النتائج أن هذه العلاقة موجودة بين الميزان التجاري وسعر البترول لكنها تكاد تكون معدومة فيما يخص سعر الصرف .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، سعر البترول ، الميزان التجاري ، مقارنة الإنحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ، إختبارات السببية ، الجزائر .

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between exchange rate fluctuations and balance of payments by selecting various theoretical mechanism of exchange rate and balance of payments components in addition to address the interactive relationship between them , this is based on the econometric method through the use of bounds test of co-integration and error correction model (ECM) based on autoregressive distributed lag (ARDL) .

The objective is to verify a long term relationship between all variables of the study (the trade balance , exchange rate and the price of oil) in Algeria during the period (1990 – 2014) .

The applied results indicated a relationship between balance of trade deficit and oil price due to the nature of the algerian economy , but this relationship was weak with respect to the exchange rate , which applies also to study causality tests where results showed that this relationship exists between trade balance and price of oil but is virtually non-existent in terms of exchange rate .

Keywords : Exchange rate , Price of oil , The trade balance , The autoregressive distributed lag approach (ARDL) , Causality tests , Algeria .